

50



توريبه الله على شئ كان في اناده الشايفه والاوطايفه

اولا الاولاد ذكورا واناثا بابا امي وولد من ساء ابوه في صباه الجدة عزله الاولاد

حان اولاد الاولاد

حان الاب والام

سما الا في لابون الاولاد

سما الا في لابون الاولاد

سما الا في لام

سما الا في لام

حان اندوز او اندوز

قاله رحمه الله تعالى في دونه الا اندوزي فلا ينع احد لها الا بوجود الولد او ولد الولد ولا ينع
مع البقية الا بالبيع فقط و عند فقده يجمع من هو فوقه من ارباب الدرجات ياخذ الكل
فله ثلاثة احوال حينئذ

مكتبة جامعة الملك سعود قسم المخطوطات
الترقيم: ٥٩٤٢ - ١١٥٧
العنوان: شرح السراجيه للجاويزي
المؤلف: الجرجاني
تاريخ النسخ: الثالث عشر الهجري
اسم الناسخ: ---
عدد الأوراق: ١١٤
ملاحظات: ---

بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله رب العالمين الرحمن الرحيم والصابور والستار على خير خلقه
 محمد وآله اجمعين قال المولى الشيخ الاسلام سراج الملة
 والدين محمد بن عبد الرشيد السجستاني نوري نور الله سر قدس بوس
 يمين بالجملة الحمد لله رب العالمين حدثت كثر في الصلاة
 على خير البرية محمد وآله الطيبين الطاهرين ومن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم تعلموا الفرائض وعلموها الناس
 فانها نصف العلم هكذا رواه الفقهاء والفرائض هي فريضة وهي ما
 قدره الله في الميراث والنفقة العلم بها نصف العلم اما الاختصاص
 باحد عكابي الانسان وهي التي دون سائر العلوم الدينية فانها مختصة
 بالحق واما الاختصاص باحدي سبيبي الملك اعني كثر وري
 دون الاختصاص كالشراء بقول الهبة وكسبه وغيرها واما
 للترجيح تعلم لكونها امور مرتبة وفي رواية الدارمي وتدر
 قطبي تعلم العلم وعلمها الناس وتعلموا الفرائض وعلموها
 تباين وعلمها الرواية فالفرائض اما محمولة على ما ذكر
 وتخصيصا بالذكر لما رواه على ما فرضه الله تعالى عباده من الطاهر
 فخصه كرهها بعد التعميم لمزيد الاهتمام ولا يبعد عن ان يجعل الفرائض
 في الاصطلاح جاريا مجرى العلم كالاقتضاء فيقال في السنة فرائض

كما قال

كما قال ايضا روي وان كان قاسه فاحله ان قاضيه قل
 الثلاثة تتعلق بركة الميت حقوقا ربعة مرتبة ابي
 متقدم لغيره على بعض اولاد ابيه بتكليفه وبجهده بلا يذر
 ولا تقير وذلك اما باعتبار العدد فتكفي الرجل باكثر
 من ثلثة اثواب والمراتب خمسة تذبذروا قل بما ذكر
 تقير واما باعتبار القيمة فاذ كان يلبس في حياته
 ما قيمته عشرة مثالا فلو كفن بما قيمته اقل او اكثر منه كما
 تقير او تذبذروا اذ كان له ثوب يلبسه في اليعاد وخر
 يلبس بين اقاربه وثالث يلبسه في داره يكفن باثني
 لان الاول كالا على والثاني ادنى والمتوسط ادنى وقال بعض قد
 مشايخنا يكفن الرجل بما يلبسه في الجمع والاعباد والمراتب بما
 تلبسه لزينة ابويها وكان الحسن البصري رحمه الله يقول يعبرون
 بما يلبس في اكثر الاوقات واخبره الفقيه ابو جعفر وقال
 ايضا اذ كان عليه دين مستغرق فلفه ماء ان يعمق الوتر
 ثم يلقينه بما ذكره العدد وهو كفن السنة بل يكفن بكنى الكفاية
 وهو للرجل ثوبان جديدان او غسيلان والمراتب ثلثة ومسدح
 في ذلك بما ذكره الخشاف من ان الميتر اذا كاله ثياب حسنة يمكنه

الذكر في اللغة بمعنى المنزلة
 وفي الاصطلاح ما يترك الميت من الا
 موال صايقا عن نفقته حق الغير بعينه
 فاما ترك من اهلها وحاله لا يستمر بركة
 وكذا ما يتعلق حق الغير بعينه
 الامور لا يستمر بركة كما بعد الجاني
 والمردون والمشتري قبل القبض
 اذ اقامت المشتري قبل اداء الثمن
 والعبد الذي جعل مهورا للمناحر
 والمفوض بالبيع الفاسد فان حق
 المجني عليه والمشتري والبايع والمناحر
 والمشتري يتعلق بالحق تقدم
 على التجهيز الاصل ان كل حق يتعلق
 بالعين كما تقدم على
 الكسوة في حال
 الحي في تقدم
 على التجهيز
 حال الموت
 فتاوى

الذكر في اللغة بمعنى المنزلة
 وفي الاصطلاح ما يترك الميت من الا
 موال صايقا عن نفقته حق الغير بعينه
 فاما ترك من اهلها وحاله لا يستمر بركة
 وكذا ما يتعلق حق الغير بعينه
 الامور لا يستمر بركة كما بعد الجاني
 والمردون والمشتري قبل القبض
 اذ اقامت المشتري قبل اداء الثمن
 والعبد الذي جعل مهورا للمناحر
 والمفوض بالبيع الفاسد فان حق
 المجني عليه والمشتري والبايع والمناحر
 والمشتري يتعلق بالحق تقدم
 على التجهيز الاصل ان كل حق يتعلق
 بالعين كما تقدم على
 الكسوة في حال
 الحي في تقدم
 على التجهيز
 حال الموت
 فتاوى

الاكتفاء بما دونها من القايض وقضى الدين واشترى بالباقي
 ثوباً يكفيه واذا لم يكن للدين تركه فلفنه علي من حيث عليه نفقته في
 حال حيوة وقال ابو يوسف رحمه الله كفى الموات على ذمها مطلقاً
 خلافاً لمحمد رحمه الله فان الزوجه قد انقضت بملكها وصدر الشريف
 وقاضي خراسان رحمه الله الفتوى على قول ابو يوسف واذا لم يكن له زوج
 عليه نفقته او كان هو ايضاً فقير فلفنه على بيت المال واعلم ان الابدان
 بالكل ليس مطلقاً كما يشعر به عبارة الكتاب بل كل حق للغير تعلق به
 من التركة فانه مقدم على تكيفه كاليدين المتعلق بالمهرن اذا لم يكن
 للدين شئ سواه فيقضي منه دينه او لا وكذا الرثخانية العبد
 الذي جنى في حال حيوة مولاه ولا له له غنم وكذا الخلال في البيع المحبوس
 بالثمن اذا مات المشتري عاجزاً عن ادايه وكذا في العبد المأذون
 اذا حقه الدين ثم ما لم يولي وليس ملك سواه وكذا في الدار المستأجرة فانه
 اذا اعطى الباقى او لا ثم مات البصر صارت الدار رهناً بالجرة هكذا
 رواه الامام في نظم الدين في نظم فرائضه وانما قدمت هذه الحقوق على
 التكنيف لتعلقها بالمال قبل صيرورة تركته ثم تقضي ديونه
 من جميع باقي من ماله اي يبدأ بقضا الديون من جميع ماله الباقي
 بعد التخصيص وهذا هو الثاني من الاربعة وانما كان قضا الديون مؤخر
 لكونه لا يملك بغيره فانه فيعتبر لما سبه في حيوة الا يرى انه مقدم على دينه

في البيع المحبوس
 في البيع المحبوس
 في البيع المحبوس
 في البيع المحبوس
 في البيع المحبوس
 في البيع المحبوس
 في البيع المحبوس
 في البيع المحبوس
 في البيع المحبوس
 في البيع المحبوس

كانت

اذ لا يباع ما على المديون من ثيابه مع قدرته على الكسب وقتها
 على الوصية وان قدم ذكرها عليه في نظم الاله لما روي عن علي رضي الله عنه
 انه قال رايت رسول الله صلى الله عليه وآله يدين قبل الوصية ثم التفتة من
 تقدمها انها تشبه الميراث في كونها مأخوذة من الميراث فيستوفى
 اخراجها على الورثة فكانت مظنة للتفريط فيها بخلاف الدين
 فان نفوسهم مطلقة على ادايته فقدم ذكرها حاشاً على ردها
 معه وتبين علي انما مثله في وجوب الاداء والمساواة اليه لذلك جيباً
 بينهما بكنهه التسمية وايضا ان كانت الوصية بالترعة وليس في التركة
 وقام بالكل فتقدم عليها ظاهر لان قضا الدين فرض على الميراث
 علي اداءه في حال حيوة والوصية المذكورة تقطوع ولا شك ان الغرض قوي
 من التقطوع وان كان بفرضه فروضاً له تعالى فان كان عاكس كركوع كاتفاق
 وكصام وحج الاسلام والتذروا كفارة فدين العباد تنفذ على
 هذه الوصية ايضاً وان استوى الفرض لانه يجبر على الدين بالجسدي
 ولا يجبر على اداء شئ من تلك الغروض فالتدين اقوي وان كانت
 بالزكاة التي يتساوى الدين في الجبار بل الجسدي على الاداء فالدين
 المذكور اقوي لان القامني اذا هدر شئ في ماله المديون يجاس
 الدين باخذن بلاضاه ويدفع الي صاحبه وليس ذهبن الزكوة

قوله وقها نصوب بالمعطن
 على ضمانه التيق اي
 وانما كان فرضاً والدين بقدر
 على امره لما روي الخ

راجع علم دينه اوجه شئ
 من ماله الذي لا يخفى به دينه
 لا تنفذ وصيته الا بغيره
 ارباب الدين

الوصية بما لا يملك
 او يفرق له من ماله
 عن وفاء الدين لانه واجب
 على الميراث على حال ولا يملك
 حق العبد من ماله لانه
 دون حق الميراث

ما

وان ظفر جسدنا وايضا اذا اجتمع حق الله في العباد في عيف وقد ضاقت
 عن ادائها لنقدم دين العباد لاحتياجهم مع استغناء الله تعالى وكرمه
 وتفصيل المقام ان الدين اذا كان للعباد فالباقي بعد تجهيز الميت ان
 وفيه بذلك وان لم ينف فان كان الغريم واحدا بطعام الباقي وما بقي
 جئت على الميت ان شاء عظامه وان شاء تركه الي دار الجزاء وان
 كان متعة اذا كان الكل دين صحت اعني ما كان تابا باقراره
 او بالتيقن في زمان صحته او كان الكل دين ارضي اعني ملكا مائنا
 باقراره في زمان صحته فانه يصرف الباقي اليهم على حسب تقدير دينهم
 وان اجتمع الدينان معا فترم دين الصحة لكونه اقوي الما تزي انه محجور
 في مرض موته عن التبرع بما زاد على الثلث في اقراره حينئذ نفع
 واما اذا اقر في مرضه بدين علم بثبوته بطريق المعاشرة كما يجب لا فسخ
 ملكه او استهلاكه كما فذلك الدين بالحقيقة من دين الصحة اذ قد علم
 وجوبه بغير اقراره فلذلك ساءوا في الحكم وان كان الدين من حقوق
 الله تعالى كما سبق في الفروض فان اوصيه بالميت يجب عند ما ينفذ
 من ثلث ماله الباقي دين العباد وان لم يوص لم يجب ثم نفوا اذ فانه
 ماله و اوصي ان يطعم عنه ففعلة الورثة ان يطعموا عنه من الثلث لكل صانع
 نفق صانع من تركه الورثة عذابي حينئذ علم انه اذ قد روي عنه ان الورثة قريبه

عن الوفاة

في زمان مرضه

وان فاته

وان فاته صوم رمضان مرضا وسفرا وتكس من قضاءه لغيره او اقامته
 ولم يقض حتى مات اوصي بالطعام فعليه الورثة ان يطعموا الثلث لكل يوم نصف
 صاع ثم لا روي من ان عليه السلام لما سئل عن ذلك فعلى ان مات قبل ان
 يطيق الصوم فلا شيء عليه وان اطاقه ولم يسم فليقتض عنه يعنى الطعام
 عليه حيثما لم يمرضه موقوفا ومرفوعا لا يصح احد عن احد ولا يصح احد عن
 احد فوجب حمل على الاطعام لان الورثة تقوم مقام الصوم في حق
 الشئ في ذلك في حق الميت لا شتر كتمها في وقوع ايأمن عن اداء
 كان الدين المقوم وان الزكوة واوصي بها يجب اداؤها ثلث ماله وان كان
 حج او وصية يؤدى عنه الثلث ايضا ولو حج عنه وارثه بلا وصية يرثي
 الله قبول ثم تنفذ وصاياه من ثلث ما بقي من الدين لا من
 ثلث اصل المال لان تقدم من التكفين وقضا الدين قد صار مصروفا
 في ضروراته التي لا بد له منها فالباقي هو ماله الذي كان له ان يقض
 في ثلثه وايضا رجا استغرق ثلث الاصل بجميع المال الباقي في قبوري
 الي حرمان الورثة بالوصية ومقتضى عبارة الكتاب تعديم الوصية على
 الارث في مقدار ثلث الباقي بغير الدين سواء كانت الوصية مطلقة
 او معينة وهو الصحيح وقيل الشئ الاسلاف خوهرة ان كانت
 معينة كانت مقدمة عليه وان كانت مطلقة كما يوصي ثلث ماله او

اعلم ان الصاع ثمانية
 ارطال بالعراقي وثمانية
 ارطال الف واربعون
 درهمين وكل واحد من الارطال
 مائة وثلاثون رهم وكل
 درهم ثمانون رهم
 وكل الف اثني عشر رهم

هذا هو ثلث الارث
 اي يبداء بتفصيل
 وصيته

صريح الاستغراق ان ترك
 ثلث ماله بالدين
 ثلث ماله بالدين

ربه كانت في معنى الميراث لشيء في التركة فيكون الموصل شرطي
 للورثة لا مقدما عليهم ويدل على شيوع حقه فيها حتى الوارث انه اذا
 نزل المال بعد الوصية زاد على الحقين واذا نقص نقص عنها حتى اذا كان له
 حال الوصية النافذة ثم صار العين فله ثلث الا عين وان العكس
 فله ثلث الا ان لم يقسم الباقي هذا ربع الاربعه وهو ان يقسم ما بقي
 ما له بعد السكينة والدين والوصية بين ورثته اي الذين ثبت لهم
 بالكتاب كالمذكورين في آيات القرآنية والسنة كمن ذكر في المعايين
 نحو قوله اطعموا الجذات الستين والجمع الآلة كالجذات والابن وبنات
 الابن وسائر من علم نوريهم بالاصح وقد يقال لم يرد بالاصح الآلة ما هو
 المتبادر بل اراد به ما تناول ايضا اجتهاد مجتهدين منهم في تقاطع فيه
 حتى يشمل كلام الوارث الذي يختلف في كونه وارثا كما في الاجسام
 وغيرهم ولا يسعدني ان يقال انه اكتفى بذكر ما هو اقوى فيبدأ او لا
 شرع ان يبقى اجمالا الترتيب بين الورثة اي يبدأ في تقسيم هذا الباقي
 بين الورثة باصحاب الفرائض وهم الذين هم ساء مقدرة في كلامه
 او سنة رسوله او اجمل الآلة كما ذكر السجستاني وتقديمهم
 على العصبة لقوله عليه السلام الحقوا الفرائض هذا ما ابقته الفرائض
 فلا يجرى جرد ذكر وانما قد متهم تلك السهام بلا تقصير لغيرهم ليأخذوا

من التركة ابتداء فان بقي شيء بلحقه غيرهم وايضا تقديم العصبة
 بوجوب حرمان اصحاب الفرائض وهو باطل قطعاً ثم تبدأ بالعصبة
 من جهة النسب فان العصبة النبوية اقوى من السببية يرشدون
 الى ذلك ان اصحاب الفروض النبوية يرد عليهم دون اصحاب الفروض
 النبوية اعني التوحيين والعصبة مطلقاً كل من يأخذ من التركة
 ما ابقته الفرائض اي جسد واحد لا نفرا اي عند نفرا
 عن غير في الورثة بجزء جميع المال لان استحقاقه لبعض
 بالفرض وللباقي بالوثة وان اعترض بان الاخوات عصبات مع النساء
 ولا يجرى جميع المال عند لا نفرا بجمته واحدة فلا يكون التقيرف
 جاعلا اجيب ان المراد بالعصبة ههنا هو عصبة بنفسه فلا
 يتناول من هو عصبة مع غيره بل هما بالحقيقة اصحاب الفروض كما
 استفاد عليه ويحدثه انه اذا حصل التقيرف كان المفهوم
 من كلامه تقدمه على العصبة النبوية مع ان تقدمه على
 ليس مختصاً بل يشاركه في الحوا ثم يبدأ بالعصبة من جهة النسب
 وهو مولى العتاقة اي المعتق مذكراً كان او مؤنثاً فان لم يعتق
 عبداً او امته كان الولاء له ويرثه به يسمى ذلك ولله العتاق
 والنعم ثم عصبة اي يبدأ بمولى العتاق بعصبة الذكور ولا يجرى

من التركة

الفروض اما نسبية
 كالابنة والاب واما سببية
 كالزوج والزوجة

من التركة ابتداء فان بقي شيء بلحقه غيرهم وايضا تقديم العصبة
 بوجوب حرمان اصحاب الفرائض وهو باطل قطعاً ثم تبدأ بالعصبة
 من جهة النسب فان العصبة النبوية اقوى من السببية يرشدون
 الى ذلك ان اصحاب الفروض النبوية يرد عليهم دون اصحاب الفروض
 النبوية اعني التوحيين والعصبة مطلقاً كل من يأخذ من التركة
 ما ابقته الفرائض اي جسد واحد لا نفرا اي عند نفرا
 عن غير في الورثة بجزء جميع المال لان استحقاقه لبعض
 بالفرض وللباقي بالوثة وان اعترض بان الاخوات عصبات مع النساء
 ولا يجرى جميع المال عند لا نفرا بجمته واحدة فلا يكون التقيرف
 جاعلا اجيب ان المراد بالعصبة ههنا هو عصبة بنفسه فلا
 يتناول من هو عصبة مع غيره بل هما بالحقيقة اصحاب الفروض كما
 استفاد عليه ويحدثه انه اذا حصل التقيرف كان المفهوم
 من كلامه تقدمه على العصبة النبوية مع ان تقدمه على
 ليس مختصاً بل يشاركه في الحوا ثم يبدأ بالعصبة من جهة النسب
 وهو مولى العتاقة اي المعتق مذكراً كان او مؤنثاً فان لم يعتق
 عبداً او امته كان الولاء له ويرثه به يسمى ذلك ولله العتاق
 والنعم ثم عصبة اي يبدأ بمولى العتاق بعصبة الذكور ولا يجرى

٢ بجهة واحدة فلا يرد ان صاحب الفرض
 اذا اخل من العصبة فقد يحجب جميع المال

اي على العصبة مع
 غيره ولو بغيره

في قوله لا يرثون ما ترك الوالدان
 والجدان من ثروة تركوا
 في قوله لا يرثون ما ترك الوالدان
 والجدان من ثروة تركوا
 في قوله لا يرثون ما ترك الوالدان
 والجدان من ثروة تركوا

في قوله لا يرثون ما ترك الوالدان والجدان من ثروة تركوا
 في قوله لا يرثون ما ترك الوالدان والجدان من ثروة تركوا
 في قوله لا يرثون ما ترك الوالدان والجدان من ثروة تركوا
 في قوله لا يرثون ما ترك الوالدان والجدان من ثروة تركوا
 في قوله لا يرثون ما ترك الوالدان والجدان من ثروة تركوا
 في قوله لا يرثون ما ترك الوالدان والجدان من ثروة تركوا
 في قوله لا يرثون ما ترك الوالدان والجدان من ثروة تركوا
 في قوله لا يرثون ما ترك الوالدان والجدان من ثروة تركوا

يعقل عنه

يعقل عنه مولاه وكان ابراهيم النخعي يقول اذا سلم الرجل على يدي
 رجل ثم والاه وقع قال شمس المنة السرخسي ليس الا سلاما على
 يديه بشرط ان في صحته عقد الموالاة وانما ذكر في علي سبيل
 العادة وكان الشيعي يقول لا ولا الموالاة العناقته
 وبه اخذ الشافعي رحمه الله وهو مذهب زيد بن ثابت رضي الله
 عنه وما ذهب اليه مذهب عمرو بن واثق بن مسعود رضي الله
 عنهم وانما اقرا مولى الموالاة عن ذوي الارحام لقربتهم
 ثم المقر على النسخ الفيرحيث لم يثبت نسبه باقراره من ذلك
 الغير انما المقر على اقراره يعني ان هذا المقر له مؤخر في الارث
 عن مولى الموالاة ومقدم على الموصي له بجميع المال واعتبر في ذلك
 بين الاول ان يكون الاقرار بنفسه في المقر متضمنا لاقراره
 بنفسه على غيره كما اذا قرر لغيره النسب له اخذ فانه يتضمن
 اقراره على امية بانه ابنه الثاني ان يكون الاقرار بحيث
 لا يثبت به نسب من ذلك الغير كما اذا لم يصدق ابو في قولنا
 النسب الثالث ان يقر المقر على اقراره وخوابد القوم ظاهرا
 اما الاول فلان اقراره لغيره نسب منه اذا لم يتضمن تحملا
 علي غيره واشتمل على شرط صحة اوجب ثبوت نسب منه

قوله اذ لم يصدق اياه
 وكذا اذ لم يصدق الورثة
 اولهم يشهد معه رجل آخر فانه
 ان صدقة الاجاد الورثة او شهد
 معه رجل آخر يكون كما في الورثة

واند راجع فيما ذكره من الورثة النسيئة كان بقوله بانه ابنه واما النسيئة
 فلا تارة اذا صدقه ابوه في ذلك النسب يثبت باقراره على هذا الوجه
 نسبه من ابيه ايضا وكان المحققون والمقررون كذلك اذا اقر بانه عمه
 وصدق في ذلك جده فانه يكون له عمما من جديهما من ذكره واما النسيئة
 لث فلا تارة اذا اجمع المقر عن ذلك الاقرار لا يعتد به قطعا فلا يثبت
 به ارثا اصلا واذا اجمعت هذه الصفات في المقر له صار عندنا وارثا
 في المرتبة المذكورة وذلك لان المقر في هذه الصورة كما مقر ان يثبت
 النسب استحقاق المالا بالارث لكن اقراره بالنسب لا يثبت له بحمل نسبه
 على غيره ولا اقراره على غيره فلا تسحق ويبيع اقراره بالارث صحيحا
 لانه لا يبعد له الي غيره اذ لم يكن له وارث معروف ثم الموصي بجميع
 اذ لعدم من تقدم ذكره يبدل من اوصيه بجميع المالا فيكمل له وصيته بان
 منعه عما زاد على الثلث كان لاجل الورثة واذا لم يوجد منهم احد
 عندنا ما عني له مالا او اقل من المالا المقر له بناء على ان له نوع قرابة
 بخلاف الموصي له ثم بيت المال اي اذ لم يوجد احد من المذكورين فوضع
 الترتيب في بيت المال على ان المالا الضائع فصار لجميع المسلمين في موضع هناك
 وليس لك بطريق الارث بناء على انهم اقرروا لا تربي ان الذي اذ لم يكن له وارث
 يوضع ما في بيت المال ولا يعرف للمسلم في الكفاة ويشهد ايضا انه يسوي بين

منه له من المالا
 نسبه من ابيه
 نسبه من ابيه
 نسبه من ابيه
 نسبه من ابيه
 نسبه من ابيه

منه له من المالا
 نسبه من ابيه
 نسبه من ابيه
 نسبه من ابيه
 نسبه من ابيه
 نسبه من ابيه

منه له من المالا

منه له من المالا
 نسبه من ابيه
 نسبه من ابيه
 نسبه من ابيه
 نسبه من ابيه
 نسبه من ابيه

الذكور والانثى من المسلمين في العينة من ذلك المالا ولا تسوية بينهما
 في المواليد وعند الشافعية رحمهم الله ان بيت المال ان كان منتظما يقدم
 على ذوي الاحكام والمرتبة وان لم يكن منتظما ردة او للعلي وذوي كفوف
 النسيئة بنسبة قريبتهم ثم يصرف على ذوي الاحكام ولا ميراث عندهم
 اصلا لمولى المولا ولا المقر له بالنسب على الغير ولا الموصي له بجميع المالا
 كما ينهنا عليه **فصل** في المالا من الارث اربعة الاول الرق واقرار اي كماله كان
 كالقن او ناقصا كالمهايت والمدة وفام الولد وذلك لان الرقيق مطلقا
 لا يملك المالا سائر اربابا الملك فلا يملكه ايضا بالارث ولان جميع ما في يده
 المالا فهو لمولاه فلو ورثناه من اقراره لوقع الملك لبيده فيكون توريثا
 للاجنبي بلا سبب انه باطل اجملا ومعتق البعض عندنا في حيفه رحمه الله
 المملوك ما ينفعه عليه درهم في قطار فثلا يروى لا يحج احد من ماله ومنها
 هو حق في ربح المسئلة مبنية على ان العتق يتجدي عنده خلافها
 والثاني القتل الذي يتعلق به وجوب العتق او الكفارة اما القتل
 الذي يتعلق به وجوب العتق فهو القتل عمدا وذلك بان يتعمد ضرب سباع
 او ما يجزى مجاز في قتل الانسان كالحمد من الخشب والحج موجه انهم قتلوه
 ولا كفارة فيه عندنا في يوفى ومحمد رحمه الله اذ التمس فيه بما يقتل غايبا وان لم
 يكن محمد بن يحيى اعظم فهو ايضا عمدا واما القتل الذي يتعلق به وجوب الكفارة

منه له من المالا
 نسبه من ابيه
 نسبه من ابيه
 نسبه من ابيه
 نسبه من ابيه
 نسبه من ابيه

اي لا يملك على شيء لقوله تعالى
 ضرب الله مثلا عددا مملوكا
 لا يقدر على شيء ولقوله عليه السلام
 العبد وما في يده لمولاه فلو ورث
 لوقع الملك لبيده فيكون توريثا
 للاجنبي بلا سبب وهو باطل

قال انه هوي رحمه الله كان قتل اشم خطا وكذا ثبت عند حقا البري
 في القصاص لقوله من ترك مالا او حقا فلورثته ولا شك
 ان القصاص ممتنع لانه بد نفسه فيخلفه جميع الورثة بحسب شريعتهم
 كالتيمه وقال ابو ليلى لاحقهما في القصاص لانه لا يخفى بالعقد
 الذي هو سبب استحقاقه كما لاحقهما للموت وهو مرد بان لا
 استحقاقا لرد وجهه لا يتوقف على القتل كما استحقاقا بالقرابة
 بخلاف الوثمة فان حق الموصي يتوقف على ثبوته ويرتد بدهه ههنا
 وله الامام الحسيني في شرح كتاب التيمم والثالث اختلاف الدينين
 فلا يرث الكافر المسلم اجماعا ولا المسلم من الكافر على قول علي بن
 وعامة الصحابة وابنه ذهب علماء ائمتنا وكث في رحمه الله لقوله عليه السلام
 لا يتوارث اهل بيتي شتي والقياس ان يرث لقوله ع الاسلام
 يعاون ولا يعول ومنه العلوان يرث المسلم عن الكافر ولا يرث الكافر
 منه واليه ذهب معاذ بن جبل ومعاوية بن ابي سفيان والحسن بن علي بن
 الحنفية ومحمد بن علي بن الحسين وسروق والجواب ان المذكور في
 هذه الحديث نفس الاسلام فانه ان ثبت الاسلام على وجهه لم يثبت على
 وجه اخر فانه يثبت ويعاون كالمولود بيني مسلم وكافر فانه يحكم مسلم
 الولدان ان المراءى العلوان بحسب المحبة او بحسب القرابة والعلة هي النفقة

في العاقبة للمسلمين واما ان المسلم يرث من الكافر واليه
 وعند الشافعي لا يرث احد بل ماله في بيت المال مع انه لا يرث المسلم
 فلان ادب المسلم يستدعي حال اسلامه ولذلك قل ابو حنيفة رحمه الله
 انه يورث منه ما اكتسبه في زمانه للمسلمين اسلامه ويكون
 ما اكتسبه في زمانه في بيت المسلمين والوجه على قولهم ان الجميع
 لورثته المسلمين ان المرتد لا يقر على ما اعتقده بل يحبس على
 العودة الى الاسلام فيعتق حكم الاسلام في حقه لا فيما يشق هو
 بل فيما ينتفع به وارثه ثم الكفار يتوارثون فيما بينهم وان
 اختلفت محظهم لان الكفر ملته واحدة كما ذكره الزبي في تحقيقه
 عن الشافعي وذكره ابو القاسم عن مالك ايضا وقال ابن ابي
 رحمه الله البهيو والنصارى يتوارثون فيما بينهم ولا تورث
 بينهما وبين المجوسى واستدل بانهم اقد اتفقوا في التوحيد والاله
 قرار بنوقوسى ع م وانزل التوراة فها على ملته واحدا بخلاف
 المجوسى حيث ينكرون التوحيد ويتبنون آلهين يزدان واهل من
 ولا يعترفون بكتاب منزل ولا بنبي فاهل ملته اخرى وذهب
 بعض الفقهاء الى عدم التوارث بين اليهود والنصارى ايضا لاختلاف
 اعتقادهم في عيسى ع ولا يخيل فاهل ملتين شتي كالمسلمين

في العاقبة للمسلمين واما ان المسلم يرث من الكافر واليه
 وعند الشافعي لا يرث احد بل ماله في بيت المال مع انه لا يرث المسلم
 فلان ادب المسلم يستدعي حال اسلامه ولذلك قل ابو حنيفة رحمه الله
 انه يورث منه ما اكتسبه في زمانه للمسلمين اسلامه ويكون
 ما اكتسبه في زمانه في بيت المسلمين والوجه على قولهم ان الجميع
 لورثته المسلمين ان المرتد لا يقر على ما اعتقده بل يحبس على
 العودة الى الاسلام فيعتق حكم الاسلام في حقه لا فيما يشق هو
 بل فيما ينتفع به وارثه ثم الكفار يتوارثون فيما بينهم وان
 اختلفت محظهم لان الكفر ملته واحدة كما ذكره الزبي في تحقيقه
 عن الشافعي وذكره ابو القاسم عن مالك ايضا وقال ابن ابي
 رحمه الله البهيو والنصارى يتوارثون فيما بينهم ولا تورث
 بينهما وبين المجوسى واستدل بانهم اقد اتفقوا في التوحيد والاله
 قرار بنوقوسى ع م وانزل التوراة فها على ملته واحدا بخلاف
 المجوسى حيث ينكرون التوحيد ويتبنون آلهين يزدان واهل من
 ولا يعترفون بكتاب منزل ولا بنبي فاهل ملته اخرى وذهب
 بعض الفقهاء الى عدم التوارث بين اليهود والنصارى ايضا لاختلاف
 اعتقادهم في عيسى ع ولا يخيل فاهل ملتين شتي كالمسلمين

يوم يزدان زردان اسماء
 في عبوديتها للمجوسى

مع انصاره بخلاف اهل همدان فانهم معتزفون بالابسياء والكتب ويختلفون
 في تأويل الكتاب كونه وذلك لا يجب اختلاف الملة وتكليف اختلاف
 الدارين اما حقيقة كالحربي والذي فاذا مات الحربي في دار الحرب
 وله اب وابن ذقي في دار الاسلام او ثما الذمي في دار الاسلام
 وله اب وابن حربي في دار الحرب لم يرث احداهما الاخر لان الذي
 من اهل دار الاسلام والحربي من اهل دار الحرب فيهما وان اختلفا ملة
 لكن تبين الدارين حقيقة ينقطع الولاية بينهما فتقطع الورثة
 البينة على الولاية لان الوارث يخلف المورث في ماله ملكا ويدا
 ونصفا واحكاما مستان والذمي والحربي من دارين مختلفين
 اما المثال الاول فمهما كان الحربي اذا دخل في دار الاسلام بامان فهو
 الذمي في دار واحدة حقيقة لكنه في دارين مختلفين حكما لان المثل
 من اهل دار الحرب حكما انما يمانه يتمكن من التوجه اليها ولا يمكن
 استدامة الاقامة في دارنا بخلاف الذمي فلا توارث بينهما واما
 مات المستان يوقف ماله لورثة الذين في دار الحرب لان حكم الاما
 باق في ملحقته ومن حملت حقه ايضا ماله الي ورثة فلا يصرف الي
 بيت الاما كما اذا مات الذمي ولا وارث له على ماله واما المثال الثاني
 فان حمل كما قيل علي ان الحربي في دارها مختلفين اتجه عليه من

هذا هو الحق
 في تأويل الكتاب
 كونه ذلك لا يجب
 اختلاف الملة
 وتكليف اختلاف
 الدارين

والذي هو ان دار الاسلام ودار الكفر
 والاختلاف في الفروع ان اختلاف حقيقة واختلاف حكم
 والذمي الاختلاف حقيقة ان يكون من دار واحدة
 والذمي الاختلاف حكما ان يكون من دار واحدة
 ولو كانت دارا واحدة لا انتقال الي دار الحرب في دار واحدة
 ولو كانت دارا واحدة لا انتقال الي دار الحرب في دار واحدة

قيل لدارين حقيقة فمما حقه ان يقيم علي قولهما وحكما ويحتاج الي ان
 يجاب بان الكفر ملة واحدة فالكفار كلهم في دار واحدة حقيقة فلا
 اختلاف بين ديارهم انما هو حجب الحكم دون الحقيقة مع انه يروى عليه
 ان كون الكفر ملة واحدة امر حكمي لان الكفار على مثل شتى
 حقيقة وذلك لا يقتضي كون ديارهم حقيقة بل حكما وان حمل على
 ان الحربيين من دارين مختلفين حقيقة لكنه في دار الاسلام
 بالاستئمان فمهما في دار واحدة حقيقة وفي دارين مختلفين حكما
 لم يتجه عليه ما ذكرناه ويلتزم حمله على هذا المعنى انه قال من دارين
 لاني دارين وان كان الاول يبرح ان يقول المستأمنين بدل او الحربيين
 وكان ترك هذا الاول اشارة الي انه يمكن جعله مثالا للاختلاف
 والحاصل ان الحربيين المذكورين ان كانا في دارها كما للاختلاف في
 الدارين حقيقة وان كانا في دارنا كان الاختلاف حكما لا بجعل كل واحد
 منهما كما في داره التي خرج منها اليها بامان فلا يتوارثان في دار
 الاسلام الا اذا صار اهل داره وان كان الحربيان المستأمان من دار
 واحدة يثبت بينهما التوارث الاتري ان المستأمنين ان كانوا من دار
 واحدة قبل شهادة بعضهم على بعض وان كانوا من دارين لم يثبت
 فكل التوارث لان الشاهد والمشهد في باب الولاية والدارات مختلف

ان يكون جماعة من اهل دار الحرب
 وقد دخلوا دار الاسلام بامان
 ثم اختلفوا في بعض مقبولة
 ثم اختلفوا في دار واحدة وان لم يكن
 من دار واحدة لم يقبل
 لاحتمال الزحف
 لانه لا يمانه
 ثم فلا يمانه مرة

صريحاً في كل حرف وفي
تبييناً في كل حرف وفي

يكون ذكره في مختصرها
المستحقين لهذا الغرض
الستة بأن تضع في مقابلة
النوع الأول من الغرض وهو
المتعلق بالجمع والتميز حروف
هـ و ي مقابلة النوع
الثاني وهو الثقلان والفتحة
والهمزة حروف دينر
وكل حروف هاتين الكلمتين
تقابل في حروف النوعين
يخرج يشار كل حروف
كل غرض إلى عدد مستحق
بها

موضع

أما عن ذلك

۱۰ غنطامها

2

مؤيد
علم الامام احمد بن حنبل

يوسف رحمه الله فان طالت الباقي ايضا والثالثة ان يبي الاغنيا والعلا سقون
 مع ابا اجماعا وليقطوع الجدة الاغنياء في حيف والرابعة ان ابا المعتوم ابنه يخذ
 سدس ثلث الولاء عند ابي يوسف رحمه الله وليس للجد ذلك بل الولاء كله للابن ولا فرق
 بينه ما عند سائر الامة اذ لا يأخذان شيئا من الولاء واذ جعل المسئلة الثامنة مسئلة
 كما في عبارة الكتاب لا ولي له فقال اني خمس سائر وديايتك تنفي الكلام
 بسقط الجدة لان ابا اصل في قربته الجدة اليك واعتزض على هذا التعليل بان
 يلزم منه سقوط اولاد الام بالام لانها اصل في قرابة اولادها وقد يدفع باعتبار
 انقضاء العصبية التي ترجع بزيادة القرب والجد الصالح هو الذي لا يدخل في نسبته
 اليك لئلا يتركك اباك وان علي ما اراد ان يذكر في الام في فضل اجدك وكانت الام
 لأم مسأوية له في الاعطام عزم الكلام في الاحتياج الي ذكرها في فصل كسبه فقال
 واما لا اولاد الام فاحول انثى السدس للوليد لقوله تعالى وان كان رجل يورث كلالة
 او امرأة وله اخ او اخوة فكل واحد منها سدس والمرد او لا اولاد الام اجماعا ويذكر عليه
 قولون ابي يثي وله اخ او اخوة ثم الام والثالث لاثنين فصاعدا لقوله تعالى وان كانوا
 اكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث واما في الاستحقاق والقسمة ذكرهم وانما سهم
 انا في القسمة فلان الثلث منهم يأخذ كل ما يخذ الذكر كما دل عليه جعلهم شركاء في
 الثلث واما في الاستحقاق فلان الولد منهم مذكرا كان او مؤنثا يستحق

والمسئلة الاولى هي المسئلة الاولى
 المسئلة الثانية هي المسئلة الثانية
 المسئلة الثالثة هي المسئلة الثالثة
 المسئلة الرابعة هي المسئلة الرابعة
 المسئلة الخامسة هي المسئلة الخامسة
 المسئلة السادسة هي المسئلة السادسة
 المسئلة السابعة هي المسئلة السابعة
 المسئلة الثامنة هي المسئلة الثامنة
 المسئلة التاسعة هي المسئلة التاسعة
 المسئلة العاشرة هي المسئلة العاشرة
 المسئلة العاشرة هي المسئلة العاشرة

واذا تعدوا

المسئلة الاولى هي المسئلة الاولى
 المسئلة الثانية هي المسئلة الثانية
 المسئلة الثالثة هي المسئلة الثالثة
 المسئلة الرابعة هي المسئلة الرابعة
 المسئلة الخامسة هي المسئلة الخامسة
 المسئلة السادسة هي المسئلة السادسة
 المسئلة السابعة هي المسئلة السابعة
 المسئلة الثامنة هي المسئلة الثامنة
 المسئلة التاسعة هي المسئلة التاسعة
 المسئلة العاشرة هي المسئلة العاشرة

واذا تعدوا واذا كانوا اولاد الوفا ومختلف طبق استحقاق الثلث فليخو عليهم
 ان الاستحقاق يتم للوليد والمقتدر بخلاف القسمة ويسقط بالولد وولد الابن
 وان سفل وبالباب والجد بالاتفاق لانهم في قيل الكلالة كما علمت الاية ما
 شرط في ارشادهم الولد والوالد عا كقوله تعالى قل الله تعالى بعنيتكم في
 الكلالة ان امرؤ فلهك ليس له ولد وله اخوة وقوله ع الكلالة من ليس له والد
 ولا ولد لكن ولد الابن دخل فيه لقوله تعالى يا بني ادم والجد دخل في الولد لقوله
 تعالى كما اخبرني ابوكم من الجنة فلا ادث لا اولاد الام مع هؤلاء ثم لفظ الكلالة
 في الاصل بمعنى الاعياء وذهب القوة فآيت لا ريب لها في كلاله التي تم استيفاء
 لقربة ماعدا الوالد والوليد كما في كلالته ضعيفة بالعيان الي قرابة الاولاد وتطلق
 ايضا علي من لم يخلف ولدا ولا ولدا علي من ليس بولد ولا والده المخلفين واما
 للزوج فالحالتان الضفت عند عدم الولد وولد الابن وان سفل اي عند عدمهما معا
 ولذلك عطف بلوا والربع مع الولد وولد الابن وان سفل اي يكون في جميعهما
 في ذلك ومن ثم عطف باو وكلت الحالين صرح بهما في نعم القرآن كما مر في كلامهم
 في ذلك **باب في الميراث** للزوج والميراث اربع للوليد فصاعدا عند عدم الولد وولد الابن وان سفل
 وان لم يرع كولد الابن وان سفل وقد صرح بهما في الحالين ايضا في نظم الكلام
 احوال طائفة الرجال تفصيلا مشع في بيان احوال طائفة ايضا تفصيلا واما وسط لفظ الوفا فميراثها ميراثها

المسئلة الاولى هي المسئلة الاولى
 المسئلة الثانية هي المسئلة الثانية
 المسئلة الثالثة هي المسئلة الثالثة
 المسئلة الرابعة هي المسئلة الرابعة
 المسئلة الخامسة هي المسئلة الخامسة
 المسئلة السادسة هي المسئلة السادسة
 المسئلة السابعة هي المسئلة السابعة
 المسئلة الثامنة هي المسئلة الثامنة
 المسئلة التاسعة هي المسئلة التاسعة
 المسئلة العاشرة هي المسئلة العاشرة

والمسئلة الاولى هي المسئلة الاولى

هنا وقد دعوني بين نفسي الزوجين ان للذكر حظ الانثى على الغير
 واما القبل فاحواله ثلثة النصف للواحدة وهذا مخرج ما في الآية والثلثان
 للثنتين فصاعدا والمخصوص به في القرآن صريح انما اذا كانت نساء فوق
 اثنتي فلان الثلثان واما الاثنان فحكمهما عند ابن عباس حكم الواحدة
 وهو ظاهر وعند سائر الصحابة رضي الله عنهم حكم الجماعة وعلى قولهم بوجه
 ثلثة الاول انه قال الله تعالى للذكر مثل حظ الانثيين وادنى مراتب الاختلاف
 ابن وبت فلان حينئذ الثلثان بالانفاق فهو بهذه الاشارة ان الاثنتين
 هما الثلثان في الجملة وليس كذلك في حال انفقهما عن الابن فلا حاجة الى بيانها
 بل الى بيان حالها فرقهما فلذلك قيل فان كن نساء ثلث اثنتين اي فان
 كن جماعة بالانفاق ما يلقونه هذه فلان ما للثنتين اعني الثلثان لا يتجاوز
 الثلثان اثنتين وجماعة الثنتين الذين يخرجون ان الثلثين هما اولي بذلك الحراز
 الثالث ان الثلثين اذا كانت مع احدهما وجب لها الثلث فبالاولى ان يجب لها
 ذلك اذا كانت مع اخري وكذلك لاخري يجب مع اخري مثل ما كان
 يجب لو انفردت مع احدهما فوجيها الثلثان ومع الابن للذكر مثل حظ الانثيين
 وهو يعصم من انزلها بوجوبكم اليه في الاول لا كمثل حظ الانثيين فانه ملام

هذا الحديث من سنن الترمذي
 في بيان ما في قوله تعالى
 فان كن نساء ثلث اثنتين
 اي فان كن نساء ثلث اثنتين
 اي فان كن نساء ثلث اثنتين

بين نفسي لبنات عند الاجتماع مع الابن دل على ان يعصمن وان المال يقسم
 بينهما وبين الابن عما ذكره القصة على طريق العصبوبة وبنات الابن كبنات
 القبل في ثبوت تلك الاحوال الثلث وثلث احوال ثلث اخري فذلك قال ولم تن
 احوال بنت النصف للواحدة والثلثان للثنتين فصاعدا عند عمر بنات
 القبل فحالتها حالتان في الثلثة الاولى وليد يشترط فيها عدم الصبية لان
 النص ودرمها صريحاً فاذا عدم قامت بنات الابن مقامهن وثلث البنات
 في الواحدة الصبية تكمل للثنتين هذه حاله اولى من احوال الثلث
 والدليل عليها ان حق البنات الثلثان وقد اخذت الواحدة الصبية النصف
 لقوة القرابة فيفسد من حق البنات فتأخذ بنات الابن واحدة كما
 ومتعددة ومما في النكحة فلا ولي عصبة بنات الابن من ذوي الفروع عند
 الواحدة من الصبيات ويبرأ منهن العقبان كان معهن ابن الابن فان
 كان معهن ذكر اسفل منهن درجة فلان فرضن ولا يرثن مع الصبيات عند
 عامة الصحابة اذ لم يبق معهن في حق البنات خلافا لابن عباس

وهو يعصم من انزلها بوجوبكم اليه في الاول لا كمثل حظ الانثيين فانه ملام

رضى الله عنه اذ حكم ما عنده حكم الوحدة وهذه حالة ثانية في الثلث الآخر
 الا ان يكون جذريه او اسفل منه ذكر بعصته ^{ويستدرك} الباقي بينهما
 للذكر مثل حظ الانثيين هذه حالة ثالثة في الثلث الاول فان بنات الابن
 اذ كان جذريه غلام سوا كان اخاهن او ابن عمهن فانه يعصتهن كما ان
 الابن القليل يعصت بنات القليل وذلك لان الذكر في اولاد الابن يعصت
 الاثنا الاثني في وجهه اذ لم يكن للثمة ولد صليتي بالاتفاق في استحقاق
 جميع المال ^{فقد} يعصتهن في استحقاق الباقي في الثلثين مع الجيتين واليه
 ذهب عامة الصحابة وعليه جمهور العلماء وقليل من مسعودي ^{في} رده
 لا يعصتهن بل الباقي كله لابن الابن ولا شيء لبناته اذ لهن الباقي بينهم
 للذكر مثل حظ الانثيين لئلا يحق ابناات على الثلثين ^{وقال} في الزاوية
 البتة على الثلثين وايضا الانثي انما تصير عصته بالذكر اذا كانت صاحبة فرض
 عند الانفلا مع كابلناات والاعوان واما اذ لم يكن كذلك فلا تصير ^{عصته}
 بنات الاخوة والاعمام مع بينهم ^{ويجب} على الاول ^{بما} استحقاق الصليتين
 بالفرض واستحقاق بنات الابن بالصغير ^{كما} هي ^{بما} استحقاق ^{بما} فلا يفهم احد

الحق

للحقين الى الآخر فلا زيادة على الثلثين وعن ثانياً بان بنت الابن صاحبة فرض
 اي قوله انما تصير عصته ^{بما} هي
 عند الانفلا عن ابن الابن لئلا يحجبته بالصليتين ^{فما} لا يرى انما تأخذ
 النصف عند عدم الصليتين بخلاف بنات الاخ والعم اذ لا فرض لها عند انفلا
 عم اخيه فلا تصير له عصته به هذا كله اذ كان الغلام جذريه ^{وما} اذا
 كان اسفل منه فلحكم كذلك ايضا عندنا في ظاهر المذهب ^{وقال} بعض ^{العلماء}
 لا يعصته بل الباقي للعلام خاصة لان الذكر انما يعصته في درجة ^{لا} هو اعلى منه
 فان ابن الابن لا يعصت ابناات ^{الصليتين} الوعيت الذكر ^{في} هو اعلى درجة منه لصار ^{وما}
 لانه في ارث العصة يقدم الاقرب على الاعد ذكر كان الاقرب او انثى الا يرى ان
 اللقت لما صارت عصته مع البت قدمت على بن الاخ واذا صار مع ما لم يعصت
 احدا ^{ولما} ان هذه الانثي لو كانت في درجة الذكر لصارت عصته فاذا كانت
 اقرب منه كانت لذلك اولى وكيف لا وبن في ^{العلام} ^{بما} استحقاق
 والقول بان الاقرب من ابناات محروم مع استحقاق الاعد منه ^{بما} يشبه ^{الحق}

وجمهور العلماء منهم تكن ذات سهم فاقصنا خذ سهمها ولا نصير به عصبة
 وهي العليا من الفريق الأول التي اخذت النصف والوسط ضمن مع العليا من
 الفريق الثاني حيث اخذت السدس وهذا قد مقرر فيمن كانت فوقه دونه
 كانت بجذائه فاقصنا يهبط لطلعا ويقتطع دونه اي من دون ذلك الغلام
 في الدرجة من السفلى فان كان الغلام مع السفلى من الفريق الأول اخذت
 العليا من النصف واخذت الوسط ضمن مع العليا من الفريق الثاني الذي
 ويكثرت الباقي بين الغلام وبين السفلى من الأول والوسط من الثاني والعليا
 من الثالث للذكر مثل حظ الانثيين اجماعا واسقط سفل الثاني ووسط الثالث
 وسفلاه وان كان الغلام مع السفلى من الفريق الثاني كان الثلث الباقي بينه
 وبين السفلى من الأول ووسط الثاني وسفلاه وعليا الثالث ووسطه
 اجماعا للذكر مثل حظ الانثيين وسقط سفل الثالث وان
 كان الغلام مع السفلى من الفريق الثالث كان الثلث الباقي بين الغلام وبين
 السفلى من الثاني اجماعا ما صرح به في الكتاب وان فرض الغلام مع العليا
 من الفريق الأول كان جميع المال بينه وبين اخيه للذكر مثل حظ الانثيين

والاشياء

١٤٩
 ولا شيء للسفلى وهي ثمان وان فرض مع وسط الأول فاقصنا العليا الأول
 النصف والباقي مع من يجازيه وفي وسط الأول وعليا الثاني للذكر
 مثل حظ الانثيين وكذلك الحال اذا فرض مع عليا الثاني واما تفصيل المسألة
 في جميع هذه الصورة فكل ما يحيط به فيما بعد فلا حاجة الى ايراد ههنا
 وعلم ان العليا من ثمانية الابن في ابي درجة كانت متى اخذت الثلثين بالفرقة
 ثم اختلط الذكور بالاناث فقول عامة الصحابة يعصب الذكور الاناث
 على التفصيل المذكور وعند ابن مسعود يكون الباقي من الثلثين للذكر وحدهم
 لهصبة كحائره وان اخذت العليا من النصف ثم اختلط الذكور
 بالاناث فان كان عدد الذكور اكثر من عدد الاناث او مساويا له كان الباقي
 بينهم للذكر مثل حظ الانثيين بالاتفاق وان كان عدد الاناث اكثر
 فعند العامة كذلك وعند ابن مسعود رمة للاناث حينئذ السدس
 فانه كان ينقل الى ما هو خريفا الابن من المقاسما والسدس فيعطون

ما هو أقل احتراز عن الزيادة على الثلثين في حق ابنته وأعلم أن ذكر
 البنت على اختلاف الأدب كما ذكر في الكتاب سمي مسئلة التثنية لأنها
 حصة من الخواطر وعمل الإذعان إلى استماعها فثبتت بغير التثنية
 الفضة الخمسة وستة إلى الأصغاء إلى استماعها وأما اللغات
 كما وسم فاحوال خمس ذكر المصنف ربعا منها وأخر الخاصة يذكرها مع
 سبعة لحوال الاخوان لاب رومالا اختصار المصنف للوحدة لقوله
 وله اختصار المصنف ما رث واثنتان للاثنتين فصاعداً لقوله تعالى فان
 كانتا اثنتين فلهما الثلثان والمراد ههنا الاخوان لاب ولم اولاب لأن
 الاخوات لام قد علم حالها في آية الموديث كما مر وإذا استحققت الثلثين
 الثلثين كما استحق ما فوقها له ظهر وقد يقال صرح في الاخوات بالاثنتين
 وفي البنت بما فوقها أعلم حال الغيتين حال البنتين ومن حال البنت حال الاخوات
 بطريق الاولوية ومع الاخ لاب ولم للذكر مثل حظ الانثيين ونصبت عصبة
 به لا سنوهم في القرابة إلى الميت قال الله تعالى فان كانوا اخوة رجالاً

فلذلك مثل

فلذلك مثل حظ الانثيين فلم يقيد بنصيب الاخوات في حالة الاختلاط
 كما لم يقيد بنصيب الاخوة فذلك على ما مر من قدر نصيباً معهم
 وقد خالف بعض العلماء فيما اذا خلف الميت ابنة ولها واختا ابنت وام
 فقال بياقي بن نصيب بنت الابن دون الاخت استدلالاً بقوله عليه السلام
 فما بقية الفرائض فلا ولي رجل ويرد باقهم اجمعوا في بنت وبنت ابن وإن
 ابن عمه الباقى في نصيبه بين ولدي الابن للذكر مثل حظ الانثيين اجمعوا
 ابني بنت وعم وعمة على ان البنت لهم وحده واختلفوا في الميراث والاخت
 مع البنت فنصوا لها بما بين الابن وبنت الابن او لم ينصوا لها بما بين العم والعم
 يرى انهم كما اجمعوا على انه اذا لم يكن مع بنت الابن وابن الابن بنت كما لا يخفى
 للذكر مثل حظ الانثيين على ما اذا لم يكن مع الاخوات والاخت بنت كما لا يخفى
 بخلاف العم والعمة فاذا لم يكن معهما بنت كما لا يخفى للعم وحده هكذا
 الخلافة نصيب بنت الابن فلا ذكره الطحاوي في شرح الآثار وهو بياقي ابنة المصنف او بنت

بني الاخوات لابن وام

مع البنات او مع بنت الابن لقوله **اجعلوا الاخوات مع البنات عصبة** وهذا كثير
 المتعانة الي تعصيب الاخوات مع البنات وهو قوله جمهور العلماء **وقال ابن عباس** ^{فيما اذا اجتمعت بنت واخت بان النصف للبنت ولا شيء للاخت}
 هل مع البنات وحكم ^{فما اذا اجتمعت بنت واخت بان النصف للبنت ولا شيء للاخت}
 فبطل ان عمر بن الخطاب يقول للاخت ^{فما اذا اجتمعت بنت واخت بان النصف للبنت ولا شيء للاخت}
 هالك ليس ولد له اخت فلما نصف ما تركت فقد جعل الولد حاجبا للاخت
 ولغظا الولد بنات الذكر والاشياء كما في عجا الام من الثلث الي السدس وحجب الزوج
 من النصف الي الربع وحجب الزوجة من الربع الي الثمن فلا ميراث للاخت مع كونه ذكر
 كاذوا انثى بخلاف الاخ فانه يأخذ بانه في الانثى بالعصوبة ولا عصوبة للاخت
 بنفسها وانما يصير عصبة لغيرها اذا كان ذلك الغير عصبة وليت للبنت عصبة
 فيفضل نصيب الاخت مع عصبة والزوجات ^{بما عدا} المراهق ^{بما عدا} هو الذكر بدليل قوله تعالى ^{بما عدا}
 ان لم يكن لها ولي ابن بالاتفاق لان الاخ يورث مع الابنة وقد تأيد ذلك بالنسبة
 حيث روي عن ابن عمر بن الخطاب ان رجلا سأل ابا موسى الاشعري رضي الله عنهما عن خلف بنت
 ابي

ابن واختلفا فقال للبنت النصف والباقي للاخت ثم قال للسائل سل عن بنت ابن
 مسعود رضي الله عنه واخبرني عما يجيبه ^{به} قال ربي رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى للبنت بالنصف
 وليت لابن بالسدس بكلمة للتبني ولاخت بالثمن فما اخبر السائل ابا
 موسى الاشعري قال لا تملوني عن شيء ما دام هذا الخبر فيكم قول
 ذلك علي بن عبد السلام جعل الاخت مع البنت عصبة والاخوات لا يورثن ^{اذ اقام الغاضل}
 لاب وام ولهن احوال سبع النصف للوحدة والثلثان للابنتين فصلا
 عند عدم الاخوات لاب وام وذلك لما ذكرناه المقصود في الاخوات لاب وام
 على ما اشير اليه هنا ولهن السدس مع الاخت لاب وام بكلمة للتبني
 فان حق الاخوات الثلثان وقد اخذت الاخت لاب وام النصف فبق
 منه سدس فيعطى للاخوات لاب وام يكمل حق الاخوات ولا يرثن مع الا
 خوات لاب وام لانه قد كمل لها حق الاخوات يعني الثلثين فلم يبق للاخوات
 شيء الا ان يكون معهن اخ لاب يعصمن ^{وقد يورث البقية منهم}

وفي ثلاث ميراث الاخوة والاخوات لاب ولم يجز ميراث اولاد الصليته
 وميراث الاخوة والاخوات لاب جري ميراث اولاد الابن ذكورهم كذكرهم
 وانما هم كانوا ثم ولدت له ان يصير عصبة مع البنات او مع بنات الابن
 لما ذكرنا من قوله لم يجعلوا للاخوة مع البنات عصبة وهو قول اكثر الصحابة
 والعلماء خلافا لابن عباس كما مر وانما صرح بلفظ السادسة دونها
 كيلا يتوهم ان قوله رحمه الله ان يكون من اخ لاب بن بنته الرابعة كونهما استثناء
 منها فلا يكون خامسة ولكن مثل ذلك قد مر في احوال بنات الابن فاكفي هناك
 شهادة للمع فوط وبنو الاعيان اي الاخوة والاخوات لاب وام وبنو العلات
 اي الاخوة والاخوات لاب كلهم سقطوا بالابن وابن الابن وان سقط وبالأب با
 الاتفاق ولجئ عندنا في حيفته رحمه الله ما ذكره ههنا من حكم السقوط مشتمل
 على الحالة الخامسة للاخوة لاب وام وعلى السابقة للاخوة لاب اما سقوط
 الاخوة بالابن فيقولون وهو يرث ان لم يكن له اولاد كما مر واما سقوط الاخوات

فيقول

فيقولون ليس له ولد له لفت فلها نصف ما ترك والمراد الابن كما سبق واما
 سقوطهم بابن الابن فلا خول تحت الابن وقيامه مقام الابن عند عدله واما
 سقوطهم بالاب فلا ضم كلالته وتوريث الطلالة مشروط بفقدان الولد
 والولد كما عرفت واما سقوطهم بالجدة عندنا في حيفته فلما يثبت في باب
 مقاسمة الجد ان الله تعالى وهذه المسئلة في المسائل التي استثنى
 في اول البنا كونه للجدة كالاب فانما اباء يوسف ومحمد هم لم يجعلوا سقطا كما
 لاب هو لاء الاخوة والاخوات ويسقط بنو العلات ايضا بالاف لاب وام وذلك
 لما عرفت من ان ميراث الاخوة والاخوات لاب ولم يجز ميراث اولاد
 الصليته وان ميراث الاخوة والاخوات لم يرث اولاد الابن ذكورهم
 كذكرهم وانما هم كانوا ثم فكلما يجزى الابن بالابن كذلك يجزى اولاد العلات
 بالاف لاب وام فان قلت ما ذكره ههنا مشتمل على حالة ثامنة فلا
 يجزى الابن في سقوطهم بالاف المذكور فكيف قال ابن الجوزي سبع قلت ههنا

من تامة السابعة في احوالهن كانه قال وبنوا العلات كلهم سقطون
 بالابن وابن الابن والاف لاب وام الله لما ذكرنا ولا بني للام مع
 بني العلات لم يمكنه ان يذكر الاب لاب وام هناك كما لا يخفى فذلك
 اردفه سقطت بني العلات وعدمهم به ويوجد في بعض النسخ وبالاف لاب
 وام اذا صادت عصبة اي اذا كانت مع البنا او مع بنات الابن كما علمته
 وانما سقطوا بها لافلا كالاف في كونها عصبة اقرب الى الميت كما سياتي في بابها
 واما لام فاحوالها السبع مع الولد لقوله تعالى ولا يولد لهما احد منهما السبعة
 متنازل ان كان له ولد ولفظ الولد يتناول الذكور والاناث ولا قرينة
 لتخصيص احدهما او ولد الابن وان سقط وذلك اما لان لفظ الولد يتناول ولد
 الابن ابنة والابن كما انه يقوم مقام القصب في ثبوت الام او الاثنين في
 الاخوة والاخوات فصاعدا من اي جهة كانا اي سواء كانا من جهة الابوين معا
 او من جهة الام او من جهة الام لقوله تعالى فان كان له اخوة فلامه السبع وعظيمة الا
 حق يتناول الكل لا يشترط في الاخوة والى هذا ذهب كثير الصحابة وهم هو الفقهاء
 خلا لابن عباس رضي الله عنه فانه جعل الثلثة في الاخوة والاخوات حجة للام دون الاثنين
 فلما معها الثلث عنده بناء على ان الاخوة صيغة الجمع فلا يتناول الشئ ودون حكم
 الاثنين في الميراث حكم الجماعة لا يرى ان الاثنين كالبنات والاخوات كالاخوات

في استحقاق

في استحقاق الثلثين فكذا في الميراث ايضا مع الجمع المطلق مشتركين ^{الجمع} ^{ثلاثين}
 وما تفرقها وهذا المقام يناسب الالة على الجمع المطلق فذلك بلقطة الاخوة عليه السلام
 في السبع الذي يحجبونه للاب عند جمهور الصحابة ويروي عن ابن عباس رضي الله
 للاخوة لانهم انما يحجبونه لياخذوه فان غير الوارث لا يحجب كما اذا كانت الاخوة
 كفاراً او ارقاء وقد يستدل عليه بما رواه طائفة من مسلامي نزعهم اعطى الاخوة
 السبع مع الابوين ولنا انه تعالى قال فان لم يكن له ولد وورثه ابوه فلامه الثلث وان كان له اخوة فلامه السبع
 والمادة صدر الكلام ان لامة الثلث والباقي للاب وكذا الحال في اخوة كانه قيل فان
 كان له اخوة وورثه ابوه فلامه السبع ولا يبيد الباقي ثم ان شرط الحاجات
 يكون وارثا في حقه محبة والحق وورث في حق الام بخلاف الرقيق والكافر فلا
 حصة يحجبونهم بحجبه الابوين انهم لا يرثون مع الابين شيئا عند عدم الام لانهم
 كلاله فلا ميراث لهم مع الوالد وليس حصة الاخوة مع جود الام باقوي من حصة اخواتها
 وقد روي عن طائفة انه قال لقت ابن عباس رضي الله عنهما الذين اعطاهم رسول الله عدم
 السبع مع الابوين وثلاثة عن ذلك فقال كان ذلك وهم ورجل واحد حديث ديلانا
 ادلاوية للوارث والظهور لا صحة لهذه الرواية عن ابن عباس لان يوفى القريب ربه في حجبته

في استحقاق الثلثة في الام

الفرق بين الاخوة لانه لا يسمي
 لافقة على الاب وهو العلى على انه

فكيف
 للاخوة يقولون بارشهم مع الاب كذا في شرح الامام السرخسي ذهب الزيدية الى ان
 الاخوة لا يسمون بغير اخوة لان الاخوة لا يسمون بغير اخوة لان الاخوة لا يسمون بغير اخوة
 كان هناك اخوة لاب وام اولاد فقد كثرت الى اب فاحتاج الى زيادة
 ماله لانفاق وهذا يعني لا يوجد في ما اذا كان الاخوة لام اذ ليس حقيقة
 في الاصل الثلاثة وهذا حكم غير مقبول المعنى ثبت بالنقص لا يري انهم يحبون
 الام بعد الاب ولا نفقة عليه بعد موته ويجوز كبره وليس عليه نفقة
 وللام ثلث الكل عند عدم هؤلاء المذكورين عند عدم الولد وولد الابن
 وان سفل وعدم الاثنين مع الاخوة والاخوان فضا عند علم ذلك بقوله
 فان لم يكن له ولد وورثه ابواه فلامه الثلث فان كان له اخوة فلامه كسره
 هذا اذا لم يكن مع الابن احد الزوجين وما اذا كان معهما احدهما فلما
 ثلث ما يبقى بعد فرض احد الزوجين وذلك في المسائلين كما ان اراد الصورتين
 لان عددهما مسكين حقيقة يوجب زيادة المسائل المتناثرة في الحجة
 على الرابع كما اشار اليه فيما سبق ويمكن ان يقلل جعلها مسكينين
 في نوزد الام مع الاب ومسئلة واحدة في نوزدتها مع الجد لكل

من الجعيلين

والجعيلين وحده نزوج وابوين او زوجة وابوين وهو مذهب جمهور الصحابة
 والجعيلين وحده نزوج وابوين او زوجة وابوين وهو مذهب جمهور الصحابة
 والجعيلين وحده نزوج وابوين او زوجة وابوين وهو مذهب جمهور الصحابة

والفقهاء وكما ان عباس رضي يقول ان طائفة الثلث التركة في هاتين الصورتين
 مستدلا بما ثبت في جعلها اولاد من التركة مع الولد يقولون ولا يورثه كل
 واحد منهما التركة مما ترك ان كان له ولد ثم ذكر ان طائفة الثلث التركة
 يقولون فان لم يكن له ولد وورثه ابواه فلامه الثلث فيقسم منه ان المراد
 ثلث اصل التركة ايضا ويريد ان السهام المعددة كلها بالقياس الى
 اصلها بعد الوفاة والدين وكذا ابو بكر الاصم يقول بان لها مع الزوج
 ثلث ما يبقى من فرضه مع كزوجته ثلث الاصل لان جعلها مع الزوج
 ثلث المال لئلا يفسد على نصيب الاب لان المسئلة في ستة اجتماع
 النصف والثلث فللزوج ثلثة وللأم اثنتان على ذلك التقدير
 فيبقى للاب واحد في ذلك تفضل الاثنين على الذكر واذ جعلها
 ثلث ما يبقى من فرض الزوج كان لها واحد وللأب اثنتان ولزوجها
 لها مع الزوجته ثلث الاصل لم يلزم ذلك التفضل لان المسئلة
 اثنتي عشرة لاجتماع الزوج والثلث فاذا اخذت الام اربعة في الاب خمسة فلا

في مغيرة بن شعبة ويقتضيه ذؤيب من الله ع اعطاها السدس واما
 الشريك بينه في ذلك اذا كان ~~الام~~ ^{الام} ~~مخا~~ ^{مخا} ذيات فلما روي ان ام الام جاءت
 الى الصدوق رضي وقالت اعطني ميراث ولد ابنتي فقتل اصبري حتى
 اشاور اميكا فاني لم اجد لك في كتاب الله تعالى نصا ولم اسمع بك من
 ولد الله عرم شيئا ثم علمت في فسد المغيرة باعطاء السدس فقلت
 للمغيرة هل معك احد فهداه ايضا فهدى من سلمه فاعطاها ذلك ثم جاءت
 ام الاب ايده وطلت الميراث فقلت اري ان ذلك السدس بينكما وهو من القوت
 منكما فستر كما فيه وفي رواية اخرى ان ام الاب جاءت الى عمرو قالت انا اروي
 بالميراث من ام الام اذ لو ماتت لم يرثها ولدوها ولومت ورثني ولدولي
 فقال هو ذلك السدس فان اجتمعتما فهو بينكما وايتكاملت به فخطبها حكم
 بينهما بالشريك ففعلت معا علان الجذات ~~التصحيحات~~ ^{التصحيحات} المخا ذيات ركن
 في السدس بالنسوة وذهب ابن عباس رضي الى ان الجذات ام الام تقوم مقام
 الام عند عرسها فتأخذ الثلث اذا لم يكن لثي ولد ولا اخوة والسدس اذا كان له
 احدهما كما ان الجذات اب يقوم مقام اب عند عرسه وابن الابن يقوم مقام ابن
 عند عرسه ثم ان الام لا يرثهما في فرضهما احد من الجذات فذلك ام الام لا يرث
~~هما في فرضهما احد من الجذات~~ ^{فذلك ام الام لا يرثهما احد من} ~~فذلك ام الام لا يرثهما احد من~~
 ورد بان الادلاء بالابنتي ليس سببا ~~للسحقاق~~ ^{للسحقاق} المدي في فرض الميراث
 فكانت البنات وبنات الاخوات لكن ان كان هذا القياس في الجذات

ولم ير فيها

ولم ير فيها ما اراد علي السدس فاكيف ~~تم~~ ^{تم} ~~مقتضى~~ ^{مقتضى} اي الجذات كل من سواء كانت
 ابوتها او اميتها بالام اما الامية فلوجودها لا يثبت بالام واتحاد السبب الذي هو ال
 هو مية واما الابوت فلا اتحاد السبب وحده ~~تم~~ ^{تم} ~~مقتضى~~ ^{مقتضى} الابوت دون الامية
 ايضا بالاب وهو قول عثمان وعلي وزيد بن ثابت وغيرهم وقيل عن عمرو بن معمر
 وابي بصير الاشعري رضي ان ام الاب قد تزنت مع الاب ولها رده ميراثه ~~والحسن~~
 وابن سيرين رحمهما لما رواه ابن مسعود من انه عليه السلام اعطى ام الاب السدس
 مع وجود الاب والمعنى في ذلك ان ارث الجذات يساوي ارث الاولاد الاولاد
 بالاب لا يوجب حقا شيئا من فرضها كما تراها في الاستحقاق الا ارث
 باسم الحق وتساوي في هذا الاسم ام الام وام الاب فكما ان الاب لا يوجب الا ارث
 لا يجزئ ابنته ايضا وهو مردود بان محبة الاسم لا يوجب الاستحقاق الوارث
 بل لا يثبت اعتبار الادلاء ثم نقول هو هنا ايضا اتحاد السبب والادلاء لكل
 واحد منهما فانما يتفرق ~~فكما ان اتحاد السبب~~ ^{فكما ان اتحاد السبب} ~~ذا انفر~~ ^{ذا انفر} ~~عن الادلاء~~ ^{عن الادلاء} ~~مقتضى~~ ^{مقتضى}
 حكم الجذات لا يريانه ~~تخرج~~ ^{تخرج} ~~بنات الابن~~ ^{بنات الابن} ~~بالبنين~~ ^{بالبنين} ~~لا اتحاد السبب~~ ^{لا اتحاد السبب} ~~مع عدم~~ ^{مع عدم}
 الادلاء كذلك اذا انفر ~~الا~~ ^{الا} ~~دلاء عنه~~ ^{دلاء عنه} ~~بثب~~ ^{بثب} ~~به الجذات~~ ^{به الجذات} ~~ايضا~~ ^{ايضا} ~~فالحكمة~~ ^{فالحكمة}
 التي تدل بالانحياز لوجود الادلاء ~~وتخرج بالام~~ ^{وتخرج بالام} ~~لا اتحاد السبب~~ ^{لا اتحاد السبب} ~~والجدة~~ ^{والجدة}
 التي من قبل الام تزنت مع الاب لا تغني الادلاء واتحاد السبب ~~والجدة~~ ^{والجدة}
 جميعا وانما ان الاخ لا يرث مع الام مع كون مديها فقتل
 لانه لم تزجدهما اتحادا كات ولا المثل ركة في النصيب وقيل هذه الصورة

بالاب وان الغلام معنى
 اتحاد السبب وتخرج الام
 معنى اتحاد الادلاء

التي هي من جنس الأضراس
التي هي من جنس الأضراس
التي هي من جنس الأضراس

(Faint handwritten notes or bleed-through from another page)

م از ملا ب
م م
م م
م م
م م
م م
م م
م م

فوت قریاتش

زنگنه و زنگنه
زنگنه و زنگنه

بحسب قهدها وما زاد لم يقطع فقد والاسم كان في حكم الحرمة
الواحدة وما نحن فيه من هذا القبيل فان ذات القرابة تسمى بها
الطهارة كذات القرابة الواحدة فان كانت جدة ذات قرابة نكح

برحم
اخ لام

کتابخانه

١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

مع جنة ذات قرابة ولهذه يقسم الدين ثم انصافا عندنا في معرفة
 رحمه الله وارباعا عند محمد رحمه الله قال الامام السرخسي رحمه الله لا
 رواية عن ابي حنيفة رحمه الله في صورة نفقة القرابة في الحدود الجارية
 وذكر في فرائض الحسن بن محمد بن الحسن بن ابي ابي القاسم في شيء من اصحاب
 الشافعي ان قوله في النفقة وما في ذلك شافعي كقول ابي يوسف رحمه الله
باب العصبات عصبة الرجل في اللغة القرابة للاب وكانها صاعا وان
 لم يسمع به عصبة القوم كفلان اذا احاطوا به فالاطراف والابن طرف
 والعصبات والاصحاب ثم يسمي بها الواحد وجميع والمذكر والمؤنث
 وقال في مصنفها العصبية والذكر يعقب الانثى اي يجعل المصنف
 العصبات النسبية فكذا لانما اتوى من النسبية كما مر ثلث
 عصبة بنفسه وعصبة بغيره وعصبة مع غيره اما العصبة بنفسه
 فكل ذكر اعتبر الذكور لان الانثى لا تكون عصبة بنفسها بل بغيرها
 او مع غيرها لا يدخل في نسبته الي الميت انثى فاذن دخلت الانثى في
 نسبته اليه لم يكن عصبة كالاولاد اما فانما من ذوات الفروض وكاب
 الام وابن الميت فانما من ذوي الارحام فان قلت اللفظ لابي وام عصبة في
 نفسه مع ان الام دخلت في نسبته قلت قرابة الام لصل في استحقاق
 العصبية فانها اذا انفردت كفت في استحقاق العصبية بخلاف قرابة
 الام فانها لا تصلح بانفردا علة لاثباتها في ملحقها في استحقاق

القصة

53

لكن جعلناها بمنزلة وصف ذائد في حجابها الذي لا ياب واسم على الفوق
وقلم اي العقب بانفسهم بلغة اصناف الاول فرع الميت وان في اصله وان
جزا ابيه والراع جزء حدة فيقدم في هذه الاما المندرجين فيها الاب
فالاقرب اي يرتجى في قبلة الدرجة لغير اولهم بل كثر الذي يستحق بالمصونة
جزا الميت اي البنو ثم بنوهم وان غلوا ثم اصله اي الاب ثم الجد اي اب الاب
وان علي وانما قدم البنو على الاب لانهم فروع للميت والاب اصله والتصال
الفروع بالاصل ظاهر اتصال اصل بفرع الا يرى ان الفرع يتبع اصله ويصدر
مذكورا بذكره دون العكس فان ابن والاب شجرة ترضل في سبع الارض ولا يرد في
في بعضها فظهر ان الصواب على انهم اقرب الى الميت في الدرجة حكما وان لم يكن ذلك
حقيقة لان الاتصال من الجانبين بغير واسطة او فرقا وانما سبق ذكره
على العمل لا يربح حقا فهم ايضا البنوة المقدمة على الابوة وكون الاب اقرب
درجته للجد ظاهر كظهوره فيما بين الابن وابن الابن وقيل الجد باب الادب لغيره عنه
اب الام الذي هو الجد الفاسد فيكون ذلك نصير حكما مما لم يمتد في قوله
فصل ذكر لا يدخل في نسبته الى الميت استثنى لزيد العقاصم بما مر منهم هو ان

ارثه به وحده الغيرة ومنه على الاجداد اذا تعددوا يقدر منهم من كان
 اقرب درجة ثم جزءا بيه اي الاخوة ثم بنوهم وان سفلوا تأخير الاخوة
 عن الجد وان سفلوا قول اي خيفة رحمه الله خلافا لهما رحمه الله كما ستقف
 عليه في باب مقاسمة الجدة وانما اطلق الحكم ههنا بلا تبنيه على الخلاف
 لانه المختار للفتوى وتأخير بينهم عندهم لقرب الدرجة ثم جزءا بيه اي الاعمام ثم
 بنوهم وان سفلوا تأخير الاعمام عن الاخوة وتأخير بينهم عندهم بعد الدرجة
 فظهر ان انواع العصبية بنفسه انواع اربعة البتة بغير واسطة وكذلك
 الابوة والاختوة وافرعا والعومة وافرعا والترتيب ما عرفت ثم ان بعد الترتيب
 بقرب الدرجة يرجح بقوة القرابة اعني به اي بالمذكور وهو البرجح بقوة القرابة
 ان ^{ذو} القرابتين من العضا اولى من ذوي قرابة واحدة مع تساويهما في الدرجة
 ذكرنا ان اوانثى لقولنا ان اعيان بني الام يتوارثون دون بني العلات
 اي بنو الاعيان اولى من بني العلات المقصود ذكر الام ههنا اظهر ما يتبع به
 بنو الاعيان على بني العلات كاللغ لاب وام فانه مقدم على اللغ لاب اجماعا
 وهذا مثل المذكور من ذوي القرابتين او الاخت لاب وام اذا صار عصبته
 البنت اي بنتا الصليبة فانها ايضا اولى من اللغ لاب خلافا لابن عباس
 فان الاخت لم تصر عصبته مع ابنتها عنده كما مر وهذا هو مثل الاشياء من ذوي
 القرابتين وانما ذكرها ههنا وان لم تكن عصبته بنفسها لمشا ذكرنا في الحكم

لانه هو عصبته بنفسه واذ لم تصر عصبته بل كانت ذات فرض
 فلها فرضا والباقي للغ لاب وابن اللغ لاب وام فانه اولى من ابن اللغ
 لاب لانها متساوية في الدرجة مع كون الاول ذات قرابتين وكذلك الحكم
 في اعمام الميت ثم في اعمام ابيه ثم في اعمام جده اي يعتبر بين هؤلاء
 صنف من الاعمام قرب الدرجة اولا وفي القرابة ثانيا فمقتضى الميت مقدم
 على عم ابيه وعم ابيه مقدم على عم جده وذلك لقرب الدرجة وفي كل واحد من
 هذه الاصناف يتقدم ذوي القرابتين على ذوي القرابة الواحدة مع
 التساوي في الدرجة فمقتضى الميت لاب وام اولى من عمه لاب وكذلك الحكم
 في عم ابيه في فروع هذه الاصناف فيعتبر اولا قرب الدرجة وثانيا قوة
 القرابة فان ابن عم الميت مقدم على ابن ابن عم الميت وابن عمه لاب وام على
 ابن عمه لاب واما العصبية بغيره فارجع من النسب وهن اللاتي فرضن
 المصطفى واثنين الثانية بذات الام فان حاطها كالحال البنت عند عمر
 الثالثة لاخت لاب وام فالحال كذلك اذ لم توجد بنات الابن وبنا الصديق
 والرابعة لاخت لاب فان حكمها كذلك اذ لم توجد بنت الابن وبنا الصديق
 الرابع يصير عصبته باخوتهن كما ذكرنا في حال التهن ويدخل في صورة الا
 وليبن عصبته بقوله تعالى يوصيكم الله في اولادكم للذكر مثل حظ الانثى
 نسيب وعلى صيرورة الاخيرة عصبته قوله تعالى وان كانوا احرارا رجلا

ونساء فلذلك ذكر مثل حفظ الانثيين ومن لا فرض لها من الاناث ولحقها
 عصبة لا تقدر عصبة باجها وذلك لان الرض الوارد في صيرورق ال
 ناث بالذكور عصبة انما هي في موصفين البنات بالبنين والاحواز بالانثيين
 كما عرفت انفا والاثاث في كل منهما ذوات فروض فمن لا فرض له من الانثيين
 لا يتناول له الرض وايضا الاغ بعصبة ختم بنقلها من فرضها حاله الا انوار
 الى العصبية كمالا يلزم تفصيل الانثيين على الذكر والمساوات بينهما فان لم يكن
 كذلك الانثيين بانفرادها صاجدة فرض فلا يلزم هذا المعنى عند عدم بعصبتها
 باجها كما العصب والعم اذا كانا لاية وام اولاب كانا المال كله للمعم وهو العم
 وكذلك الحال في ابن العم مع بنت العم لاب وفي بنت الاغ مع ابن الالة لاب واما
 العصب مع غيره فكل انثيين تقدر عصبة مع انثيين اخري كما لا خلاف لاب وام اولاب
 مع البنت سواء كانت صليبة او بنت ابن وسواء كانت واحدة او اكثر لما ذكرنا
 من قولهم اجعلوا الاخوات مع البنات عصبة والمراد من الجمع هي همنا هو
 الجنس واحد كان او متعددا والفرق بين المعاني العصبية ان العصب
 في العصبية اجزاء يتوحد بنفسه فتعبر بسببه العصبية الى الانثيين وفي
 العصب مع غيره لا يكون بنفسه اصلا بل تكون عصبية تلك العصب مجتمعة
 لذلك الغير واخر العصبية مولى العنافة عندنا مقدم على ذوي
 الارحام والارء على ذوي الفروض وهو قولنا على وزيد بن ثابت رضي الله
 وقال ابن مسعود رضي الله عنه هو مؤخر عن ذوي الارحام ايضا وسنذكر بقوله في
 واد لوالارحام بعضهم اولى ببعض في كتاب الله ~~اي بعضهم~~ اولى ببعضهم

بعضهم

بعض من ليس له رحمه والميراث ينسبني علي القرب وبقوله من لمن
 اعتق عبد هو مولاك فان شئت فهو حرة وان كفر فهو حرة له
 وان مات ولم يترك وارثا كنت انت عصبة فقد انت طرف في
 توريث مولى العنافة ان لا يدع المعنف وارثا وذوي الارحام
 من قبل الورثة والجواب اما عن الآية فهو انه سبب تزوها ما
 روي في النوع مما تقدم المدينة اخي بين المهاجرين والانبياء وكانوا
 يتوارفون بذلك فسنى الله تعالى هذا الحكم بحد الآية ويبيّن ان الرحم
 مقدم على المولات والمولات ولا تتعارض لما في تقدم ذوي الارحام
 على مولى المولات واما عن الحديث فانهم ارادوا ان يبيع وارثا لعصب
 لا يريانه عليه السلام قال في الخبر كنت انت عصبة ولم يقل كنت انت وارث
 واذ كان مولى العنافة عصبة فهو اخا لها كما دل عليه الحديث كما مرنا
 عليه رضي الارحام والارء المقدم العصبية عليها ثم المنقذون ثم مقدم
 سلفا سواء كان لعنفه لوج الله تعالى او للسلطان او لعنفه عليه
 سبب او بشرط ان لا يولد له ولد وانفق على مال او بلا مال او بشرط الكتابة
 الى غير ذلك قال مالك رحمه الله ان اخا لوجه الشيطان او بشرط ان لا يولد له
 لم يكن مستحقا للولاء لانه ضد شرعية والفقهاء لوجه الشيطان قد اكدوا
 لاعتقاد المعصية فحرم هذه الصلة ومن منع بنفي الولاء فقد حرمها واستحقاقها

مستحقا

ثم مات المذنب ولم يخلف عقبه نسبية فلهذا المرات عتبه وحكم مذبذب هذا المذنب
كذلك اي اذ حكم القاضي بعتق مذبذبها لابيها فاشترى عبد له ثم مات
ورجع المرات تايبة الى دار الاسلام اما قبل موت مذبذبها او بعد ثم مات
المذنب الثاني ولم يخلف عقبه نسبية فلهذا المرات وصورة جرم معتق من الاول
ان عبد امرت تنوح باذنها جارية قد اشترى من فولد منها ولد وهو خربق
لامته فان الولد ينسب الى امه في الحرية والرقية وولادة مولود امه فاذ اشترى
نك المرات عبد جاز ذلك العبد باعتا قصا اتاهم ولد ولد الى نفسه ثم
الى مولدته فلهذا مات المعتقد ثم مات ولد وخلف معتق ابيه فلهذا
لهما وصورة جرم معتق معتق من الاول ان امرت اعتق عبدا فاشترى المعتقد
عبد ذر وجعل معتق عبدا فولد منها ولد فهو حر ولا يولد له امه فاذ اشترى
ذلك العبد المعتقد عبده جرم اعتاقه وولد ولد معتق ابي نفسه ثم الى مولد
قد يستل ايضا على جرم الولد بما روي من ان زبير رضى راي قبيحة اعجب
ظفرهم وانه مولد لراعي بن خديج والوهم عبد لغيره فاشترى الزبير باهم
واعتق ثم قال للفقهاء انبوا الى فنانهم دافع وقال محمد بن مولي فاختصما الى
عثمان رضى الله عنهما بالولاد للزبير فذلك حكمي ذلك على ان الولد ينسب
الى مولد امه ما لم ينسب له وولد ثم قبل امه فاذ اشترى امه قبله جرم الان
ولاد ولد الى مولده وكيف لا والنسب الى الام للزفر وقول الزفر ولد الملكة

اذ كان في المذنب

اذ كذب المذنب عن نفسه صاد الولد منسوباً اليه ولو ترك
اي المعتق با المعتقد وابنه كان غنيا في يوسف رضى الله عنهما من الولد الابن
والباقي لابن هذا قول الاخيرة ^{على العتق والعين المهمة} والآخر ^{على العتق والعين المهمة} والآخر
وبدق شريح ^{على العتق والعين المهمة} رضى الله عنهما وعند ابي حنيفة رضى الله عنهما ومحمد بن الوليد
كله لابن وهو لختا سعيد بن المسيب ومذهب الشافعي وهو والقول
الاول لابي يوسف وجه قولنا اخيران الولد امر الملك فيلحق بحقيقة
الملك ولو ترك المعتق مالا وترك اباً وابناً كان لابيه سدس ماله
والباقي لابنه كذا اذا ترك ولداً ولجواب الله وان كان اثر الملك كذا
ليس بماله ولا له حكم المالك القصاص الذي يحل لاعتقاض عنه بالمال بخلاف
الولد فانه لا يحل له سهم الورثة بالفرضة كما في المال بل هو يورث
به بطريق التصوبة فيعتد بالاقرب فالاقرب والابن اقرب العتق
ولو كان يحل له سهم الورثة بالفرضة كالمال كان ذلك نصيباً من
الولاد بلا ادع على ان قوله عن الولد حجة كحجة القبول لا يباع ولا يوهب
ولا يورث دليل واضح على قوله الاول الذي هو مذهبهم ولو ترك المعتق
ابن المعتق وجهه فالولاد كله لابن بالاتفاق وذلك لان ابني العتق
بحسب لفظ لان اتصال كل منهما الى الميت بلا واسطة وكونه الابن اقرب
بحسب لفظ لان اتصال كل منهما الى الميت بلا واسطة وكونه الابن اقرب
بحسب لفظ لان اتصال كل منهما الى الميت بلا واسطة وكونه الابن اقرب

كالابن سهم

بخلاف الجدة فان اتصاله بواسطة الاب فيكون الاب اقرب من الجد ويكون الابن
 اقرب منه بلا شبهة فلا ينفك الجد في الولد بخلاف هذه في المسائل الاربعة
 المستثناة على القول الاخير لابي يوسف حيث لم يجعل في الجد كالأب
 فالشيخ في الاسلام هو هريرة وهو لو نزل المعنى جده المعنى ولما
 كان الولد كله للجد عند ابي حنيفة هو لا يقرب الى الميت في العصور
 من الاصح علي مذهبنا وعندنا الولد ينفك وذكر محمد في كتاب الولد
 عن كبار الصحابة كعمر بن عبد الله بن مسعود وغيره ان ابنا بن كعب
 وغيرهم رضي الله عنهم قالوا الولد لا ينفك فاستدل بعض الفقهاء بظاهره
 علي ان الولد لا ينفك سنا بعد موته فانه قائم مقامه
 في الذب عن العشرة ^{في الذب عن العشرة} لكن المذهب عندنا ان المار بالاب والجد في تقدم
 في استحقاق الولد اقرب من الجد في يوم موته حتى ان مات المفق
 عن ابن وابن ابن آخر كان الولد لابن لا نذاقرب ومن ملكه اهلهم
 محرم منه عتق عليه وولادته هذه البحث تنمنا بلاحت العصبية
 السنية وتبينه علي ان العتق وان لم يكن اختياريا سبب للولاد
 وتفصيل الكلام في هذا المقام ان القرابة علي ثلاثة انواع الاول القرينة
 وهي قرابة ذوي الرحم المحرم من الولد اما بطريق الاصلية كالأبوين والجدات
 ولجدات وان علوا ولما بطريق الفرعية كالأولاد والجدات والاولاد وان سفلا

الابن

في الذب عن العشرة

في ملكه

من ملك واحد هو لا عتق عليه اتفاقا اريد عتقه او لم يرد والثاني
 المتوسط وهي قرابة المحارم غير العموم ^{الابن والابنة} اعني قرابة الاخوة والاضرات
 واولادها وان سفلا وقرابة الاعمام والعمات والاعوال والخالاة
 دون اولادهم ومن ملك واحد هذه المحارم عتق عليها ايضا بخلاف
 الثالث النوع الثالث البعيدة وهي قرابة ذوي الرحم غير المحرم كاولاد
 الاعمام والاعوال ومن ملك واحد منهم لم يعتق عليه بل بخلاف
 والثاني في مسألة الخلاف انه ليس ينقض القرابة كما في الأصول ^{قرابة}
 والفروع فلا يفتق احداهما علي صاحبه كاولاد الاعمام الا يرى ان قرابتهما
 في الاحكام كقرابة اولاد العم حيث تفعل شهادات كل منهما صاحبه ^{بقرابته}
 لكل منهما ان يوضع زكوة في الآخر ويجزى القصاص بينهما من الجانيين
 وتحل حبيدة كل منهما لصاحبه بخلاف الوالدين ولمولودين ولنا ما روي
 عن ابن عباس ان رجلا قال لرسول الله عمن ابنا جدتي اخي يبيع في السوق
 فاستمرته وانا اريد ان اعتمقه فقال عمن قد اعتمده الله والمعاني في ذلك
 ان القرابة للمساكنة بالمحمية علة العتق مع الملك كما في الاباء والاولاد
 ونوضح ان هذا الفتق بطريق الصلة لا ليرى ان حرمة المساكنة ثبتت
 في هذه القرابة لاجل الصلة من غير الاستفراش والاستخدام فمروا به الدين
 ان ملك اليمن اقوي في الاستدلال من الاستفراش والاستخدام واليه يرجع

والقرابة المذكورة تأثر في استحقاق القصد

في النفاذ

الاختين في الكاهن حرم لبيان القرابة عن القطيعة بسبب ما يكون في الفروع
من المناظر فظهر ان معنى القطيعة في استدعاء الملك كثر ولا يثبت في
ان الملك يأتي في سحاق الصلة فعمله المتفق هذا الوصف فلا
يكون بعد ثبوتها لا انتقالا لجزئية مفرقة وايضا فصله لحد الاختين فلا
يؤسطة الاب كما ان فصله لنافذة الجدة كذلك في شتم بعضهم لبعض
النافذة بشجرة لشجب منها عصف ومن ذلك العصف من آخره
حون بعضه من شجرة واحدة وشبه الاخرين الجدة لانا فلهذا يشجب
منه من شجرة واحدة ولا يجوز بينهما قد شجبا من واحد على
هذا هو معنى القرب بين الاخوين اظهر لحدودها بنبوة واحد وحمل
الحد والنافذة الى شجبين فيكون انقضاء العتق اولى الا انه يحصل الاخت
في حكم الولد اذ مدارها على الحقيقة مع القرابة وليس شفاة الا كنفقة
الجد والاخت في الدار عند الحيف لانه نوع ولا يدر خلاصته في الملك الرفيع
كما سبق وما اولاد العم والاخت لا يدر كذلك الوسايط فكانت لفرة
بعيدة ولذا لم يثبت هناك حرمة النكاح ولا حرمة الجماع في النكاح شتمت
الشيخ او ودهن الفصل مثلا لا فكل شدة بنات خراير تولد بين
عبد حرة للصغير عشرين دينار والكبرى ثلاثون دينار فاشترتا
اباهما بخمسين فوافق عليهما شتم مات الاب وترك شيئا من المال

فالتلذذ من ذلك

فالتلذذ من ذلك المال بين التلذذ بالافضل والباقي وهو التلذذ
الاخير بين مشترتي الاب اخماسا بالولاء ثلثة اخماسا للكبرى
وعساة للصغرى لان الكبرى قد اعتقت ثلثة اخماسا الاب
بثلاثين وقد اعتقت الصغرى خمسين وعشرين وبيع من ثلثة
واربعين وذلك لان اصل الثلثة من ثلثة لانها اقل عدد
يبيع منها التلذذ فاعطينا البنات الثلث اثنين منها
بالفرضية واعطينا الكبرى والصغرى واحد من بالولاء
ولا يستقيم ثلثان على ثلثة بل بينهما مباينة فاخذنا
جميع عدد راسهم اعني الثلثة ولا يتقيم ايضا الباقي وهو
الواحد على سهام الولاء وهي ثلثة وذلك لانا واحدنا هالي
الصغرى والكبرى موافقة بالاعتراف لان العشر اثنى عشر
يعدها الا بصغر اثنى عشر ثلثة وعشر العشر اثنان مجموعها
خمسة وهي بمنزلة عدد الراوي من الورثة لان تقسيم الثلث
الباقي من الثلثة على الكبرى والصغرى يجب ان يكون
على نسبة ما لهما وهي بعينها نسبة الوفاة وباني
الخمسة والواحد باينة فاخذنا مجموع الخمسة ايضا ومعه ثلثة
وهي عدد راس البنات وبينهما مباينة ففرضنا

احدهما في الاخرى فحصل خمسة عشر فضرنا في اصل المسئلة و
هي ثلثة فحصل خمسة واربعون فضرنا نفع المسئلة وقد كاف البناء
من اصلها اثنتان واذا ضرنا الاثنتان في الثلثة عشر حصل
ثلاثون فكل بنت عشرة وكان للصغيري والكبرى من اصلها
واحد فضرناه في المضروب فلم يتغير فقسنا الخمسة عشر
الباقية على سهم الولاء فاصاب كل سهم ثلثة فللكبرى
ثلاثة من خمسة عشر وقد كان لها عشرة بطريق الفرض
فلها حينئذ تسعة عشر وللصغيري من خمسة عشر ستة
وقد كان لها عشرة بطريق الفرضية ومجموع ستة عشر وليس
للسهم الا ذلك العشر التي اصلها بالفرضية ثم ان للكبرى
والصغيري ان يزوجا اباهما بالولاء اذا جرت جنونا مطبقا
قال شيخ الاسلام خوله زاده كان شيخنا ابو بكر الجندي
يحكي عن ابي اسحاق الحافظ انه كان يقول هذا من الفرائض
التي يعل عنها وهو ان يكون بنت الرجل ولينة وبه يفتى بالحل
وهو في اللغة المنع ومنه للحجاب لما يترد الشيء ومنع
النظر اليه وفي اصطلاح اهل هذا العلم منع شخص معي عن غيره
اما طه او بعضه بوجه شخص اخر للحجب عن نوعين احدهما

الحجب

نقصان وهو حجب عن سهم اكثر الي سهم اقل وذلك اي حجب النقصان
لحمته فخرم الورثة للزوجين والام وبنت الابن والاخت لاب
وقدمت بياتة في احوال هؤلاء فالزوج يحجب من النصف
الي ربع عند وجود الولد او ولد الابن وكذا لك الزوجة من الو
لي الى الثمن عند وجودهم والام تحجب من الثلث الي النصف
لولد او ولد الابن او اثني من الاكوت والاكوت وصيات لابن
تحجب مع بنت الصلب من النصف الي الثلث
للثلاثين والاكوت لاب تحجب مع الاكوت لاب وام من النصف
الى المال ايضا كما انكشافك تفصيلها فيما سبق و
ثانيتها حجب حرمان وهو ان يحجب عن الميراث بالمرقة
فبعض حرمان بالكلية والورثة فيه اي في حجب الحرمان
وبالقيا ساليه فريقتان فريقت لا يجزون **هذا الحجب**
بالحال البت وان كان البعض منهم يحجب بعض النقصان **وهذا الحجب**
ثبوته من الرجال الابن والاب والزوج وثلثة من النساء البنت
والام والدة وجه فان قلت يحجب هذه الفروع بالقتل والردة والفرقة
فلا يصح انهم لا يحجبون بحال البت قلت الظاهر في الورثة وهم
على ذلك التقدير ليسوا بورثة وفريق يحجبون بحال ويرتفع

آخرهم غير هؤلاء الستة من الورثة سواء كانوا عصبا او ذوي
فروض وهذا اي عجم شيا في الفرق الثاني مبني على اصلين احدهما
ان كل من يدي اي ينتهي الي الميت بشخص لا يرث مع وجود
ذلك الشخص كابن الابن فانه لا يرث مع الابن سواء اولاد
الام فانهم يرثون معها اي مع انهم يدلون الي الميت بها
وذلك لانهم لا يقدمون استحقاقها بجميع التركة وتحقق هذا الامر
ان الشخص المدي به ان استحوذ جميع التركة لم يرث المدي
بوجوده سواء اتحد في السب كما في الاب والجد والابن وابنه
او لم يتحد كما في الاب والاخت والاخوات فان المدي به لما
احرز جميع المال لم يبق للمدي شيء أصلا وان لم يتحد المدي
لجميع فان اتحد في السب كان الامر كذلك كما في الام وام الام
لان المدي لما اخذ نصيبه بذلك السب لم يبق للمدي في
النصيب اذ لم يتحد بذلك السب شيء وليس نصيبه
فصار محروما وان لم يتحد في السب كما في الام واولادها
فان المدي به حينئذ يأخذ نصيب المستد الي سببه والمدي
يأخذ نصيب المستد الي سبب آخر فلا حرمان فان قيل الميت الام
تستحق جميع التركة اذا انفردت عن غيرها من اصحاب الفرائض

اضر

والعصبات

والعصبات فنالير الاستحقاق من جهة واحدة فانها تستحق نصف
التركة بالفرض وبعضها بالكره والميراث استحقاقا وجميعا من جهة واحدة
كما في العصبات والاصل الثاني الاقرب فالاقرب كما ذكرنا في العصبات
قد مر في باب العصبات انهم يرثون بنوع الدرجة فالاقرب منهم
يحل الا بعد حجب حرمات سواء اتحد في السب ولا هذا جائزا في غيرهم
ايضا لكن اذا كان هناك اتحاد السب كما في الجدات مع الام
وفي بنات الابن مع ائمتين وفي الاخوة لاب مع الام
حينئذ لا يرث اب وانما لم يتحد بالاصل الاول كما لا يتقدم
ان يكون الابن ذكرا كان او انثى يرث مع الابن ان الذي
ليس بابيه فانه لا يدي به ولا بالاصل الثاني لثلاثتهم
ان لم الام لا تترث مع الاب هكذا قيل وفيه نظير لان
الاصل الثاني ان يجري ههنا على ظاهره وهو ان الاقرب في
الدرجة مطلقا يحل الا بعد لزوم منه حجب الام بالاب
وحجب الابن بالاب وانما باللاحق لهم وقيد بان يكون
الا بعد في السب بالاقرب كان الاصل الثاني يقفه الاصل الاول
فلا معنى لجعلها اصلين وكان الوجه لازما وهو ان اولاد
الابن يرثون مع الابن الذي ليس بهم فان قلت لمز ان الاقرب

بج الدج من العصب بحسب الابد وبذل على ذلك قول
كما ذكرنا في العصب قلت هذا الاصل انما ذكر للفرق الثاني
الذين يرثون تارة ويحجبون تارة اخري فيندرج فيهم
العصب وغيرهم فذكر العصب على سبيل التمثيل دون
التفصيل كما اشار اليه المحرم من الميراث بالكلية لا سيما
عندنا اصلا لا يحجب حرثا ولا حجب نفقا وهو قول عامة
الصحابه رضي الله عنهم روي ان امرأة مسلمي تركت
زوجا مسلما واخوة مسلمين وابنا كافرا فقضى
فيها عتي وزيد بن ثابت بان للزوج النصف والاخوة
الثلث وما بقي فصول للعصبة وعند ابن مسعود رضي الله
عنه بحسب المحرم بحسب نفقا لا يحجب حرثا في المسئلة المذكورة
يكون عند الزوج الربع وللأخوة الثلث والباقي
للعصبة هذا ما ينفقه رواية هذا الكتاب وقيد بغيره
ايضا انه جعل في تلك الصورة للزوج الربع ولم يجعل
شيئا بل حكم بان ما بقي للعصبة فنفقه في المحرم لغوه
حسب الحرثا روايتا كالكافر والقاتل والفرق هذه عند
المحدثين الذي لا يحجب عننا اصلا وبحسب عند ابن مسعود

رضي الله

رضي الله عنه بحسب النفقا دليله على ذلك ان هذا
الحجب ثبت في الرضاي لم الولد والاخ وهذا الاسم يتناول
المسلم والكافر والحرة والقاتل والعبد وغيره فالتقييد
بكون الولد والاخ وارثين زيادة على الرضا وهو نسخ فلا
يثبت الا بما ثبت به التسخ وانما حجب الحرثا فهو
باعتبار تقديم الاقرب على الابد وانما يتصور
ذلك اذا كان الاقرب مستحق بخلاف النفقا فانه
نقل من الاكثر الى الاقل فلا فرق في هذا المعنى بين ان يكون
الحاجب آثما او غير آث ولنا ان الام وان كان لعم
لكن ذكره في آية الموارث يدل على ان المراد الموارث
فان من لا يصح للميراث اصلا كالكافر مثله جعل في حق
استحقاق الارث كالميت فكذلك جعل في حق استحقاق
الحجب منزلة ايضا لقوة اهلية بخلاف الاخوة مع
الا بناتهم بحسب الام ولا يجهلون كالموتى وان كان
لا يرثون معه لان اهلية الارث ثابتة لهم وانما لم يرق
في هذه الحالة لفقدان شرطه وهو عدم الاب والاضا اذا
لم يحجب الكافر حج الحرمان كما في الرواية المشهورة عنه فكذلك

مثلا

لا يجب التقضا ولا فرق بينهما لان في الحرمان تقديم الادب
 على الاجد في القل وفي التقضا تقديم الحاجب على المحجوب
 في البعض فاذا كانت صفة الوراثية في المحجوب شرطاً هناك كانت
 أيضاً شرطاً هنا وهذا قد اتي في الطحاوي في كتاب اختلاف
 العلماء انهم قد اجمعوا على ان من خلف اباً مملوكاً او كافراً
 وهذا امر مسلم فان جهة يرث منه فقد جعل الاب بمنزلة
 العدم فلم يحجب الجدة اصلاً والمحجوب محجوباً بحجب غيره
 كالحسين لا اتفاق بيننا وبين ابن مسعود رضي الله عنه
 كاثنتين من الاخوة والاخوة فصلاً عما من اي جهة كانا
 اي من الابوين كانا او من احدهما فانها لا يرثان
 مع الاب ولكن يحسب الام من الثلث الى التمس
 وكذلك الحال في محجوبين فان ام الاب محجوبة به وجدة
 لام ام الام اما عند ابن مسعود رضي الله عنه فلان
 المحجوب عند خاله مع انه ليس بوارث اصلاً فكذا الوارث
 المحجوب فانه اهل للارث من وجه دون وجه آخر ولما
 عندنا فلان المحجوب انما جعلناه بمنزلة المعدوم لانه
 ليس اهل لليرث من كل وجه بخلاف المحجوب فلانه اهل

بل هو اولى لانه
 وارث

من وجه دون وجه آخر فيجعل كالميت في حق استحقاق الارث
 حتى لا يرث شيئاً ويجعل حياً في حق الحج فهو وارث في حق
 محجوبه لولا حاجبه فيجوز بان يحارر الورث من شرع ان يبين
 اصولاً يحتاج اليها في نسبه الفروض على مستحقها ولما
 كانت الفروض كلها كسوة كان محاربها خارجاً عن الكسوة
 فخرج كل كسوة من الفروض الا ان يعد ذلك لكسوة منه
 واحد اصحابنا فخرج النصف اثنتان وخرج الثلث ثلثة
 وعلى هذا اعلم ان الفروض الستة المذكورة في كتاب الله
 نوعان ثلثة منها وثلثة اخرى نوع آخر الاول النصف
 والربع والثلث والثاني الثلثان والثلث والربع
 اراد بذلك ان الثمن اذا ضُفِفَ حصل النصف وكذلك التمس
 اذا ضُفِفَ حصل الثلث والثلث اذا ضُفِفَ حصل الثلثان والثلثان
 اراد بذلك النصف اذا ضُفِفَ صار ربعاً والربع صار ثلثاً
 او النصف وكذلك الحال في تنصيف الثلثين والثلث والحاصل
 انه اذا عيّن كل واحد من النوعين امس هناك عبارة ثلثان
 فهو النوع الاول تارة يقال النصف ونصف النصف اي الربع
 ونصف النصف اي الثمن وتارة يقال الثمن ونصف الثمن

استحقاق الارث

حاصل البرع وان البرع اذا ضُفِفَ به

وضعف ضعف في النصف في النوع الثاني تارة يقال الثلث
 ونصفه ونصفه ونصفه ويقال تارة أخرى السدس وضعف
 وضعف ضعف السدس جميعا والفروض الستة نوعين أحدهم
 طلبوا ما هو الأول من تلك الفروض مقدار الفرض والثلث الذي
 يخرج الثمانية ووجدوا الربع والنصف خارجين منها بالقسمة
 جمعا وهذه الثلاثة نوعان أحدهما تخم طلبوا أقل فرض بعد
 الثلث فوجدوا السدس الذي يخرج الستة ووجدوا الثلث
 والثلثين خارجين منها بالقسمة فخرجوا هذه الثلاثة النوع
 نوعا آخر وقد يقال إنما جعل النوع الأول لأنه لا ينصف
 الموجود من الناس أعني الزوج والزوجة لا ينصفهما إلا بعد
 الآية فإذا جازع المسائل من هذه الفروض أحاد حاد كان فيه
 انفعال الحادثة وحيث لا معنى فكثر لكنه نظر إلى جانب اللفظ
 فكثر ونظيره ما روي في الحديث صاغة الليل منى منى فخرج
 كل فرض منفرد عن الآخر في تعيين الأعداد إلا النصف فخرج
 اثنين وليس لاثنين ستمائة كالبعض من ربعه والثلث من ثمانية
 والثلث من ثمانية والستين من ستة فخرج كل قسم من هذه
 الكسور ستمائة من الأعداد إذا لم يبق إلا بقية وكذا الباقي وقدم

التمثيل

التمثيل الربع والثلث على الثلث لأنها من النوع الأول
 كالنصف ولم يذكر الثلث لأنه في حكم الثلث وتكرر السدس
 لظهور حاله مما ذكر فإن كان في المسئلة النصف فقط
 كما في خلق بنتا وأخا لرب ولم يخرج من اثنين وإن
 كان فيها الربع ووجد كما في ترك الزوج مع الابن كانت
 من أربعة وإن كان فيها الثلث فقط كما في ترك
 الزوجة والابن كانت من ثمانية وإن كان فيها الثلث
 هذه كما إذا ترك أمًا وأخا لرب ولم أذكر لأن
 فقط كما إذا ترك ابنتين وعمًا ففيه من ستة وإن كان
 في السدس فقط كما إذا ترك أمًا وأختًا ففيه من ستة
 وإذا جازع المسائل من هذه الفروض فخرجت أربعة
 وهما من نوع واحد فكل عدد يكون مخرج الجزء
 أي أكثر من ذلك النوع وذلك العدد أيضا يكون
 مخرج لقولك الجزء ولا ضفافه كالستة وهي مخرج
 للستين الذي هو جزء من النوع الثاني ومخرج لضعفه
 الذي هو الثلث ومخرج لضعف ضعفه الذي هو الثلثان

وكا الثمانية فاتها مخرج للثمن ولضعفه اعني الربع ^{لضعفه}
ضعفه اعني النصف والتمن في ذلك ان يخرج ضعف
كل جزء داخل في مخرج ذلك الجزء اي يخرج الضعف ^{موجود}
في مخرج الجزء ويحذف منه مخرج المخرج الضعف ^{صحيح}
مخرج جزء فيتبقى عن مخرج ضعفه مثلا يخرج
الثلاث والثلاثين ثلثة وهي داخل في مخرج الستين
الذي هو ستة وكذلك كل واحد من مخرج الربع و
النصف داخل في مخرج الثمن فاذا اجتمع في المسئلة
الثلاث والستين كما اذا ترك اما واخيتن لام كانت
المسئلة ستة وكذا اذا اجتمع فيها الستين والثلاث
كما اذا ترك اما واخيتن لاب ولم او اجتمع فيها الثلثة
كما اذا ترك اما واخيتن لام واخيتن لاب ولم واما
اذا اجتمع فيها الثلثان والثلاث كما اذا ترك اخيتن لام
واخيتن لام ولب فمخرج من الثلثة واذا اجتمع في المسئلة
الثلث مع النصف كما اذا ترك زوجة ونداء فالمسئلة ستة
واذا اجتمع في الربع والنصف كما اذا ترك زوجة ونداء
كانت من اربعة ولما فرغ من بيان الاختلاط في اثنين

وثلاث

وثلاث بين فرضين واحد شرع في بيان الاختلاط بين
فرضين من النوعين بالآخر فقال اذا اختلط النصف من
النوع الاول بكل النوع الثاني اي بالثلثين والثلث و
الستين كما اذا تركت زوجة واما واخيتن لاب ولم
واخيتن لام او ببعضه كما اذا لم اختلط النصف بالثلث
فقط كما اذا اختلط زوجة واخيتن لام واخيتن
بالثلثين فقط كما اني خلفت زوجة واخيتن لاب ولم
او اختلط بالستين واما كما اذا اختلط ما ونداء
او اختلط بالثلث والثلثين معا كما اذا تركت زوجة
واخيتن لاب ولم واخيتن لام واخيتن بالثلثين
والستين كما اذا تركت زوجة واخيتن لاب واما
او اختلط بالثلث والستين كما اذا تركت زوجة
واخيتن لام واما انما اي اختلاط النصف في جميع
هذه تصير من ستة كيعني ان يخرج الفروض في هذه
الاختلاط كلها هو ستة وذلك لان مخرج النصف
اثنتان ومخرج الثلث والثلثين ثلث وكلاهما يخلان
في الستة فمخرج النصف المختلط بفرض النوع الثاني

عليه جميع الوجوه المذكورة وايضا بين مخرج النصف والثالث
مباينة فاذا ضرب احدهما في الاخر حصل ستة فهي مخرج
لها واذا اختلط الزوج من النوع الاول بكل النوع الثاني
اي بالتثنية والتثنية والتثنية كما اذا خلق زوجة ولما
واختين لآب وام واختين لأم او بعضهما كما اذا اختلط
بالتثنية فقط كزوج وبنين والتثنية فقط كزوجة
ولم او بالتثنية فقط كزوجة وولد لأم او
اختلط بالتثنية والتثنية معاً كزوجة ولم واختين
لآب وام او بالتثنية والتثنية كزوجة واختين لآب
وام واختين لأم والتثنية والتثنية كزوجة ولم و
اختين لأم فمخرج الثنية مخرجي ومخرج مسائل هذه
الاختلاط الشائبة والتثنية والتثنية وذلك
لاق مخرج اقل جزء من النوع الثاني هو كسرة وقد
دخل فيها مخرج التثنية والتثنية اتيانها مخرجاً للكم
ثم اخذنا مخرج الربع وهو اربعة فوجدنا بينها وبن كسرة
موافقة ما كنا نصوره فضرنا النصف احدهما في كل الاخر
فصار اثنين عشر وايضا مخرج التثنية والتثنية

وهي مباينة للاربعة فضرنا الكل في الكل فحصل ايضا اثني عشر
فهو مخرج هذه الفروض المختلطة ومنه مخرج لمسائل المذكورة
واذا اختلط الثمن من النوع الاول بكل النوع الثاني اي با
التثنية والتثنية والتثنية واما تصور هذا الاختلاط عند
ابن مسعود رضي الله عنه لان المحرم يحجب عنه عي النفقة
كما اذا تزاع ابنا كافرًا وزوجة واما واختين لآب وام واختين
لأم فان الابن المحرم يحجب عن الزوجة من الربع الى الثمن واما
غير رأينا فهو غير منصور لان الثمن اذا كان للمرأة وجبات
يكون صاحب التثنية بنين وصاحب التثنية اما اوجدة ويمنع
بينهم صاحب التثنية لان صاحبها اما الام او اولاد الام والام
ههنا قد رجعت عن التثنية الى التثنية واولادها قد حججوا من
جميع التثنية فيكون اختلاط الثمن بالتثنية والتثنية فقط
دون التثنية واذا اختلط الثمن ببعضه اي ببعض النوع
الثاني كما اذا اختلط بالتثنية والتثنية كزوجة وبنين ولم
او بالتثنية والتثنية على رأيه كزوجة وام واختين لأم وابن محرم
او بالتثنية والتثنية على رأيه ايضا كزوجة وابن كافر واختين
لآب وام واختين لأم او اختلط بالتثنية فقط كزوجة وبنين

او بالسدس كزوجته وام وابن او بالثالث فقط كزوجة
 وابن رقيق ولحقين لام على رايه ايضا فهو من اربعة
 وعشرين يريد مخرج فرائض هذه الاختلاط كلها هو هذا
 العدد ومنه يخرج مسائل او بيان ذلك ان يخرج اقرب
 من النوع الثاني هو الستة التي دخل فيها مخرج
 الثلث والثلثين فوجب الاكتفاء بها كما عرفت وبين
 الستة ومخرج الثمن اعني الثمانية موافقة بالتصديق
 فضرنا نصف احدها في كل كل الاخرى فحصل الثمن
 عشرون والاضابني مخرج الثلث والثلثين ومخرج الثمن
 مبانة فضرنا الكل في الكل فحصل ايضا اربعة وعشرون
 فمن يخرج الفروض المختلطة بالثمن باب القول
 هو في اللفظة مستعمل بمعنى لميل الى الجور يقال فلان
 يقول علي اي ميل جابرا او بمعنى القلة يقال فلان
 عيب صره اي ومعيب الرفع يقال عمال الميزان اذا فرغ
 ومن هذا المعنى اخبرنا هذا المعنى المصطلح عليه فان
 قال القول هو ان يزداد على المخرج شي من اجزاء كده
 او قلته الي غير ذلك من الكثرة للوجود اذا ضاق المخرج

فلان

عن الفرض

عن الفرض وحاصله ان المخرج مهما ضاق عن الوفا بالفروض المحترقة
 فيه يرفع التركة الى عدد اكثر من ذلك المخرج ثم يقسم حتى يدخل
 التقصان في فرائض جميع الورثة على نسبة واحدة كما
 سيأتيك تفصيلا وتبينها خوذ من المعنى الاول لان التركة
 عالت على اهلها بالجوهر حيث نقصت من فروضهم او المعنى
 الثاني كان المسئلة غلبت اهلها با دخال الضرر عليهم و
 اول من حكم بالقول عمر رضي الله عنه فانه وقع في عهد
 صوة ضاق بمخرجها عن فروضها فاشاور الصحابة فيها
 واثار القياس الى القول فقال اعيدوا الفرائض فتابعوا علي
 على ذلك ولم ينكم احد الابنه بعد ذلك فان قيل له هل لا
 انكرته في زمن عمر رضي الله عنه فقال هيبة وكان معيا
 وسئل هل كيف تضع بالفريضة العائلة فقال اخل
 الضرر على من هو اسوأ حالا وهي البنات والاخت
 فانهم ينقلون من فرض مقدرا الى فرض غير مقدر فقال
 الرجل ما يغنيك فتواك شيئا فان ميراثك يقسم بين
 ورثتك على غير ذلك انتمت ففضب فقال هذا معقول
 حتى يتبهل فيجعل لفته الله على الكاذبين ان الذي لم يصيب

قوله

قوله رسول علي بن عباس
 علي بن عباس وادخلته الامام
 وعليه اسم مكان يوفى
 بكلمة الرجل

بعض الاحوال فاذا الحق ما عليه عامة الصحابة وهم سائر الفقهاء

عالم عدل لم يجعل في مال يصفين وثلاثا ويؤيد كلامه انه اذا
تعلق حقوق بمال لا يقع بها يقدم منها ما كان اقوى كالتجهيز
والدين والوصية والميراث فاذا ضاقت التركة عن الفروض
يقدم الاقوى ولا شك ان من ينقل من فرض مقدرا الى فرض
اخر مقدرا يكون صاحب فرض من كل وجه فيكون اقوى ممن
ينقل من فرض مقدرا الى فرض اخر غير مقدرا لانه صاحب فرض
من وجه واحد ومن وجه فادخل النقص والحرمان عليه اولى
لان ذوي الفروض مقدمون على الفصا ولنا ان اصحاب
الفروض للجمعية في التركة قدس آواني سب الاستحقاق
وهو النص في آوون في الاستحقاق وحينئذ يأخذ كل واحد
منهم جميع حصة ان اشبع المحل ويصير جميع حقه اذ تعلق
المحل كالغرماء في التركة واذا اوجب الله بقا في مال
يصفين وثلاثا مثلا علم ان الميراث الضعيف هذه الفروض
في ذلك لما الاستحالة وفأيد بها بخلاف التجهيز و
اخوانه فانها حقوق مرتبة كما سبق والنقل من الفروض
الى العصبوبة لا يوجب ضعفها لان العصبوبة اقوى اسباب
الارث فيكون يثبت النقص والحرمان بهذه الاعتبار

يتضمن

بعض

بعض الاحوال فاذا الحق ما عليه عامة الصحابة وهم سائر الفقهاء
واصل ان مجموع الخارج ستة لان الغرض المذكور في كتاب الله
ستة وخارجهم خمسة اعداد الاثنان والثلاثة والاربعة
والسنة والثمانية وذلك لا تحاجج السنت والثلاثين
كما قد عرفت ان الاختلاط الذي يكون في نوع واحد لا يقتضي
مخرجا خارجا عن تلك الخمسة وان الاختلاطين النوعين
يقتضي مخرجا رها ثلثه وهي ستة واشئ عشر واربعة وعشرة
كثالث من تلك الخمسة تبقى اثنان اذا انظما الى خمسة
صار المجموع سبعة اربعة منها ابي من تلك السبعة لان قوله
اصلا لان الفروض المتعلقة بهذه الخارج الاربعة اما ان
يقي المال بها او يبقى منه شئ زائد عليها وهي الاثنان
والثلاثة والاربعة والتمانية فلا حول في الاثنان لان
المسألة انما تكون من اثنان اذا كان فيها نصفان كزوج وخت
لاب وام او نصف ومما بقي كزوج واب لاب وام ولا في الثلاثة
لان الخارج منها اثنان ومما بقي كام واب وام ومما
ثلاث ومما بقي كابنتين واب وام ومما ثلث وثلثان
كأختين لاب وام واخنتين لام ولا في الاربعة لان ما يخرج

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

وَعَنْ

منه وترا لا متفقاً كما تبين في المتن حتى خلا حاجة اليه الى العارة

سایه و دایه و دایه و دایه

وشرح جملتي وسبب تعينه اليه الروح وهو
وشرح جملتي وسبب تعينه اليه الروح وهو

وانما سميت منبرية لانها سلت على منبر الكوفة فاجاب السائل عنها
 على الفور فقال السائل معلوما اليه اليس للزوجة الثمن فقال
 رضي الله تعالى عنه صار ثمنها تسعا ومضي في خطبته فنجحوا
 الناس من فطنته ولا يزالون اربعة وعشرين على هذا العاد
 الذي هو سبعة وعشرون الا عند ابن مسعود فان عنده يقول
 اربعة وعشرون الى احد وثلاثون بزيادة سدسها ومنها
 كما رأت وام واختين لابي وام واختين لام وابن محرم اذ عنده
 يحجب هذا الابن الزوجة من الربع الى الثمن فالمسئلة عنده من
 اربعة وعشرين لاختلاط الثمن من النوع الاول بكل النوع الثاني
 وانما عالت الى احد وثلاثين اذ للزوجة الثمن وهو ثلثه وللام
 وهو اربعة وللأختين لابي وام الثلثان اعني السبعة عشر
 للأختين لام الثلث وهو ثمانية فالجميع احد وثلاثون وعند
 غيره هذه المسئلة من اثني عشر تقول الى سبعة عشر والدين
 على انحصار القول فيما ذكره الوجه استقرار صور اجتماع الفروض
 على ما لا يخفى في معرفة التماس والتدخل والتوافق والتباين
 بين العددين هذه مقدمة يحتاج الى معرفتها في تقييم التركة
 على عدد المستحقين بلا كسر تماثل العددين كون احدهما منسوبا

نص

كثلاثة

كثثة وثلاثة مثلا يعنيان متماثلان ولا بد ههنا من اعتبارهما
 في محين والافضل ان يثلاثة مجردة عن المحل لا تقدر فيه فلا يتصور
 بالساوات قطعا وتدخل العددين المختلفين ان بعدا قلهما الاكثر
 اي يفيد ومعني عنده اي افضا له اياه انه اذا التقى الاقل مع الاكثر
 مرتين او اكثر لم يبق الاكثر شيئا ككثثة والستة مثلا فانك اذا
 القيت الثلاثة من الستة مرتين بقيت الستة بالكلية
 وكذا الحال اذا القيتها من التسعة ثلث مرات اخيت الستة با
 مرة الثالثة فخذان العددين اسميا بالمتدخلين اصطلاحا
 بخلاف الثمانية فانك اذا القيت الثلاثة منها مرتين بقي
 منها اثنتي فلا يمكن ان تادها بالثلاثة لكن اذا التقى منها
 اثنان اربع مرات فنقيت الثمانية فصا ايضا متدخلان
 واختلاف العددين في الغرض بالعدة والكثرة لا يتصور في
 في التماثل بل في التدخل وما بعده الا انه صرح بذلك
 الاختلاف في التدخل وحده واشعره فيما بعده ثم انه قرر التدخل
 بعينين اخريين متلازمين له فقال او تقول تدخل العددين هو
 ان يكون اكثر العددين منقسما على الاقل قسمه صحيحة اي قيمة لا كسر
 فيها كالستة فانها منقسمة على الثلاثة وعلى الاثنين لا كسر

فيصيب من الستة بالقسمة كل واحد من الثلاثة اشان ومن الاثنين
 ثلاثة وقس على ذلك سائر المتدخليات والتيب فيه انه اذا عد
 عدوما هو اكثر منه على الاقل او امثاله فيصيب بالقسمة كل واحد
 من الاحاد الاقل بالقسمة احاد صحيحة بعد امثال
 الاقل في الاكثر وهذا هو التيب فيما هو ذكره بقوله او نقول ان
 هو ان يزيد على الاقل مثله او امثاله يساوي الاكثر فاذا اريد
 على الثلاثة مثلا مثلها مرة صارت ستة ومرة صارت
 تسعة واما قوله او نقول هو ان يكون الاقل خزا الاكثر فمن
 قيل الاختلاف في العبارة فقط فان العدد الاقل ان كان
 يعد الاكثر يعني خزا له اصطلاحا وان لم يعد كان اخر لاول
 فالمراد بالجزء اما كان جزء واحد لا مكر كما ان تصريف ونظائر
 فلا ينتقض التعريف بالاربعة صقيسة الي العشرة
 فانها خمسها ولا بالثلاثة بالقياس الى الخمسة لانها
 ثلاثة اخماسها مثل ثلاثة وثلاثة فان الثلاثة ثلث الت
 فهي خزاها بعد ثلث مرات وتساويها بان يزداد عليها مثله
 وتنقسم التسعة عليها بلا كسر كما مر فهذا امثال التدخل
 على جميع التقايير وتوافق العددين في جزء كالتصوف

كان الاكثر ص

ان لا يعدا فلها الاكثر ولكن يعدها عدد ثالث هذا التعريف صحيح
 اذا خسر العدد بالكمية المتألفة من الوحدة فلا يكون الواحد
 ح عددا وكذا يصح على هذا التعريف تعريف التدخل بما ذكره
 واما اذا خسر العدد بما يقع في مرتب العدد دخل فيه الواحد
 ايضا فاحتاج ههنا الى ان يقال ولكن يعدها عدد
 ثالث غير الواحد والنقض لقرين التدخل المذكور
 بلا شبهة الا ان يعتبر مغايرة كل واحد من العددين
 المختلفين للواحد وذلك لان الواحد يعد جميع الاعداد
 وليس في الاصطلاح بينه وبين شئ منها تدخل بل
 تباين وليس ايضا بين العددين الذين يعدها الواحد فقط متوافق
 والظاهر المتصوف لم يجعل الواحد عددا فلا اشكال في ذلك
 على مذهبه قطعا كما الثمانية مع العشرين فان الثمانية
 لا تعد العشرين لكن يعدها اربعة فانها تعد الثمانية مرتين
 والعشرين بحجة مرتين فهم متوافقان في البرع وذلك لان
 العدد على العاد لم يخرج لجزء الوحد بينهما فلما عدتهما الاربعة
 وهي مخرج للبرع كانا متوافقين به فان قلت مخرج
 النصف يعني الاثنين يعدهما ايضا فضلا جعلهما

ان لا يعد

المتوافقين بالتوافق المتعدد في هذه الصائفة مع لغة
 العاد هو أكثر عدد ليعدهما ليكون خرا الوفا أقل فيحصل
 الحسب الايري ان ربع الشيء أقل من نصفه فان حسابه
 اسهل ولا منافا في ان يكون بين العددين توافق من
 وجهه مستعدة كاشفي عشر والثمانية عشر فاضما متوافقا
 بالنصف والنث والتدس لان العشرة في سهول الحساب
 يتوافقها في التدس لذي هو من احدها اثنان وعشرون
 ثلثة وتباين العددين ان لا بعد العددين المختلفان
 معا عدد ثالث اصلا كالسعة مع العشرة فانه لا يتوافق
 معا شيئا سوا الواحد الذي ليس بعدد عندي ولا خفا في
 معرفة التماثل والتدخل بين العددين بل في معرفة
 التوافق والتباين بينهما فلذلك قال وطرف معرفة التوافق
 والبيان بين العددين المختلفين ان ينقص من الاكثر
 بمقدار الاقل من الجانبين مرات حتى اتفقا في درجة
 واحدة فان اتفقا في واحد فلا وفق بينهما وان اتفقا
 في عدد من متوافقان في خرا الذي هو محرم في ذلك العدد مثلا
 اذا القيت من العشرة تسعة بقي ثلثة واذا القيت ثلاثة

من السبعة

من السبعة مرتين بقي واحد واذا القيت واحد ايضا من ثلثة مرتين
 بقي واحد فقد اتفقت السبعة والسبعة في القاء الاقل من الجانبين
 مرات في الواحد فانه الباقي من كل منهما في بعض درجات الاتقاء
 فهما متباينان واذا القيت من الثمانية عشر ثمانية مرتين بقي
 منها اثنان واذا القيت اثنان من الثمانية ثلث مرات بقي
 منها ايضا اثنان فهما عددان متوافقان والتفصيل ان
 يقال اذا نقص اثنان من الاقل من الاكثر فاذا اقيس الاكثر
 متداخلا وان بقي منه واحد فهما متباينان اذ لا بعد
 سوي الواحد وان بقي منه عدد وهو اقل من الاقل الاول
 فان عد هذا الباقي الاقل فهو عني الباقي الثر عدد ليعدهما
 على معني انه ليس هناك عدد ليعدهما وهو اكثر منه وان بقي
 بقي من الاقل واحد فبين العددين ايضا تباين وان بقي
 من الاقل عدد هو اقل من الباقي الاول فان عد الباقي
 الثاني الباقي الاول فالثاني هو اكثر عدد ليعدهما
 المفروضين بالمعني المذكور وليس يمكن ان يبقى دائما
 من الجانبين عدد كذلك بل لا بد ان ينهي الى عدد يعود عليه

فيعد جميع ما قبله فيكون هو اكثر عدد بعد ذلك العددين لذلك
 المعني فيتوافقان في الكسر الذي هو مخرجهما واما الواحد فيتبين ان
 وكل هذه الاحكام مبينة بما ذكر في كتاب اصول الحساب
 وما ذكره المصنف راجع الى ذلك فانه اذا انتهت الى اللقاء في
 جانب الواحد فلا بد ان ينتهي اليه في جانب الآخر فيتوافقان
 فيه واذا انتهت في احد الجانبين الى عدد بعد ما قبله فلا
 بد ان يبقى مثله في الجانب الآخر فيتفقان في العدد الذي يقدر
 فيكون متوافقان في الكسر الذي هو مخرجهما ففي الاثنين يتوافقان
 بالنصوح كما في الاربعة والعشرة وفي الثلاثة يتوافقان
 في الثلث كما في السبعة والاثني عشر وفي الاربعة يتوافقان
 بالربيع كالثمانية والاثني عشر هكذا الى العشرة اي يكون
 التوافق في الاعداد التي هي كسرة ومادون الواحد من الكسور
 السبعة المستصورة وهي المنصوبة الى العشرة سمي هي مع ما ذكر
 منها بالاضافة او التكرير بالكسور المنطقية وفيما وراء الفرض
 يتوافقان بجزء الوفق من الكسور الاصم التي لا يمكن التعبير
 عنها الا باضافتها الى مخارجها اعني في احد عشر يتوافقان
 بجزء واحد عشر كما شين وعشرين مع ثلثة وثلثين فان العدد

الذي

الذي يعد هما احد عشر فقط وهو مخرج جزاءم احد عشر وفي الثلث عشر يتوا
 ففان بجزء ثمة ثلث عشر كسرة وعشرين وثمة ثمانية فان العاشر
 ثلاث عشر وفي خمسة عشر يتوافقان بجزء ثمة عشر كسرة ثلثين وثمان وار
 بعين فان ثمة عشر يعد هما العاشر معا فاما يتوافقان بجزء منها
 ويمكن ان يعبر عن هذا الاخير بانها متوافقان بثلث الحس الذي هو مخرج
 ثمة عشر كما يعبر فيها بعدهما اثني عشر كاربعة وعشرين وثمان
 فانهما يتوافقان بنصف السدس فيما يؤولهما اربعة عشر كثمانية وعشرين
 واثنين واربعين فانهما يتوافقان بنصف السبع وبالحمة
 يمكن فيما وراء العشرة باسرها ان يعبر في التوافق بالاجزاء
 المضافة الى المخرج كجزء واحد عشر وجزء ثمة اثني عشر وجزء
 ثمة ثلثة عشر ويمكن في بعض ان يعبر بالكسور المنطقية المركبة
 واللتية على ذلك خلط الشيخ المنطقية بهم حيث ذكر احد عشر
 وثمان عشر معا فاعبر بهذا الذي ذكرنا في سائر الاعداد ونوف
 توافقها بالمنطق والاجزاء المضافة الى مخارجها والوجه في هذا
 النب بين الاعداد في الاقسام الاربعة انك اذا نسبت عددا
 الى آخر فاذا ساه فاما ثمة ثلثان والافان كان الاقل منفتحا
 لذلك فتمت اخلان وان لم يكن منفيلا فاما ان يعدها عدد غير

غير الواحد فمما توافقان وان لا يقدما غيرهما فمما يوافقان
 التقيع اي تصحيح المسائل وهو ان يؤخذ السهم من كل عدد على
 وجه لا يقع الا على واحد من الورثة بحيث لا يفي المسألة
 بمعنى الذي ذكرناه الى سبعة اصول ثلث منها بين السهم المأخوذة
 من مخرجها وبين الوارث المأخوذة من الورثة واربع منها بين
 الرأس والرأس اي الاصول الثلثة فاحدهما الاستقامة هي
 ذكره بقوله ان كان سهم كل فرع من الورثة منقسمه يعلم
 بلا كسر فالحاجة الى الضرب يكونان اثنين فان المسألة من ستة فكل
 من الابوين سدسهما وهو واحد وكل بنت ثلث وهو اثنان
 فاستقام السهم على رأس الورثة بدلا من كسره والثاني
 من الاصول الثلاثة وهو ان يكون الكسر على طائفة اي ان يكون
 على طائفة واحدة فقط فيصير من التركة ولكن بين رؤسهم
 موافقة بكسر الكسور فيضربون عدد رؤسهم اي رؤس
 انكسره السهم وهي تلك الطائفة الواحدة فيحصل المسألة ان لم
 تكن عينية وفي اصلها وحولها مع ان كانت عينية كابوين وعشرة
 او زوج وابوين وستة بنات فالاول مثال ما ليس فيها حول اذ اصل
 المسألة من ستة السدس اثنان لابوين وستة بنات فكل واحد

١	١
٢	٢
٣	٣
٤	٤
٥	٥

١	١
٢	٢
٣	٣
٤	٤
٥	٥

١	١
٢	٢
٣	٣
٤	٤
٥	٥

وهو ان

وهو اربعة للبنات الصغار لا تتقيم عليهن لكن بين الاربعة
 والعشرة موافقة بالنصف فان العدد العاد لهما هو اثنان فردا
 عدله ووس الى نصف واحد وهو خمسة وضرناها في السنة التي
 هي اصل المسألة صار الحاصل منه ثلثين فتمت تصحيح المسألة
 اذ قد كان للابوين من اصل المسألة اثنان وضرناها في
 المضروب الذي هو خمسة صار عشرة فكل منها خمسة و
 كان للبنات اربعة وقد ضرناها في المضروب الذي هو خمسة
 فصارت عشرين فكل واحد منهن اثنان والثاني مثال ما
 فيها عول فان اصل المسألة هي اثنان عشرة لاجتماع الربع و
 السدس والثلثين على ما سبق فخره فالزوج الربع وهو ثلث
 وللابوين سدسها وهما اربعة وثلثا الثلث ثلثاها وهو ثمانية
 فقد عالت المسألة الى خمسة عشر وانكسر سهم البنت اعني الثمانية
 على عدد رؤسهن فقط لكن بين عددي السهام والرأس
 توافقا بالنصف فردا لعدد رؤسهن اي بالنصف وهو ثلث
 ثم ضرناها في اصل المسألة مع عولها وهي خمسة عشر فحصل
 واربعون فاستقام منها المسألة اذ قد كان للزوج من
 اصل المسألة ثلثة وقد ضرناها في المضروب الذي هو ثلثة

فصارت تسعة فحمله وكان للابوين التسان وهما اربعة
 ضربناها في ثلاثه فصارت اثني عشر فكل منهن سبعة وكما
 للبنات ثمانية ضربناها في الثلاثه فحصل اربعة و
 عشرون فكل منهن اربعة والثالث من الاصول
 الثلاثة ان ينكسر السهم ايضا على طائفة واحدة
 فقط لا يكون من بين سهمهم وراوسهم موافقة ينكسر
 مباينة فيضرب كل عدد راوسهم الى راوس من النكسار
 السهم في اصل المسئلة ان لم يكن عايلة وفي اصل اوغلا
 ان كانت عايلة ثم ذكر مثال العايلة بقوله كزوج وله
 اخوة لاب فاصل المسئلة من ستة النصف وهو ثلثة
 للزوج واثلاثا وهما اربعة للاخوات وقد عانت المسئلة
 الى سبعة وانكسر سهم الاخوات عليهن فقط وبقي عدد
 سهامهن وراوسهن اعني الخمسة والاربع مباينة
 فضربنا كل عدد راوسهن وهو خمسة في اصل المسئلة
 مع غولها وهو سبعة فصار الحاصل خمسة وثلاثون
 فمنها نصف المسئلة اذ قد كان للزوج ثلثة وقد ضربناها
 في المضروب الذي هو خمسة فصار الحاصل خمسة وعشرون وكان للاخوات

زوج	4	35
اخوات	4	10
مجموع	8	45

المضروب

المضروب اربعة وقد ضربناها في خمسة فصارت عشرين فكل واحد
 منهن اربعة ومثال غير العايلة زوج واحدة وثلاث اخوات لام
 فالثلثة مربعة للزوج منها نصفها وهو ثلثة وللجدة منها
 سدسها وهو واحد وللأخوات ثلثها وهو اثنان ولا يتقيم
 على عدد راوسهن بل ينهما مباينة فضربنا كل عدد راوسهن
 الثلثة في كل المسئلة فصار الحاصل ثمانية عشر فمنها نصف
 المسئلة اذ كان ضرا لثثة فضربناها في المضروب الذي
 هو ثلثة صار تسعة وضربنا النصف للجد في المضروب
 صار ثلثة ايضا وضربنا النصف للاخوات لام في المضروب
 صار ستة فاعطينا كل واحد منهن اثنين وقد يقال ذكر
 المصه هنا اصل المسئلة وحدها واورد المثال من القول
 وحده تبيناً على ان المسئلة وغولها مقياسا لمبنية اصل
 المسئلة في ان عدد راوسهن يضرب فيها كما يضرب في
 اصلها وحاصل هذه الاصول الثلثة ان ان استقام
 السهم على الورثة فذلك اصل الاول وان لم يستقم فاما
 ان ينكسر على طائفة واحدة او اكثر والثاني هو المذكور
 في الاصول الاربعة والاول لا يخلو من ان يكون بين

زوج	4	18
جدة	1	9
اخوات	4	36

سهام تلك الطائفة وبين عدد راسهم موافقة او لا فالاول
هو الاصل الثاني والثاني هو الاصل الثالث واتما الاصول الاربعة
التي بين الرؤوس والرؤوس فاحدها ان يكون الكسري كسر السهم
على طائفتين من الورثة او اكثر ولكن بين اعداد راسهم اي رؤس
من انكسر عليهم سهامهم مماثلة والمادة باعداد الرؤوس مماثلة
عين تلك الاعداد ووفقها ايضا فانه اذا كان بين رؤس
طائفة وسهامهم مثلا موافقة يرد عدد راسهم الى وقفة
اولا ثم يعبر المماثلة بينه وبين سائر الاعداد كما ستطالع
فالحكم فيها اي في هذه الصورة ان يضرب احد الاعداد الخمسة
في اصل المسئلة فيحصل هو المسئلة على جميع الفرق مثل ستة بنات
وثلاث زوجات وثلاثة كهام المسئلة من ستة لبنات الست
الثلاث وهو اربعة لا يتقيم عليهن لكن بين الاربعة وعدد
راسهن موافقة بالرضوخاخذنا لرضوخ عدد راسهن
وهو ثلثة ولجذات الثلث الستة وهو واحد فلا يتقيم
عليهن ولا موافقة بالرضوخ بين واحد وعدد راسهن
فاخذنا جميع عدد راسهن وهو ثلثة وللأهام ثلثة
الباقى وهو واحد ايضا وبينه وبين عدد راسهم مائة



١٨	٩	بنات
١٢	٤	بنات
٠٣	١	بنات
٠٣	١	بنات

فاخذنا

فاخذنا جميع عدد راسهم ثم نباهنه الاعداد المأخوذة الى بعض
فوجدناها مماثلة فضربناها وهو ثلثة في اصل المسئلة اي
الستة صار ثمانية عشر فمما يتقيم المسئلة اذ قد كان للبنات
اربعة فضربناها في المصروب الذي هو ثلثة فصار اثني عشر
فلكل واحد منهن اثنان والمجذات واحدة فربناه ايضا في
الثلثة واعطينا كل واحدة منهن واحد وللأهام واحد فربناه
ايضا في الثلاثة واعطينا كل واحد منهم ولو فرضنا في الصورة
المذكورة عما واحد بدل الأهام الثلاثة كان الانكار على ط
يقتضي فقط وكان وفق عدد اثنان مماثلة لعدد راسهم
اذ كل منهن ثلثة فنضرب الثلاثة في اصل المسئلة فيضرب
ثمانية عشر ويضع السهام على الكل كما مر والاصل الثاني
من الاصول الاربعة ان يكون بعض الاعداد اي بعض اعداد
راس الورثة المنكسرة عليهم سهامهم من طائفتين او اكثر
متداخلا في البعض فالحكم فيها اي في هذه الصورة
ان يقرب ما هو اكثر تلك الاعداد في اصل المسئلة كما ربح
زوجا وثلث جذات واثني عشر عما اصل المسئلة من
اثني عشر لجذات الثلث اثنان وهو اثنان فلا يتقيم

١٤٤	١٤	بنات
٠٣٩	٠٣	بنات
٠٤٤	٠٤	بنات
٠٨٤	٠٧	بنات

عليهن وبين راوسهن وسراهن مباينة فاخذنا مجموع
 عدد راوسهن وهو ثلثة ولزوجات الاربع البرع وهو
 ثلاثة فلا استقامة وبين عدد راوسهن وسراهن مباينة
 فاخذنا عدد الراوس بتمامه وهو اربعة وللأعمام الباقي
 وهو سبعة فلا يتقيم على اثني عشر بل بينهما بباين
 فاخذنا عدد الراوس بأسرها ثم طلبنا النبة بين اعداد
 الراوس الماخوذة فوجدنا الثلثة والاربع متداخلين في
 اثني عشر الذي هو أكثر اعداد الراوس فضرنا ه في
 اصل المسئلة وهو اربعة اثني عشر فصار سائة واربعة
 واربعين منه تصح المسئلة اذ كان للجدات ثم اصل
 المسئلة اثنان وقد ضربنا ه في المضروب الذي
 هو اثني عشر صار اربعة وعشرين فكل واحد منهن
 ثمانية وللزوجات من اصل ثلاثة وقد ضربنا ه في
 المضروب المذكور صارت ستة وثلاثون فكل واحد منهن
 تسعة وللأعمام سبعة ضربنا ه في المضروب الذي
 فحصل اربعة وثلاثون فكل واحد منهن سبعة ولو فرضنا

اشي

هذه

هذه الصورة زوجة واحدة بل الزوجات الاربع كان الانكار
 على اثنتين فقط اعني الجدات الثلث والأعمام الاثني عشر وكان
 الاعداد رؤس الجدات متداخلة في عدد راوس الأعمام فيضرب
 أكثر هذين العددين المتداخلين اعني اثني عشر في اصل المسئلة
 فيحصل ما يتقيم على الكل على ما مر والاصل الثالث في الا
 ربعة ان يوافق بعض الاعداد اي بعض اعداد راوس في انكر
 عليهم سراهم من طائفتين او أكثر فبعض الحكم فيها اي في هذه
 الصورة اي يضرب وفق احد الاعداد اي احد اعداد راوسهم
 في جميع العدد والثاني ثم يضرب جميع ما بلغ في وفق عدد
 الثالث ان وافق ذلك المبلغ الثالث والافا لمبلغ ايون
 لم يوافق المبلغ الثالث في يضرب المبلغ في جميع العدد الثالث
 ثم يضرب المبلغ الثاني في العدد الرابع هكذا في وفق
 ان وافق المبلغ الثاني او في جميعه ان لم يوافق ثم يضرب
 المبلغ الثالث في اصل المسئلة كارب زوجات وثمانية
 عشر بنات ففقدت جدات وثمان اعمام اصل المسئلة اربعة
 وعشرون وللزوجات الاربع الثمن وهو ثلثة فلا استقامة وبين
 راوسهن وسراهن مباينة فحفظنا جميع عدد راوسهن

٤٣٤٠	١٨٠	٤٤	٤
٠٩٤٠	٠٣	٠٣	٤
٤٨٨٠	١٩	١٨٠	٩
٠٧٤٠	٠٤	١٥	١٥
٠١٨٠	٠١	١٢	١٢

ولبنات الثمان عشر المثلثان وهو ستة عشر ولا يستقيم وبين
عدد راوسين وسراهمين موافقة بالنصف فاخذنا نصف عدد
راوسين وهو تسعة وحفظناه والمجدات الخمس عشر السدس
وهو اربعة ولا يستقيم عليهن وبين عدد راوسين وسراهمين
مباينة فحفظناها فحصل من اعداد الراوس المحفوظة اربعة
وسبعة وتسعة وخمسة عشر ثم طلبنا بينهما التوافق فوجدنا
الاربعة موافقة للثمة بالنصف فردنا اعدادها الي نصفها وضربنا
في الاخرى صار المبلغ اثني عشر وهي موافقة للثمة بالثلث فضربنا
الثلث احدهما في جميع الاخرى صار المبلغ ستة وثلاثين وبين
هذا المبلغ الثاني خمسة عشر موافقة بالثلث ايضا فضربنا ذلك الخمسة
عشر وهو خمسة في ستة وثلاثين فحصل مائة وثمانون ثم
ضربنا هذا المبلغ الثالث في اصل المسئلة اعني اربعة وعشرين
صار الحاصل اربعة الاف وثلثمائة وعشرين فصار بقية المسئلة
اذ كان للزوجات في اصل المسئلة ثلث ضربناها في المضروب
وهو مائة وثمانون فصار خمسمائة واربعون فكل من الزوجات
الاربعة مائة وخمسة وثلاثون وكان لبنات الثمانين عشرا
في اصل المسئلة ستة عشر ضربناها في المضروب ايضا فصار الباق

ثمانين

وثمانمائة وثمانين فكل واحدة مائة وستون وكان الحداد الخمس عشر الاربعة
قد ضربناها في المضروب المذكور فصار مائة وعشرين فكل منهن
ثمانية واربعون وكان للاعمام الستة واحد قد ضربناه في المضروب
المذكور فصار مائة وثمانون فكل واحد منهم ثلاثون واذا اجتمعت
كل بضائهم بلغت اربعة الاف وثلثمائة وعشرين والاصل الذي
الاربعة ان يكون لا اعداد ابي اعداد راوس من انكس عليهم سراهم من
طائفتين واكثر مباينة لا توافق بعضها بعضا فالحكمة ان
نضرب احد الاعداد في جميع الثاني ثم نضرب بالباقي في جميع الثالث
كذلك ثم نضرب بالباقي في جميع الرابع ما اجتمع في جميع المسئلة كما
مراتين وستة جدت وعشرينات واربعة اعمام اصل المسئلة
اربعة وعشرون فكل منهن اثنين وثمانون وهو ثلثة لا يستقيم
عليهن وبين راوسين وسراهمين مباينة واخذنا عدد راوسين
وهو ثمانين للمجدات السدس وهو اربعة فلا يستقيم عليهن
وبين راوسين وسراهمين موافقة بالنصف فاخذنا نصف
عدد راوسين وهو ثمانية ولبنات عشرة المثلثات
وهو ستة عشر وبين راوسين وسراهمين موافقة بالنصف
فاخذنا نصف عدد راوسين وهو ثمانية وللاعمام السبعة الباق

٥٦٤٠	٤٤٠	٤٤٠
٠٦٤٠	٠٤٠	٠٤٠
٠٨٤٠	٠٨٠	٠٨٠
٤٤٨٠	٤٨٠	٤٨٠
٤٤٠	٤٠	٤٠

وهو واحد لا يتغير علىهن وبين راسهم وسهامهم مباينة
فاخذنا جميع عدد راسهم وهو سبعة فصار عينا من الاعداد
الماخوذت للراس اثنان وثلاثة وخمسة وسبعة وهذه كلها
اعداد مباينة فضرنا الاثنين في الثلاثة صار ستة ثم ضربنا
هذه الستة في الخمسة فصار ثلثين ثم ضربنا الثلثين في السبعة
فحصل ثمانون وعشرة ثم ضربناها في اصل المسئلة وهو اربعة
وعشرون فصار المجموع خمسة آلاف واربعين ومنه يتبين
المسئلة على جميع الطولف اذ قد كان للزوجين من اصل المسئلة
ثلاثة ضربناها في المضروب الذي هو ثمانون وعشرة صار
ستمائة وثلاثون فكل واحد منهن ثمانمائة وخمسة عشر
للمجدات الست اربعة ضربناها في المضروب المذكور فصار
ثمانمائة واربعون فكل واحدة مائة واربعون وكانت
للبنات العشر ستة عشر ضربناها في المضروب المذكور
فبلغ ثلاثة الاف وثلثمائة وستين فكل واحدة ثمانمائة
وثلثمائة وستة وثلاثون وكان للاعجام السبعة واحد
ضربناه في المضروب المذكور وكان مائة وعشرة فكل
واحد منهم ثلثون ومجموع هذه الاربعة خمسة الاف واربعون

وذكرهم

وذكرهم انه قد علم بالاستقراء انكار السهام لا يقع على
الزوجين اربع طولف فان قيل قد عثر في الاصول التي بين
الراس والراس والتمائل والتدخل والتوافق والتمائم
حتى صارت باعديها اربعة فلم يعثر في الاصول
التي بين السهام والراس المتدخل كما عثر اخوات الثلث
حتى يتبين من اربعة ايضا قلنا لم يعثر المتدخل بينها بل
روت الى الموافقة ان لم ينفسر السهام على الراس او الى
المماثلة ان انقسمت على صار ومما للاختصار مثال
الاول زوجا وبنان وبنان اصل المسئلة هي اربعة
للزوج من واحد والثلثة الباقية بينهما اي لابن و
البنان المذكور مثل خط الاثنين فالابنان بمنزلة
اربع بنات والثلثة لا تنقسم على الستة لكنهما متوافقتان
بالثلث مخرب اقل هذين العدين المتدخلين في راس الراس
الستة الى وفق وهو اثنان ويضرب في اصل المسئلة
فصار ثمانية وتقع منها المسئلة كان للزوج واحد
ضربناه في المضروب الذي هو اثنان فكان اثنان اعطانا
اباهما والباقي ستة ينقسم على الورثة الباقية ومثال

الثاني اليون وبتان اصل المسئلة ستة السدان وهما الثناث
 للابوين ولبانات الثناث وهما اربعة وهي منقسمة عليهم كما في
 صورة التماثل وكان بين السقام والراوس مماثلة في الحقيقة
 فلذلك صار الاصل المحتاج اليه سبعة لا ثمانية فان قلت
 اذا كان بين بعض اعداد الراوس مماثلة وبين بعضها الاخر
 تداخل او توافق او بيان فماذا يعمل هناك قلت ان تقو
 ذلك يعمل في كل بعض ما عدم في اصله فيكتفي من التماثلين
 بواحد منهما او ياخذ وفق لحد المتوافقين ويضرب في
 الآخر ثم يرب المبلغ في احد التماثلين ويعمل على ما تقتضيه
 هذه النسبة واذا اددت ان تعرف ضرب كل فرق
 كائنا كانت الحدود والزوا والاعمى المذكورة وغيرهم التقط
 الذي استقام نحو الكل فاضرب ما كان لكل فرق من اصل
 المسئلة فيما ضربته في اصل المسئلة اي في المضروب الذي
 ضربته في اصلها فاحصل من هذا الضرب كان لضربك
 الفرق وقد ذكر عليك هذا العمل في الامثلة السابقة
 للاصول ستة التي فيها ضرب فلا حاجة اليها مثال
 ههنا واذا اددت ان تعرف لضرب كل واحد من احاد ذلك

فصل

الفرق

الفرق في الفرق فاقسم لكل فرق من اصل المسئلة على عدد راسهم ثم
 اضرب هذا الخارج من هذه القسمة في المضروب الذي ضربته
 في اصل المسئلة لاجل التصحيح فالحاصل من ضرب الخارج في
 المضروب لضرب كل واحد من احاد ذلك الفرق
 مثالا في المسئلة المذكورة لبيان اعداد راس الورقة كان
 للزوجتين من اصل المسئلة ثلاثة فاذا قسمت على كل واحد من الخارج
 واحدا ونضفا فاذا ضربته في المضروب الذي هو مائة
 وعشرة يحصل ثمانية وخمسة عشر فهي لضرب كل واحد
 من الزوجتين وكان للثبات اصلها ستة عشر فاذا
 قسمنا على الفرق التي هي عدد راسهن خرج واحد وثلاثة
 واحد فاذا ضربت هذا الخارج في ذلك المضروب يحصل ثمانية وعشرة
 وثلاثون فهي لضرب كل بنت وكان الجدا من اصلها اربعة فلما قسمها
 على ستة التي هي عدد راسهن كان الخارج ثلثا واحدا
 ضربته في المضروب المذكور حصل مائة واربعون فهي لضرب كل
 واحدة وكان للاعمى واحد فاصلها فاذا قسمته على السبعة التي هي
 عدد راسها كان الخارج ربع واحد فاذا ضربته في المضروب المذكور
 حصل ثلاثون فهي لضرب كل عم ومعرفة لضرب كل واحد من احاد الفرق

وبما هو ان تقسم المضروب اي العدد الذي ضربته في اصل
 للمثلة للتصحيح على اي فريق شئت من الورثة ثم اضرب
 الخارج في هذه القسمة في نصيب الفريق الذي قيمت عليهم
 المضروب فالاصل من هذا الضرب نصيب كل واحد
 من اهل ذلك الفريق في المثلة المذكورة للبيان اذا
 قسم المضروب هو مائة وعشرة على اثنين خرج مائة وخمسة
 فاذا ضربت هذا الخارج في نصيب اهل اصل المثلة وهو ثلثة
 حصل ثمانمائة وخمسة عشر في كل واحد منهن واذا قسمت ايضا
 على البنات الفتره خرج احدى وعشرون فاذا ضربت هذا خرج
 في نصيب من اصل المثلة وهو ستة عشر حصل ثمانمائة وست
 وثلاثون في كل بنت واذا قسمت على الجدات الست خرج
 ثمان وثلاثون فاذا ضربت في نصيب من اصلها وهو اربعة
 حصل مائة واربعون فهي نصيب كل واحدة واذا قسمت
 المضروب ايضا على الاعوام السبعة خرج ثمانون
 فاذا ضربت هذا الخارج في نصيب من اصلها وهو واحد وثلاثون
 فهي نصيب كل واحد من هذين الوجهين طريق في
 القسمة الا ان الاول قسمه المضروب في اصل المثلة على
 الفريقين الثاني قسم المضروب في اصلها عليهم وهما ابنا

وهو الفرق

وهو طريق النوبة وهو الاصح للاحتياج الي قسمة وضرب
 كما في الاولين وهو ان تنسب سهام كل فريق من اصل المثلة الي
 عدد رؤوسهم مغرا عن اعداد رؤوس غيرهم ثم يعطى بمثل تلك النوبة
 في المضروب لكل واحد من اهل ذلك الفريق في مثلة البيان
 اذا نسبت سهام الزوجين وهي ثلثة اليها كانت النوبة مثلا
 ونصف مثلا فاذا اعطيت كل واحدة منها من المضروب مثل ذلك
 النوبة اعني مثلا ونصفه كان ثمانمائة وخمسة عشر واذا نسبت
 سهام البنات وهي ثلثة عشر الي عدد رؤوسهن وهي عشرة
 كانت النوبة مثلا وثلثه لهما من مثلا فاذا اعطيت كل بنت
 مثل المضروب وثلثه لهما من مثلا كان لهما ثمانمائة وست
 وثلاثون واذا نسبت سهام الجدات وهي اربعة الي عدد رؤوسهن
 وهي ثلثة كانت النوبة ثلثي واحد فاذا اعطيت كل واحدة
 ثلثي المضروب كان لهما مائة واربعون واذا نسبت لهم
 الاعوام وهو واحد الي عدد رؤوسهم وهو سبعة كانت
 النوبة سبع واحد فاذا اعطيت كل واحد منهم سبع المضروب
 حصل ثلاثون في قسمة التركة بين الورثة والفرع
 التركة ففعلت من التركة بعين المذكور كالطبعة لمعنى المطبق

نصر

ثم انه لما فرغ من تصحيح المسائل وتعيين النصيب منه لكل فرقة من
الموتة وكل واحد من الفرقة شمس في تعيين قسمة التركات بين الورثة
والغما وتعين الانصاف من التركة وتقريره انه ان كان بين التركة
والتصحيح مماثلة فالامر ظاهر وان لم يكن بينهما مماثلة فاضرب
سواء كل وارث من التصحيح في جميع التركة ثم اقسمة المبلغ على
التصحيح هذا ان كان بين التصحيح والتركة مبانة اي اذا
كان بين التصحيح والتركة مبانة فالخارج من هذه القيمة
لنصيب ذلك الوارث كما استذكره مثلاً اذا خلفت زوجاً
واماً واختين لاب ولم كانت المسئلة ثم ستة وثقوب الي
ثمانية فللزوجة من ثلثة وللأم من واحد وللأختين
لاب ولم اربعة لكل شتان فان فرضنا التركة جميعاً خمسة
وعشرين ديناراً كان بينهما وبين التصحيح الذي هو ثمانية مبانة
فاذا اردت ان تعرف نصيب كل وارث من هذه التركة فا
ضرب نصيب الزوج من التصحيح وهو ثلثة في كل التركة يحصل
خمس وعشرون ثم اقسمة هذا المبلغ على التصحيح اية ثمانية يخرج
ثلاثة دنانير وثلاثة اشنان ديناراً فمذ نصيب الزوج
من تلك التركة فاضرب ايضا نصيب الام من التصحيح وهو

ولم

وهو واحد في جميع التركة فيكون الحاصل خمسة وعشرين فاذا اقسمتها
على الثمانية خرج ثلثة دنانير وثلث دينار في نصيب الام من التركة
واضرب نصيب كل بنت من التصحيح وهو اشنان في كل التركة
يحصل خمسة فاذا اقسمت هذا الحاصل على المخرج الثمانية خرج
سنة دنانير وثمان دنانير ربع درهم في نصيب كل بنت من التركة
واذا كان بين التصحيح والتركة موافقة فاضرب سهام كل
وارث من التصحيح في وفق التركة ثم اقسمة المبلغ على الحاصل من
هذا الضرب على وفق التصحيح فالخارج نصيب ذلك الوارث
في الوجهين اي في الوجه الاول كما اشار اليه في الوجه الثاني فانفت
لما اذا اطلق الوجه الاول ولم يفتد بشيء وقيد الثاني بالموافقة
فتتقاً اطلاق الاول لكونه شاملاً لما عد صورة المماثلة سواء
كان بين التصحيح وكل التركة مبانة كما متر من المثال في
المسئلة المذكورة او موافقة كما اذا كانت التركة في تلك المسئلة
فبين ديناراً وكان بينهما مداخلية كما اذا كانت التركة في المسئلة
المذكورة اربعة وعشرين ديناراً فانه اذا ضرب في هاتين الصورتين
نصيب كل واحد من التصحيح في جميع التركة وقسم المبلغ على
على التصحيح كما عمل في صورة المبانة خرج منها ايضا نصيب كل

ذلك الوارث من تلك التركة المفروضة وأما لقييد الثاني
بالموافقة فلا اختصاص لتوافق مقياس البتاني لكنه يشارك
فيه المدخل لا شرا في المتداخلين في كسر مجزئة قبل المتدا
خلين فيما في حكم المتوافقين كما اشترى إليه سابق فيجوز ما في
التوافق من الوجهان الجريان في المدخل وعلم انه اذا لم يكن
في التركة كسر فالقاعدة ما قررها وأما اذا كان فيها كسر
احتيج الى بيط التركة لتصير من جنس واحد فطريق البسط
ان يضرب النقيض من التركة في مخارج الكسر وتزيد على الحاصل
ذلك الكسر ثم يضرب عدد الذي صحت منه المسئلة في مخارج
كسر التركة ايضا ثم يعمل بالحاصلين ما قرر من الضرب والقسمة
فيكون الخارج لضرب الوارث الواحد فان فرضنا في المسئلة
المذكورة ان التركة خمسة وعشرون دينارا وثلاث دنانير
وضربنا الخمسة والعشرين في مخارج الثلث اعني الثلث
فيحصل خمسة وسبعون وينريد عليه الثلث فيصير الجميع ستة
وسبعون ثم ضربنا الثمانية التي هي النقيض في ثلثه
ايضا فيحصل اربعة وعشرون وحيث فاذا ضربنا بضرب
وارث من الثمانية في الستة والسبعين وضمننا الخارج

من المبلغ

من المبلغ على اربعة وعشرين كان الخارج لضرب ذلك الوارث
كان التركة كانت ستة وسبعون عددا صحيحا وكان اصلها من
اربعة وعشرين هذا الذي ذكرناه من الوجهين انما هو لمعرفة
كل فرد من الورثة وأما لمعرفة نصيب كل فرد منهم فاضرب
ما كان لكل فرد من اصل المسئلة في وفق التركة ثم اقسام
للمبلغ الحاصل من هذا الضرب على وفق نصيب المسئلة ان
كان بين التركة والنقيض المسئلة موافقة وان كان بينهما مبانة
فاضرب ما كان لكل فرد في كل التركة ثم اقسام الحاصل على جميع
نصيب المسئلة فالخارج لضرب ذلك في الوجهين
اي الموافقة والمبانة مثال الموافقة زوج واربع اخوات لاب وام
واختان لام فاصل المسئلة ستة ولقول الى تسعة فلو ضربنا
التركة ثنتين كان في التركة والنقيض توافق الثلث فاذا ضربنا
نصيب الزوج من اصل المسئلة وهو ثلث في وفق التركة وهو
عشرة حصل ثلثون فاذا اقسمت هذا الحاصل على ثلث المسئلة وهو
ثلاثة ايضا خرج عشرة فنصيب الزوج واذا ضربنا نصيب الاخوة
لاب وام وهو اربعة فاصل المسئلة في ثلث التركة حصل اربعة
فاذا قسمناها على ثلث المسئلة كان الخارج وهو ثلثة عشرة

نصيب هو لألأخوات واذا ضربنا نصيب الأخوات لأم من المسئلة
وهو اثنتان في ثلث الزكة صار عشرين فاذا قسمناه على ثلث الزكة
كان الخارج ستة وثلثان لنصيباتين الأخنتين وانت خير بما
فضلناه سابقان لك في صورة الموافقة ان نصيب كل
فريق في تلك الزكة ونقسم الحاصل على جميع التصحيح فيخرج
نصيبهم ايضا وبان المدخلة في حكم الموافقة ومثال البانية
ان تقضى الزكة في المسئلة المذكورة اثنتان وثلثان فيكون بينهما
وبين التصحيح وهو نفعه مباينة فاذا ضربنا نصيب الزوج
وهو ثلثة في كل الزكة حصل ستة وتسعون فاذا قسمنا هذا
المبلغ على جميع المسئلة وهو ثمانية كان الخارج وهو عشرة وثلاثة
نصيب الزوج من ثلث الزكة واذا ضربنا نصيب الأخوات لأم
وام وهو اربعة في كل ثلثة الحاصل مائة وثمانية وعشرون
فاذا قسمنا هذا الحاصل على النفعه كان الخارج هو اربعة عشر
ولنعان نصيب الأخوة لأم وام من الزكة المذكورة واذا ضربنا
نصيب الاخيق لأم في جميع الزكة بلغ اربعة وستين واذا قسمنا
هذا المبلغ على النفعه كان الحاصل وهو مائة وتسع ونصيبهم
الزكة المفروضة ومن البين ان الوضع الطبع يقتضي تقدم

نصيب

نصيب كل فريق على معرفة نصيب كل واحد منهم كما روي ولا في الفضل
التاقي واماني فضا الديون فدين كل غريم بمنزلة سهم كل أو
رث في العمل ومجموع الديون بمنزلة التصحيح اعلم ان الباقي
من الزكة بعد التحصيل والتكفين ان وفي الديون فلا شك
لان كل غريم يأخذ دينه كاملا وان لم يف بصا مع لغة
الفرملة فالطريق في معرفة نصيب كل غريم من تلك الزكة
القائمة ان يجعل دين كل واحد منهم بمنزلة سهم كل وارث ثم تقوى
المسئلة ويجعل مجموع الديون بمنزلة مجموع التصحيح وتعمل
هناك كما مر في تعيين نصيب كل وارث فان ما يخص
كل نفعه دناير وكان لو اريد عليه عشرة دناير ولا نفعه
وجمعا الدينين صار المجموع خمسة عشر وهي بمنزلة التصحيح و
بين النفعه والخمسة عشر موافقة بالثالث فاذا ضربنا دين من له
عشرة دناير في ثلث النفعه حصل ثلثون فاذا قسمنا هذا المبلغ
على نفعه التصحيح وهو ثمانية كان الخارج ستة وهي نصيبه له
عشرة واذا ضربنا دين من له خمسة دناير في ثلث النفعه اعني ثلثة
حصل في عشرة فاذا قسمنا هذا على نفعه التصحيح وهو ثمانية كان الخارج وهو ثلثة
نصيبه له خمسة ولو فرض ان الزكة في الصورة المذكورة ثلثة عشر

بين القسمة والتركه مبينة في ضرب بن صاحب العشرة في كل تركه
 فيحصل ثلثون فاذا افنا هذا المبلغ على كل القسمة وهو ثلث عشرة
 كالخارج وهو ثمانية وثلثان فيصير كان له عشرة وتضرب البضارين
 صاحب الخمسة في كل تركه فيحصل خمسة وربعين فاذا افنا هذا المبلغ على
 خمسة عشر فيخرج الزكوة وهو نصيبه كان له خمسة ولو فرضنا في ذلك
 القسمة ان الترك خمسة نايله كان بين الترك والقسمة موافقة
 بالحس كونهما متساويين كما ثبت عند فاضل بن محمد العشرة في
 خمس الترك وهو واحد واثم الحاصل وهو عشرة على خمس القسمة وهو ثلث
 يكون الخارج وهو ثلثه ثلث نصيبه كان له العشرة واضرب بن صاحب
 الخمسة في دوا الترك واثم الحاصل على دوا القسمة وهو ثلث يكون
 الخارج وهو واحد وثلثان نصيبه كان له خمسة وقد اعطاه
 بان الطريق الجاري في المبينة تناول الموافقة والمدخلات
 هو التفاضل من الخرج والمراية ههنا ان يتصل
 الورثة على اجزاء بعظمهم عن الميراث بشيئ معلوم من الترك وهو
 جابر عند الرازي نقله محمد بن محمد في كتاب القسمة والقسمة
 رحمه الله وذكر عن عمر بن دينار ان عبد الرحمن بن عوف طلق امرأته
 فاعاد الطلقة في مرضه ثم مات وهي في العدة فورا فاعاد

فهرج

من ثلث

مع ثلث نسوة آخرضا لحوها عن ربع ثمنها على ثلثه وثمانين الف
 فبقي في يار وقيل في درهم من صلح من الورثة على شيئ معلوم من الترك
 فاطرح سهام من القسمة اي صلح المسئلة مع وجود المصالح بين الورثة
 ثم اطرح سهام من القسمة ثم اقسم في الترك اي باقى منها بعد ما اخذت
 المصالح على سهام الباقي اي على سهام باقى الورثة من القسمة
 كنز وقسم وحكم فالمسئلة من صلح وجود الزوج وهي متقيمة
 على الورثة للزوج من اسرها ثلثة وللام ستم وثلثم سهم واحد
 وهو الباقي فصالح الزوج عن نصيبه الذي هو النصف على باقى
 ذمته للزوج من المهر وخرج من بين ثلث الترك وهو ما عدا
 الميراث والام والعم ان لا يقد رسهما من القسمة ويحكون
 سهامان من الباقي للام وسهم واحد للعم كما كان الحال كذلك
 في سهام من القسمة فان قلت هلا جعلت الزوج بعد المصالح ولقد
 المهر وخرج من بين ثلثة للمعروف فاتي فائدة في جعله دخلا
 في القسمة مع انه لا يأخذ شيئا ورأى ما اخذت قد فائدة انا
 لو جعلناه كان لم يكن وجعلنا الترك ما ورأى المهر وانقد فرض الام
 من ثلث المال الى ثلث ما بقي اخرج بقسم الباقي بينهم اثلاثا فيكون
 للام سهم وللعم ستم وهو خلاف الاجماع اذ ههنا ثلث الاصل وادخلنا

في المسئلة كان للام سهمان من الستة والتم سهم واحد فيقسم الباقي
بينهما على هذا الطريق فتكون مستوية من الميراث ولو فرض انه
صالح الهم على شيء من التركة وخرج من البعق فالمسئلة ايضا
من الستة فاذا طرح نصيب الهم منها بقية خمسة ثلثة للزوج
واثنان للام فيجعل الباقي لهما سابين الزوج والام فلا زوج
ثلثة لهما س وللام غسان وان صالحت الهم على شيء وخرجت
كانت المسئلة ايضا من الستة فاذا طرح منها سهمان للام بقية اربعة
فيجعل الباقي من التركة اربعا ثلثة منها للزوج وواحد منها للام
الرد عند القول اذا بالقول ينقص سهم ذوي الفروض
وبناء على المسئلة وبالمرة يزداد في السهام وينقص اصل المسئلة
وبعبارة اخرى في القول يفضل السهام على المخرج وفي الرد
يفضل المخرج على السهام فنقول ما فضل من المخرج عن فرضه
الفروض ولا مستحق له من العصب يرد ذلك الفاضل عن ذوي
الفروض النسبية بقدر حقوقهم على حسب النسب بين سهامهم
الاخي الزوجين فانه لا يراد عليهما اصلا كما في اول الكتاب
وهو اي الرد على وجه المذكور قول عامة الصحابة اي هم وهم كعق
ومن تابعه رضي الله عنهم وبه اخذ اصحابنا رحمهم الله وقال يرد

باب الرد

لا يراد الفاضل على ذوي الفروض بل هو ليت المال وبما قد عرفت والرد على
ومالك والشافعي رحمهم الله المحققين من اصحابنا في مال الوالد ربيت
المال يراد الفاضل على ذوي الفروض بنسبة في انفسهم والا كما لا ليت
المال ويروي عن ابن عباس رحمه الله انه لا يراد على ثلثة الزوجين وللجدة
وقال عثمان رضي الله عنه يرد على الزوجين ايضا اهل من اهل عن الرديان
الله تعالى قدر نصيب اصحاب الفروض المتصل لظاهر فلا يجوز ان يرد
عليه لانه نفي عن الحد الشرعي وقد قال الله تعالى ومن يعص الله ورسوله
ويتق هذه الآية وبان الفاضل عن فرضهم لا يستحق ان يكون ليت
المال كما اذا لم يترك وارثا اصلا اعتبارا للبعق الكل ولنا قولنا قد
واول الارحام بعضهم اولى ببعض في كتاب الله اي بعضهم اولى
بميراث بعض بسبب الرحم فلهذه الآية دلت على استحقاقهم
جميع الميراث لصفة الرحم واية الميراث واجبت استحقاقهم
معلوم من طلال الكل واحد منهم فوجب العمل بالبين بان يجعل
لكل ايم واحد فرضه بتلك الآية ثم يجعل الباقي مستحقا للرحم
لهذه الآية ولهذا لا يراد على الزوجين لان عدم الرحم في حقهما وايضا
لما دخلتم على سعد بن ابي وقاص يعودده قال سعد ما انه لا ينفق الا
ابنة في فاصحي مجمع ما لي الحديث الي ان قال عليه السلام لئن خير

فقد طهرته سهواً اعتقد بالتحرث بجميع المال ولم يذكر النبي في موضعه
عن الوصية بما نزل على النبي مع أنه لا وارث إلا ابنته واحدة فدل ذلك
على صحة القول بالبرقة إذ لو لم تستحق الزيادة بالبرقة لجوز له الوصية بما
التصق وفي حديث عمر بن شبيب عن أبيه عن حمزة أنه سمع ورث
الملاعنة أي جميع المال من ولدها ولا يكون ذلك إلا بالبرقة وفي حديث
أبي بن السرح أنه سمع عمر بن الخطاب يقول ليعطى غنمنا وأولادنا
الذي لو عتبه وأيضا أصحاب الفروض قد يتركوا المسلمين
في الإسلام وتراحموا بالقرابة ومجرد القرابة في حق أصحاب الفروض
وإن لم يكن ذلك للعصوبة لكن ثبت بها الترجيح بمنزلة قرابت
الأم في حق الأب ولاب وأم فإن قرابة الأم وإن لم ترجح بقربها
العصوبة إلا أنه يحصل بها الترجيح وهذا خرج الجواز عن قول
ما فضل عن فروض مال لا مستحق له فيوضع في بيت المال لمصلحة
المسلمين عامة ولما كان هذا الترجيح بالسبب الذي استحقوا
به الفروض كان جدياً على الغريضة فيرد عليهم قدر نصيبهم وكما
يسقط الأقرب والأقوى في أصل الغريضة يسقط أيضاً في استحقاق
الرد ثم مسائل الباب أي باب الرد عن من قال به أقسام أربعة
وذلك لأن الموجود في المسئلة إما صنف واحد من يرثه

ما فضل وما أكثر من صنوه واحد وعلى التقديرين إما أن يكون في المسئلة
من لا يرثه عليه ولا يكون فإن حصره لا أقام فإربعة أحدها أن يكون
في المسئلة جنس واحد من يرثه عليه ما فضل عن الفروض عند من
لا يرثه عليه وعلى هذه التقدير فاجعل المسئلة من راو سهرم
أي راو من ذلك الجنس الواحد لأن جميع المال لهم بكفرهم والرد معاً
وراو سهرم متاملة فلا مزية لرأس على غيره وذلك كما إذا ترك
الميت بنتين وأختين أو جدتين فاجعل المسئلة من اثنين وأعط
كل منهما النصولاً وبها في الاستحقاق ورجوع جميع المال
إليهما على السوية فيكون على عدد الرأس كما في العصبات
أي إذا ترك ابنين وأخوات مثلاً أو يضاف وضعتهم نقيض
عدد رأسهم فيقسم الكل كذلك ابتداء قطعاً لتطويل المسألة
من القسمة والقسم الثاني إذا اجتمع في المسئلة جنس أو ثلاثة أجناس
من يرثه عليه غنم من لا يرثه عليه دل الاستحقاق على أن الاجتماع
الواقع بين من يرثه غنم أو غنم يكون من جنس واحد أو ثلاثة أجناس لا يزيد
ولذلك لم يقل جنساً أو أكثر وعلى تقدير الاجتماع فاجعل المسئلة من
سهرم من مجموع سهرم هؤلاء المحتملين لما اخذت من مخرج
المسئلة أي اجعل المسئلة من اثنين إذا كان في المسئلة سهران

كجدة واخت لأم لأن المسئلة مع من ستة ولهما منها اثنان بالفريضة
 فاجعل الاثنين من اصل المسئلة واقسم التركة عليهما نصفين فكل
 واحد منهما نصف المال او من ثلثة اي اجعل المسئلة من ثلثة
 اذا كان فيها ثلث وسدس كولي الام مع الام اذا المسئلة على هذا
 التقدير ايضا من ستة ومجموع السهام المأخوذة للورثة المذكورة
 ثلثة فاجعلها اصل المسئلة واقسم التركة اثلاثا بقدر تلك السهام
 فولي الام سحما وللام ثلثة او من اربعة اي اجعل المسئلة بمائة
 اذا كان فيها نصف وسدس بنت وبنت ابن او بنت وام لأم
 المسئلة ايضا من ستة ومجموع السهام المأخوذة منها اربعة
 ثلثة للبنت وواحدة لبنت الابن او لأم فاجعل المسئلة من اربعة
 واقسم التركة ارباعا ثلثة ارباعها للبنت وربعها لبنت الابن
 او الام او من خمسة اي اجعل المسئلة من خمسة اذا كان فيها ثلثان
 وسدس بنتين وام او كان فيها نصف وسدس بنت وبنت ابن
 وام او كان فيها نصف وثلث كاف لأم وام واخت لأم
 وكاف لأم وام وام فالمسئلة في هذه الصور الثلث من ستة
 والسهم الذي اخذت منها خمسة ففي الاولى لبنتين سهام
 اربعة وللام سهم واحد فيجعل التركة اخرا سارا بربعها للبنت

وفي الصورة

وفي الصورة الثانية قد اجتمع اثنان ثلثة وسهام المأخوذة من ستة
 خمسة ايضا ثلثة منها للبنت وواحدة للام وواحدة لبنت الابن فتقسم
 التركة عليهن اخرا سارا بقدر سهامهن فبنت ثلثة اخرا سارا لبنت الابن
 خمس وللام خمس وفي الصورة الثالثة يكون السهام المأخوذة من ستة
 خمسة ايضا فلافت لأم ولم سهم ثلثة وللأختين لأم سهمان
 وكذا لأم مع الأخت لأم وبون فيجعل الخمسة اصل المسئلة ويقسم التركة لها
 كل ذلك بقصر المسألة يجعل القسمة تسعة واحدة الا ترى انك
 اذا اعطيت كل واحد من الورثة ما يستحق من السهام ثم بقي الباقي
 من سهامهم بينهم بقدر تلك السهام صارت القسمة مرتين
 ثم ان القسمة على الوجه المذكور ان استقامت على الورثة
 فذال وان لم يستقيم كما اذا خلف ذنا وثلثة بنات ابن فبنت
 ثلثة اسهم تستقيم عليها وبنات الابن سهم واحد يستقيم عليهن
 كان يصح المسئلة على قياس ما عرفت فاضرب الثلثة العتيق
 عدد راس من انكر عليهم في اصل المسئلة وهي الاربعة بصير
 اثني عشر لبنت من تسعة وبنات الابن ثلثة من تسعة
 عليهن والقسمة الثالث من الاقسام الاربعة ان يكون مع الاول
 اي مع الجنس الواحد من يرثه من لا يرثه ليعتق ان يكون في الثلثة

جنس من يرد عليه ويكون معه من لا يرد عليه كالزواج او الزوج اعط
 فرض من لا يرد عليهم من اقل مخارج واقسم الباقي من ذلك المخرج على
 عدد راس من يرد عليه اعني ذلك الجنس الواحد كما كانت تقسم
 جميع المال على عدد راسهم واذا انفردوا عن لا يرد عليه فان
 استقام الباقي على راس من يرد عليهم فيها اي رجاء اخذ استقام
 ونعمه هي فلا حاجة الى الضرب كزوج وثلاث بنات اقل
 مخارج من لا يرد عليه اربعة فاذا اعطيت الزوج واحد ففيها
 ثلثة وهي مستقيمة على عدد راس البنات وهي نظير ما
 في باب التصحيح من انه ان كان سهم كل فريق منقسم عليهم
 بلا كسر فلا حاجة الى الضرب فان لم يستقيم ذلك الباقي على
 عدد راس من يرد عليهم في مخرج فرض من لا يرد عليه ان وافق
 راسهم ذلك الباقي فحصل نصيب منه المسئلة كزوج وست بنات
 فان اقل مخرج فرض من لا يرد عليهم اربعة فاذا اعطيت الزوج واحد
 منها بقي ثلثة فلا يستقيم على عدد راس البنات الست
 لكن بينهم موازنة بالثلث اذ لا يعرض بالمداخلة كما عرفت فاضرب
 وفقه الرؤس وهو اثنان في اربعة يبلغ ثمانية فلزوج
 منها اثنان وبنات منها ستة والاربع وان لم يوافق عدد

فأضرب على قياس ما عرف
 باب التصحيح وفقه رؤسهم
 اي راس من يرد عليهم

راسهم

راسهم الباقي فاضرب كل عدد راسهم في مخرج فرض من لا يرد عليه
 فالبلغ الحاصل من ضرب وفقه الرؤس في ذلك المخرج على تقدير
 التوافق او من ضرب كل عدد الرؤس فيه على تقدير التباين فيكون
 المسئلة وقد سبق مثال الموافقة واما مثال المبانة فقول
 كنزوج وثلاث بنات هذه الصورة كالصورتين السابقتين لصلتهما
 اثني عشر لاجتماع الربع والثلثين لكن لا يرد عليهما الا اربعة اقل
 هي اقل مخارج فرض من لا يرد عليه فاذا اعطيت الزوج ههنا واحد
 بقي منها ثلثة فلا يستقيم على لبنات الجنس بل بينهما وبين عدد الرؤس
 مبانة فاضربنا كل عدد الرؤس في مخرج فرض من لا يرد عليه
 اي الاربعة فحصل عشرون ومنها نصيب المسئلة اذا كان للزوج
 واحد ضربته في المضروب بالذي هو خمسة حصار خمسة فاعطناه
 اياها وكان لبنات ثلثة فاذا اضربناها في خمسة حصل
 خمسة عشر فكل واحد واحد منهن ثلثة والقسم الرابع من ثلث
 الاقسام ان يكون مخرج الباقي مع اجتماع الجنسين من يرد عليهم
 من لا يرد عليهم وانما اكتفينا باجتماع الجنسين بناء على ان المسئلة
 دل على انه لا توجد مسئلة فيها اربع طوائف وهي زوجة
 فاقسم ما بقي من مخرج فرض من لا يرد عليه على مسئلة من يرد عليه

من

فان استقام الباقي من ذلك المخرج على هذه المسئلة فيها ولا حاجة
 الى الضرب لان الباقي هو ميراثهم بقدر سهمهم فيقسم على مسئلتهم
 فما اصابهما واحد فهو لصاحب ذلك السهم وما اصابهم من
 فهو لصاحبها فاذا استقام الباقي على مسئلتهم لم يخرج منها
 الى عمل في ذلك لغير يمكن ان يستقيم على مسئلتهم ولا يستقيم ما اصاب
 كل جنس على عدد رؤوسهم فيحتاج هناك الى الضرب كما استقام
 وهذا الذي ذكرناه من كون الباقي في القسم الرابع مستقيما
 على مسئلة من يرث انما هو في صورة واحدة وذلك لان الباقي
 من مخرج فرض من لا يرث عليه اما واحد بان يكون مخرج فرضه اثنين
 كما اذا اعطى الزوج النصف مع عدم الولد لاشهرته في ان الولد
 انما يستقيم على مسئلة من يرث عليه اذا كان مستحق الرثة شقفا
 واحدا فيكون المسئلة من القسم الثالث واما ثلاثا بان يكون
 مخرج ذلك الفرض اربعة كما اذا اعطى الزوج الربع مع وجود
 البنات او الزوجة مع عدمها فان كان صاحب الربع الزوج
 فان كانت البنات مفردات فالمسئلة من القسم الثالث ايضا
 وان كن زوجة او فرض اخر فيكون مسئلة من يرث عليه
 ارباعا او اخماسا ولا استقامة للمسئلة على شي من

الاربعة والخمسة وان كان صاحب الربع الزوجة بمصورتها
 الاستقامة كما سنذكره واما سبعة كما اذا كان المخرج ثمانية
 فيعطي المرأة ثمانية في سبعة ولا استقامة ههنا ايضا
 لان مسئلة من لا يرث عليه لا يتجاوز الخمسة كما مر ولا
 يمكن ان يستقيم السبعة على عدد اقل من اقل من ثمانية
 يستقيم الباقي من مخرج فرض من لا يرث عليه على مسئلة من
 يرث عليه في هذا القسم الا في صورة واحدة وهي ان يكون
 للزوجات اي لهذا الجنس ولحدا كان او اكثر الربع ويكون
 الباقي بين اهل الرثة ثلاثا كزوجة واربع بنات او سبعة اخوات لام
 فان اقل مخرج فرض من لا يرث عليه اربعة فاذا اخذت الميراث
 واحدا منها بقي ثلاثة وهي ههنا مستقيمة على مسئلة من
 يرث عليه لانها ايضا ثلاثة لان هؤلاء الاخوات لام الثلث وحر
 الجدات السدس فلا اخوات سهران وللجدة سهم واحد في
 هذه الصورة استقام الباقي على مسئلة من يرث عليه
 لكن ليس الجدات الاربعة واحد فلو يستقيم عشر بنات
 مائة فحفظنا عدد رؤوسهم اسدس وكذا نصيب الاخوات
 اشان فلا يستقيم ان عليهم لكن بين عدد رؤوسهم

٤٨	٤	١٤	١	٤
١٤	١	١٤	١	٤
١٤	١	١٤	١	٤
٤٤	٤	٤٤	٤	٤

موافقة بالتصوف في عدد راس الاخوات اليضفة وهو ثلثة
 ثم طلبنا التوافق بين عدد الراوس والراوس فلم تجدنا الاثباتية
 ففرضنا وفق راس الاخوات وهو الثلثة في كل عدد راس
 الجذات وهو اربعة فحصل شي عشر ضربناها في الاربعة التي
 هي مخرج فرض من لا يرد عليه فصار ثمانية واربعين فنضفها
 للمثلة اذ كان للزوجة واحد ضربناه في المضروب الذي هو ثلثي
 عشر فلم يغير فاعطيناها الزوجة وكان الجذات ايضا واحد ضربناه
 في ذلك المضروب فكان ثلثي عشر فكل واحد من ثلثي عشر وكان
 للاخوات اربعة اثنان فرضنا اواقفه فبلغ اربعة وعشرين فكل
 واحد منهن اربعة وان لم يستقيم ما بقي من مخرج فرض من لا يرد
 عليه على مسئلة من يرد عليه فاضرب جميع مسئلة من يرد عليه
 في مخرج فرض من لا يرد عليه في المبلغ اي الحاصل بهذا الضرب
 مخرج فرض من الفريقت اي فريق من يرد عليه ومن لا يرد
 عليه وان لم يكن تصحيح المسئلة بالنسبة الي احادها كالربع جزا
 وربع بنات بنت جد اصل هذه المسئلة على ما سلف من اربعة
 وعشرين لاختلاف الثمن بالتقليد والسدس لكنها اربعة في ثلثها
 الي اقل خارج فرض من لا يرد عليه وهو ثمانية فاذا دفنا ثمانية الي

١٤٤٠	٤٠	٨	٤
٠١٨٠	٠٥١	٤	٤
١٠٠٨	٤٨	٩	٩
٠٤٤٠	٧٠	٤	٤

الزوجة في سبعة فلا يتقيم على الخمسة التي هي مسئلة من يرد عليها
 لان الفرضين ثلثان وسدس لسنها مباينة فيضرب جميع مسئلة
 من يرد عليه اعني الخمسة في مخرج فرض من لا يرد عليه وهو الثمانية
 فبلغ اربعة فلهذا المبلغ مخرج فرضي الفريقت واذا اردت
 ان تعرف كيف كل فريق منها من هذا المبلغ الذي هو مخرج فرضها
 فطريقه ما انا انا اليه بقوله ثم اضرب سهام كل من لا يرد
 عليه من اقل خارج فرضه في مسئلة من يرد عليه فيكون الحاصل
 لضرب لا يرد عليه من المبلغ المذكور وذلك لانا ضربنا اصل
 المسئلة من يرد عليه في اقل خارج فرض من لا يرد عليه فيكون
 الحاصل من ضرب سهام هذه الاقل في المضروب الذي هو ثلثي عشر
 حصته من المبلغ الذي حصل به ضرب هذا المضروب في المخرج الاقل
 على ما هو فيما حققته فيما مضى واضرب ايضا سهام كل فريق ممن
 يرد عليه من مسئلة من يرد عليه من مخرج فرض من لا يرد عليه فيكون
 الحاصل لضرب ذلك الفريق ممن يرد عليه وذلك لان هو كل فريق
 ممن يرد عليه انما هو في الباقي من مخرج فرض من لا يرد عليه بقدر
 سهامهم في المسئلة المذكورة للزوجة من ذلك المخرج واحد فاذا اضربناه
 في الخمسة التي هي مسئلة من يرد عليه كان الحاصل هو خمسة فيكون الزوجة من

الاربعين واللبانة من مسألة من ير عليه اربعة فاذا ضربت فيما نجي
 من مخرج فرض من لا ير عليه وهو سبعة بلغ ثمانية وعشرين ففي
 لهن من الاربعين واللبانة من مسألة من ير عليه واحد فاذا ضربت
 فاذا ضربت في السبعة كانت سبعة وهي الجذات فقد استقام
 بهذا العمل فرض من لا ير عليه وفرض كل فريق من ير عليه وان لم ينقسم
 على اعداد كل فريق فلهذا قل وان انقسم السهم الماخوذ
 من مخرج فرض الفريقين على البعض او الجمع صح المسئلة بالاربعين
 السبعة المذكورة في باب التصحيح في الصورة التي نحن فيها
 كان من الاربعين نصيب الزوجات اربع خمسة فيكون راسهن
 وسراهن مائة فاحذنا مجموع عدد راسهن وكان سهم
 البنت السبع منها ثمانية وعشرين فيبين الراوس والسهم مائة
 فتركنا عدد الراوس بماله وكان سرهم الجذات الست منها سبعة
 وبينها ايضا مائة فاحذنا عدد راسهن باسم ثم طلبنا
 بين اعداد الراوس والراوس الموافقة فوجدنا بين راسهن الجذات
 وراوس الزوجات موافقة ما كنصف ففرضنا ايضا الاربعين في
 الستة فبلغ اثني عشر وهي موافقة لراوس البناء السبع
 ففرضنا ثلث السبع في اثني عشر فحصل ستة وثلاثون

فرضنا هذا الحاصل في الاربعين فبلغ الفا واربع مائة واربعتين
 فمنها تصح المسئلة على اعداد الفريقين ان كان نصيب الزوجات
 من الاربعين خمسة وقد فرضناها في المضروب الذي هو ستة
 وثلاثون فبلغ مائة وثمانين فكل واحدة من الزوجات
 خمسة واربعين وكان نصيب البنت منها ثمانية وعشرين
 وقد فرضناها في ذلك المضروب فصار الفا وثمانية فكل
 واحدة منهن مائة واثني عشر وكان نصيب الجذات منها سبعة
 وقد فرضناها في المضروب المذكور فصار مائتين واثني وخمسين
 فكل واحدة من الجذات اثنان واربعون فان قلت قد
 اعتبر في القسم الثالث المماثلة والمباينة والموافقة بين
 الباقي من اقل مخارج فرض من لا ير عليه وبين اعداد
 راسهن من ير عليه فلم اقتصر في القسم الرابع على المماثلة
 والمباينة بين ذلك الباقي وبين مسألة من ير عليه
 قلت لان الباقي من مخرج فرض من لا ير عليه اما واحد او اثنان
 او سبعة كما سبق تقريرها من ان المخرج اما اثنان واما
 اربعة واما ثمانية ومسئلة من ير عليه اما اثنان او ثلاثة
 او اربعة او خمسة كما سبق تقريرها ولا موافقة اصلا بين

فرضناها

هذه الاعداد وبين تلك بخلاف القسم الثالث اذ يمكن فيه ان يكون
عدد اوس من ير عليه عددا موافقا للباقي من مخرج فرضه لا يرد
عليه موافقا للباقي من مخرج فرضه من لا يرد عليه كما في
المثال الذي سبق ذكره بائنا سمة الجدة المقاسمة مفاعلة
من القسمة ولا قسمة بين الجد والاحق والاحق والاحق والاحق
مذهبي حنفية مع نقلها اليها بالمقاسمة مبني على قول
صاحبه ومن وافقه ما قال ابو بكر الصديق ومن تابعه من
الصحابه رضه كان عباس بن زياد بن عمرو حنفية بن الهادي
وابن سفيان الخديجي وابي بن كعب معا بن جيل وابي
موسى الاشعري وعائشة وغيرهم رضه بنو الايمان والعترة
من الاحق والاحق لا يرثون مع الجد كما لا يرثون مع الجد
بل الجد يثمن جميع المال كلاب وهذا قول الحنفية مع شيخ
وعطاء وعروة بن زبير وعمر بن عبد العزيز والحسن بن سعيد
وبه يفتي عندنا حنفية مع وقل على وابي مسعود وزيد بن
ثابت رضوان الله عليهم جميعا يرثون مع الجد وهو قولهم
مالك والشافعي واما بنو الايمان فيقطعون مع الجد
اجماعا كما تروى علم ان الجد يشبه الاب في جميع اولاد الام

وفي انا

وفي انا اذ زوج الصغير والصغيرة لم يكن لها جنازة اذ بلغا وفي انا
لا ولاية للاخ في النكاح مع قيام الجد في ظاهر الرواية وفي انا
لا يقتل الجد بولد الولد وفي انا حيلة كل واحد من الجانبين ثم
على الاخر وفي عدم قبول الشراة وفي صحة استلام الجدة مع
عدم الاب وفي انا لا يجوز دفع الزكوة اليه وفي انا تصد
في المال والنفس كلاب يشبه الاخ في انا اذ كان حيا ولم
كانت النفقة عليه ما اثنان على اعتبار الميراث كما على الاخ
والام وفي انا لا تقرض النفقة على الجد المعسر كالاخ وفي
وجوب صدقة الفطر للصغير على الجد وفي انا الصغير لا يصير
مسكيا باسلام الجد وفي انا اذا اقر بناخله وابنه محلي لا يثبت
النسب لجد اقرن وفي انا لا يحول لاء نافلته الي موايه كل
ذلك كما في الاخ فلتعارض هذه الاحكام اختلفت العلماء
من الصحابة والتابعين وغيرهم رضه في من مسئلة الجد مع
الاحق وتوقف بعضهم فيما اوقف ابو ج في مسئلة الدر
ودف الختان ولطفال المشركين وامتنع جماعة من الفتوى
في الجد وقال محمد بن سلمة يقضي بها بالاصلاح وقال محمد بن
فضل البخاري وفي يدفع اليه التدن الذي اختلف عليه الفقهاء

ويصطح عن الباقي ثم ان اباه حنفية ربح اخاه رقبلا اي كبرج لانه ثبت
على قوله لم يخلف الوارثه وقدر روي عن عبيدة السلماني
انه قال حفظت عن عمر رضى في الجد سبعين قضية يخالف
بعضها بعضا وفي رواية ان عمر رضى خطب الناس فقال
هل راي احد منكم النبي صلى الله عليه وسلم قضى للمجد شيئا فقال
رجل رايته حكم للمجد بالسدس فقال مع من كان من الورثة
فقال لا ادري فقال لا دريت ثم قام اخر فقال رايته قضى
للمجد بالثلث فقال مع من كان من الورثة فقال لا ادري
قال لا دريت وعلى هذا الويتود شذذات بالنصف
ورابع بالجمع ثم ان جمع الصحابة في بيت ليتفقوا في الجد عوقل
ولقد فسفت حنيفة من السقف فتقروا مذعورين فقال
ابي الله ان تجتمعوا في الجد على شيء والدليل على ما اختار
ابو حنيفة ما نقل عن ابن عباس رضى الله عنه قال لا ينبغي ان يترك
زيد يجعل ابن الابن ابنا ولا يجعل اب الاب ابنا ومفاهات
الاصصال والقرب من الجانبين يكون على صفة واحدة فاذا
مات الجد قام ابن الابن مقام الابن في جيب الاخوة فكذلك
اذا مات ابن الابن ينبغي ان يقوم اب الاب مقام الاب في جيب الاخوة

واعلم

واعلم ان عليا وابن مسعود وزيد بن ثابت رضى بعد اتفاقهم على
لقريش الاخوة مع الجد اخلفوا في كيفية القسمة فذهب علي الى
على انه يقاسم الاخوة ما لم ينقص حظ من السدس فاذا
انقص يعطى السدس لان الاب لا ينقص حقه ويحظ من السدس
فاذا كان معه اخوان لاب وام او ثلثة او اربعة فالمقاسمة
خير له واذا كانوا ثمانية فالمقاسمة والسدس سواء وان كان
نواستة كان السدس خيرا له وايضا بنو العلات لا يعده
في القسمة عنده فاذا كان الجد مع الاخ لاب وام واخ لاب
كان المال لصفين بينه وبين الاخ من الابوين وايضا الجد
عنده لا يصب لاهوات المنفردات اصلا بل يكون الاخ
عنده صاحبة فرض فاذا كانت معه اخت لاب وام واخت
لاب فلا ولي لنصف المال والثمانية سدس وللمجد الباقي
وذهب ابن مسعود رضى الى ان الجد يقاسمهم ما لم ينقص حظهم
الثلث وافق فيه زيد رضى وان بنو العلات لا يقسمهم في
المقاسمة مع بني الاعيان وافق فيه عطاء رضى وان الاخوات
المنفردات ذوات فروض مع الجد كما عند علي رضى وقد حفظ
صاحب الكتاب قول زيد المذكور لان ابا يوسف ومحمد اختلفا في

القسمه قوله دون قوله وابن مود رضى ومن رسم المفق انه اذا
 كان ابو خيفة في جانب وصاحبه في جانب كان مختار في اختيار ابي
 القولين شاء ففضل قول زيد تنصير ص على جلية قولها فذلك
 قال وعند زبدى ثابت للمجد مع بني الاعيان والقلا افضل الزم
 من المقاسمه ومن ثلث جميع المال اذا لم يختلطهم ذووهم
 وتفسير المقاسمه ان يجعل المجد في القسمه كاحد الاخوة
 فيقسم المال بينه وبين الاخوات المذكور كل حظ الاثني
 ويجعل نصيبه من الاخوة كنصيب واحد منهم وذلك لان نصيبه
 الاب من جهة ولنصيبه الاخ من جهة اخرى فوترنا عليه
 حقه من الشرايين فجعلناه كالاب في حجب الاخوة لام وكان
 في نسبه الميراث ما دامت المقاسمه خير له فاذ لم يكن جده
 اعطاه ثلث المال لان مع الاولاد يرث السدس ومع الاخوة
 ايضا عفى ذلك وايضا اذا قسم المال بين الابوين فلام
 الثلث والاب الثلثان وهما في الدرجة الاولى لما كان المجد
 والجدة في الدرجة الثانية وكان للجدة السدس كما كان المجد
 ضعفه اعني الثلث فاذا كان مع الجدة اخ واحد اخذ
 بالمقاسمه نصف المال فبني خير له من الثلث فاذا كان

اخوان

اخوان فهما متساويان واذا كان معه ثلث اخوة فالثلث خير له
 لان نصيبه بالمقاسمه ربع واذا كان معه اختان لا ربع
 او ثلث اخوة فالمقاسمه احدى له وان كان معه اربع اخوات
 فربع والثلث سوله وان زادت الاخوات على ربع كان الثلث
 خير له وبنا العلاقات يدخلون في القسمه مع بني الاعيان
 عيان اضرا للمجد فاذا اخذ المجد نصيبه فبنو العلاقات
 يخرجون من البين خائبيين بغير شيء والباقي من المال
 بعد نصيب المجد لبني الاعيان يتقاسمون فيما بينهم للمذكر مثل
 حظ الانثيين وذلك لان بني العلاقات يرثون مع المجد
 اذ عدم بنو الاعيان ولا يرثون معهم فلا بد من اعتبارهم في
 حق المجد واعتبار سقوطهم في حق بني الاعيان فيعدون
 في القسمه تقديرا لنصيب المجد ولديا اخذون شيئا
 ونظيره ان يخلق امثاوا بخلاف وام واخا لاب فلام السدس
 اعتبارا للخوف من الاب في حجبها لكونه وارثا مع باقي الجملة مع انه
 محبوب ههنا بالاخ من الابوين فاذا كان مع المجد اخ لاب ولم
 واخ لاب فالمقاسمه وثلث المال سوله فلام الثلث وللأخ
 من الابوين الباقي وخرج الاخ لاب خائيا وان دخل في الحسب

١٥	١	١
٠٣	٠	٠
١٠	٠	٠
٠٠	٠	٠
٠٥	٠	٠

شقيق
 اخو
 جد
 شقيق
 جد
 شقيق
 جد
 شقيق
 جد

ولو فرضنا بالاختلاف لاب اخت لاب كانت المقاسمة خير الجدة
 يكون المسئلة من خمس فليجوز لها والباقي وهو ثلثة للآخر من الاب
 بون ولا شيء للاخت من الاب لان بني العلات يخرجون من بين
 خائمين بغير شيء الا اذا كانت من بني الاعيان اخت واحدة
 فانها اذا اخذت فرضا اي مقدار فرضا اعني نصف المال
 بعد نصيب الجدة فان بقي شيء بعد مقدار فرضا قبل نصيب العلات
 والا اي وان لم يبق شيء بعد مقدار فرضا فلا شيء لهم وانما
 قلنا مقدار فرضا لان الاخوات لاب ولم اولاب يصيرن عضة
 مع الجدة عند زيد فلا يبقى لهم فرض عند الابي المسئلة الاكثر
 كما استقف عليه لكن حظ الاخت لاب ولها اذا كانت واحدة
 لا يزيد على نصف المال ولا ينقص عنه مع وجود بني العلات
 تأخذ مقدار فرضها كاملا الا يري انه لو كان مكان الجدة
 فرض سوي البنا وبناات الابن لاخذ صاحب الفرض فرضه وكان
 للاخت من الابون نصف المال فان بقي شيء كان لبني العلات
 فكذا يكون لها نصف المال مع الجدة فان بقي شيء كان لهم وذلك
 كجدة واخت لاب وم وحينئذ لاب نصيبنا المقاسمة خير الجدة لانها
 تجعل كل واحد في المسئلة خمس اخوات فلجوز لها ان يبق لث

سهم

اسهم فلاخت من الابون نصف المال وهو ثلثان ونصف فانكرت
 المسئلة فضرناها في مخرج النصف صارت عشرة فلجوز رابعة
 للاخت من اب ولعشرة في سهم واحد لا ينقسم على الاختين
 فضرنا عدد حوا في العدة ما بالخاصل عشرين فضا يصح المسئلة ظلاله
 ثمانية للاخت من الابون عشرة وللأختين لاب اشان والي
 ما فضلناه اشان بقوله فيبقى للأختين للاب عشر المال وبقوله
 عشرين ولا في يصح المسئلة ان تقول للجدة سهمان وكل اخت
 سهم واحد ثم ان الاخت من الابون تسترد من الأختين ما يتم به
 نصف المال وهو سهم ونصف فيبقى للأختين لاب نصف سهم
 فكل من خارج فوضع الكسب الربع فضرنا مخرج في اصل المسئلة
 وهو خمسة صارت عشرين هذا مثال ما يبقى لبني العلات
 شيء واما مثال ما لا يبقى لهم شيء بعد اخذ الاخت لاب ثم
 فرضا فقد ذكره بقوله ولو كان في هذه المسئلة اخت
 واحدة لاب مكان الأختين لاب لم يبق لها شيء وذلك لان
 الجدة اخذت بها بالمقاسمة نصف المال وهو خير من ثلثه فيبقى
 نصف آخر وهو للاخت لاب وم ولم يبق للاخت شيء وكذلك الحال
 اذا كانت من بني الاعيان اختان فضا عد فان كان الثلث لاب

خير له من المقاسمة أو ساوياً أخذ الجدة الثلث وكان الثلثان
نصيب الأخوات من الأبوين وإن كانت المقاسمة خير له أخذ
ما زاد على الثلث فيبقى من المال ما هو أقل من الثلثين لتلك
الأخوات فظهرت على التقدير الأول مقدار فرضين وهي النصف
أقل منه فلم يبق لغير العلات شيء على التقديرين وإذا اختلف
أي بالجدة والأخوة من الأعميان أو العلات أو غيرها في صورة المقاسمة
كما مر ذكرهم فليأخذ هذا الفضل الأمور الثلاثة بعد فرض
ذوي النعم أي يدفع إلى ذي سهم سهمه ثم يعطى الجدة ما هو أقل
الأمور الثلاثة التي من المقاسمة المذكورة تأخذ الثلث
ما يبقى وسدس جميع المال وذلك الأفضل أمّا المقاسمة
كزوج وجدة فإن المسئلة من ثلثين لزوج والنصف
ولحدهما الزوج والأخ والجدة والأخ مناصفة ولا يتقسم علمها
عدها في أصل المسئلة حصل أربعة فلزوج اثنان وكل واحد
حده من الجدة والأخ واحد فقد حصل له بالمقاسمة ربع جميع
المال وهو أفضل من سدس وكذا من ثلث ما يبقى هي ثلاثة
سدس كل المال البقية وأما الثلث ما يبقى بعد فرض ذوي النعم
كجدة وجدة وأخوين وأخت فالمسئلة هي ثلث الجدة لذوي

فيبقى

فيبقى خمسة ولا تترك لها فرض بما يخرج الثلث في السنة صار ثمانية عشر
فللمجدة ثلثة ويبقى خمسة عشر ثلثاً وهو خمسة للجد والباقي من ثمانية عشر
فكل من الأخوين أربعة وللأخت اثنان وإنما كان ثلث ما سبق
هنا أفضل من المقاسمة لأن المسئلة على تقديرها من ستة
أي للمجدة ولحدهما فيبقى خمسة فإذا جعلنا الجدة كاخ كان هو مع
الأخوين والأخت كسبع أخوات ولا استقامة للخمس على القيمة
بل بينهما ثمان فرضاً عدد الرؤوس وهو السبعة في أصل المسئلة و
هو السنة فحصل اثنان وأربعون فللمجدة من السبعة فيبقى خمسة
وثلثون فكل واحد من الجد والأخوين عشرة وللأخت خمسة
وللأخت في أن خمسة من ثمانية عشر أفضل من عشرة من ثمانين
وأربعين وكذلك ثلث ما يبقى في هذه الصورة أفضل من
سدس جميع المال لأن المسئلة على هذا التقدير أيضاً من ستة
فكل واحد من الجد والأخت من واحد فيبقى أربعة بين الجد
والأخوين وهم خمس أخوات فلا يتقسم الأربع على بل بينهما
ثمانية فإذا ضربنا الخمس التي هي عدد الرؤوس في الستة خرج
ثلاثين فكل واحد من الجدة والأخت أربعة وكل
واحد من الأخوين ثمانية ولا شبهة في أن خمسة من ثمانية عشر

افضل من خمسة وثلاثين واما من جميع المال كجد و جد و بنت
 واخوين فاصل المسئلة من ستة لاجتماع النصف والتمس فقلت
 نصفها وهو ثلاثة والمجد سدها وهو واحد فيبقى السهمان
 فان قاسم الجدة الاخوين كان له ثلث السهمين اعني ثلثي سهم
 واحد فان اعطياه ثلث ما يبقى كان له ايضا ثلثي سهم واحد
 واذا اعطياه سدها جميع المال كان له سهم تام فالتمس
 خير له وح يبقى للاخوين سهم واحد لا يتبقم عليهم فاذا
 ضربنا عدد راسها في الستة بلغ اثني عشر ومنه انقص
 المسئلة واذا كان ثلث الباقي خيرا للمجد والباقي ثلث
 صحيح فاضرب بخارج الثلث في اصل المسئلة كما صرنا في المسئلة
 المذكورة لافضل ثلث ما يبقى في المقاسمة وسدس كل
 المال حيث ضربنا الثلث في الستة فصار ثمانية عشر ومنه
 منه المسئلة فان تركت زوجا وتا وحدا واما وختا ابنة
 اولاد فالتمس خير للمجد ونقول المسئلة لثلاثة عشر ولا في
 للاخت هذه المسئلة من اثني عشر لاجتماع النصف والربع
 والتمس وما سلف ونقول لثلاثة عشر لان البنت اخذت
 النصف من اثني عشر وهو ستة والزوج ياخذ الربع وهو ثلاثة

والجد لخمسة

وللمجد ياخذ السدس وهو ثلثا فيبقى الام واحد ولا يتطامن اثنين
 لان حق الام السدس فيكون على اثني عشر واحد اخر نصيب لثلاثة
 عشر ولا شيء للاخت لانها نصيب عصبته مع اثنتان
 وكذا مع الجدة واذا عالت المسئلة لم يبق للعصبة شيء واما
 اذا اخذ الجدة السدس فبالفرضية لانا قصوت واما كان
 سدس جميع المال خيرا له لانه حينئذ ياخذ اثنين
 من ثلثة عشر وعلى تقدير المقاسمة اذا اخذ الزوج الربع
 من اثني عشر والبنت النصف والام السدس يبقى للمجد
 والاخت واحد فيجعل الجدة كاختان فيكون مع الاخت ثلث
 اخوة ولا ينقص للواحد من الثلثة فنضرب الثلثة في
 اثني عشر فيحصل ستة وثلثون فقلت ثمانية عشر والزوج
 ستة والام ستة يبقى ثلثة فللمجد اثنان وللخت واحد
 هذه وكذا الحال على تقدير اخذ ثلث ما يبقى ان الباقي
 وهو الواحد لا يوجد ثلث صحيح فيضرب بخارج في اصل
 المسئلة ايضا بلغ ستة وثلثون ومن المعلوم ان اثنين
 من ثلثة عشر خيرا منها من ستة وثلثون فان قلت هذه
 المسئلة من المسائل التي كان السدس فيها خيرا للمجد والمقام

وثالث ما بقي فلما ذكرت ههنا ولم نقصر على المثال الذي مته
 قلت في ذكرها فائدة اخرى وهي ان الاختلاف وام
 اولاد وان لم تكن محجوبة بالمجد لكنها لا توث معه في بعض
 مسائل العارض كما في هذه المسئلة التي نحن فرافان كون
 السدس خيرا له اي للمجد اقتضى ان يجعل الجدي صاحب فرض
 وقد عالت المسئلة بالفروض التي اجتمعت فيها من اثني عشر
 الى ثلاثة عشر فلم يبق شي للاختلاف التي صارت عضة مع اب
 والمجد كما عرفت وسيا لك مزيد توضيح لهذا الكلام واعلم ان
 مزيدين ثابت لا يجعل الاختلاف ولم اولاد صاحبة فرض
 مع المجد بل جعلها معه عضة الا في المسئلة الاكاديمية فانه
 يجعلها صاحبة فرض مع المجد وفي زوج وام وجد وخت
 لاب وام اولاد فلزوج النصف وللأم الثلث والمجد
 السدس وللأخت النصف ثم يضم المجد نصيبه الى نصيب
 خت فيقسم مجموع النصيبين للذكر مثل حظ الانثيين
 وذلك لان القاسم خبز لخدم السدس وثالث الباقي هذه
 المسئلة اصلها من سنة لا يجمع النصف والثلث والسدس
 وتقول الى تسعة اذ للزوج من الستة ثلثه وللأم ثلثان

وللمجد السدس فلم يبق للاختلاف شي فزاد في المسئلة نصف فرضا تسعة
 فللمجد واحد وللأخت ثلثا ثم يخرج النصيبين اربعة فنقسمها على
 المجد والأخت للذكر مثل حظ الانثيين ولا استقامة في القسمة
 لان المجد منزلة الاختين ولا يستقيم اربعة على ثلاثة فيضرب
 الثلاثة التي هي عدد الدواوين في المسئلة وعولها اربعة التسعة فيحصل
 سبعة وعشرون واليه اشار بقوله وتقع من سبعة وعشرون
 فلزوج منها تسعة وللأم ستة وللمجد ثلاثة وللأخت تسعة ثم نضم
 نصيب المجد الى نصيب الأخت فيصير اثني عشر فيقسم بينهما كما مر
 فللمجد ثمانية وللأخت اربعة وقد جعل زيد ههنا الأخت ابتداء
 صاحبة فرض كيلا يخرج من الميراث بالكلية وجعلها عضة بالآ
 خري كيلا يزيد نصيبها عن نصيب المجد الذي هو كالآفة فان
 قلت لم يجعل الأخت في المسئلة المتقدمة صاحبة فرض
 وهو جود البنت بخلافها في المسئلة الاكاديمية اذ لا مانع فيها
 من جعلها كذلك قبل اهل غرض الشيخ من ايراد المسئلة المتقدمة
 الثانية على ان زيد اذ لم يجد في تلك المسئلة بدام خت
 الأخت بناء على ان السدس خبز للمجد تركب عن مانا ولم يجعل
 صاحبة فرض في الجود البنت واما في الاكاديمية فلا ضرر في وضعها

لأنه يمكن جعلها صاعقة فرض فيها فلما أعطاهما فرضها رأيي فيها
 أكثر من نصيب الجدة وأما الخلط والقسم على الوجه الذي عرفت
 سميت هذه المسئلة الكرية لأنها واقعة في مرات من بني الكدر
 فانها ماتت وخلفت أولئك الورثة المذكورة وأبوه علي بن زيد
 مذهبه فيها نسبت إليها وقيل إن شخصاً من هذه القبيلة
 كان يحسن مذهبه يزيد في الفروض فكله عبد الملاء من
 مروان عن هذه المسئلة فاحطاً في جوابها نسبت إلى قبيلته
 وقد يقال أنها تدرت على أصحاب الفرائض أو كذا الجدة
 على الأخت يضرها وأهل العراق يمتونها الغراء لشرتها
 فيما بينهم ولو كان مكان الاختلاف أوختان فلا عول ولا
 الكرية أماته إذا كان مكافضاً ففلا عول فلا عول سدس
 جميع المال خير للمجد والمسئلة من ستة يكون السدس الباقي
 بعد نصيب الزوج والام للمجد بالفرض إذا لا ينقص عنه عن السدس
 إجماعاً ولا شيء للاخ كما لم يكن شيء للأخت في المسئلة
 المتقدمة التي علمناها وأعطنا الجديها السدس ولا الكرية
 أيضاً لأن الاخ عصبه لا يمكن لزيد جوده صاعقة فرض فاضطر إلى
 حرمانه بخلاف الأخت في الكرية كما سبق تقريره وتما إذا

كان مكاناً افتتان فلا عول أيضاً فلا تمها تودان الازم من المثلث
 إلى السدس والمسئلة من ستة للزوج ثلاثة وللأم واحد وللجد نصف
 واحد فبقى للاختين واحد لا يتقدم عليهما نصيباً عدد راسها
 في أصل المسئلة بلعاشني عشر فرضاً نصيب المسئلة بخلاف الكرية
 إذ لم يبق فيها للأخت شيء فوجهها يقال عول الوجه الذي عرفت
 سابقاً فلا الكرية لأن أصول زيد ههنا مستقيمة ههنا
 بالبيان مسخمة هي معاهدة من الشيخ بغير النقل والتحويل والمراد
 بها ههنا أن ينقل نصيب بعض الورثة بموت قبل الفقة إلى من
 يرث منه وإليه أشار بقوله ولو صار بعض الأبناء ميراثاً
 قبل الفقة فنقول إن كذا ورثة الميت الثاني من عدد من ورثة
 الميت الأول ولم يقع في الفقة لغيره فانه يقسم المال
 قسم واحد إذا لا فائدة في تكرارها كما إذا تكرر بين وناة
 من مرات واحدة ثم ماتت أحد البنات ولا وراثتها
 سوى تلك الاخوة والاختات لأب وأم فانه يقسم مجموع
 التركة بين الباقيين للذكر مثل حظ الأنثيين فصار لزيد
 كما كانت تقسم بين الجميع كذلك فكانت الميت الثاني
 لم يكن في البيت وإن وقع تغير في الفقة بين الباقيين كما

10	14	
0	16	ن
9	18	م
8	20	ام
7		
6	اب	
5	ام	

هفت فزونی

ههنا بمنزلة اصل المسئلة هناك والتصحيح الثاني ههنا بمنزلة
 راوس القوم عليهم ثم وما في يد الميت بمنزلة مهامهم من اصل المسئلة
 ففي صورة الاستقامة تصحح المسئلان من التصحيح الاول كما اذا لما
 التزوج في المثل المذكور عن امه وابوين على ما ذكر في الكتاب
 وذلك على المسئلة الاولى دوت لان اصلها اثني عشر لحيث
 البع والنصف والتدريس فاذا اخذ الزوج منها ثلثة واثنت
 سنة والام اثني بقى منها واحد يجب مرة على البت والام بقدر
 سهامها فاذا اردت المسئلة التي اقل خارج فرض من لا يرث
 عليه صارت اربعة واذا اخذ الزوج منها واحد بقى ثلثة فلا
 يتحقق على الاربعة التي في سهام البنت والام بل هما مائة
 فنصيب هذه السهام التي هي بمنزلة الراوية في ذلك
 الاقل فيحصل ستة عشر فلزوج منها اربعة والبنت خمسة
 وللأم ثلثة ثم تلك الاربعة التي للزوج مستقيمة على رتبة
 المذكورين فلزوج خمسة واحد منها ولامة ثلث ما يبقى وهذا
 ايضا واحد ولا يية اثنان فاستقام ما كان في هذا الزوج
 من التصحيح الاول على التصحيح الثاني وصحت المسئلان من التصحيح
 الاول وان لم ينقسم ما في يد من التصحيح الاول على التصحيح

الثاني فانظر ان كان بينهما موافقة فاضرب وفق النصيب الثاني
 في جميع النصيب الاول على قياسي ما في باب النصيب من انه ان
 انكسر هاهنا طائفة واحدة عليهم وكان بين سهامهم واولاهم
 موافقة يضرب وفق عدد الراوس في اصل المسئلة فكذا ههنا
 يضرب وفق النصيب الثاني الذي هو بمنزلة الراوس ههنا
 في النصيب الاول القائم ههنا مقام اصل المسئلة فيحصل ما في
 منه المثلثان كما اذا ماتت البنت ابنتي ذلك المثال وخلفت
 كما ذكرنا بين بنتا وجمعة فان ما في يدها من نصيب الاول نعمة
 ونصيب مثلها سنة وبنهما موافقة بالثالث فيضرب ثلث
 السنة وهو ثلثان في ستة عشر والمبلغ وهو ثلثان والاول
 يخرج المثلثين فمن كان سهام من ستة عشر اعني ورثة البنت
 يضرب هاهنا ثلاث في دفوسلة البنت وهو ثلثان فيكون
 ما حصل نصيبه ومن كان سهامه من ستة اعني ورثة البنت
 الثاني يضرب هاهنا في وفق ما كان في يد البنت الاول
 وهو ثلاثة فما حصل كان نصيبه وقد كان لام الميراث الثلاثة
 من ستة عشر نصيبها في ثلثين تبلغ ستة ههنا وكان للزوج
 منها اربعة من ستة عشر نصيبها في اثنين يحصل ثمانية في

فهي متقيمة على ورثته فلزوجه نصيبها سهمان ولامه اربعة
 ولامته سها في ثلث ما بقي ايضه وان ضربنا نصيبه ورثته
 مع ستة عشر في ذلك الوقف لم يخرجنا كمال وكان لكل واحد
 من ابني البنت سهمان من مسئلتها وفي السنة فاذا ضربنا ههنا في الثلاثة
 صارت ستة في ثلثه وكان لثلاثهم مسئلتها سهم واحد فاذا
 ضربته في الثلاثة كان ثلاثة في ثلثها وكان لثلاثهم
 مسئلتها ايضهم واحد يضرب في ثلاثة في ثلثها باعتبار
 كونها اما من ثمانية او اربعة من اثنين وثلاثين في يد البنت
 هيئذ نعمة وان كان بينهما اي بين ما في يد من النصيب
 الاول وبين النصيب الثاني مباينة فاضرب كل النصيب الثاني
 في كل النصيب الاول على قياسي ما ذكر في باب النصيب على
 تقدير المباينة بين راوس الطائفة وبين سهامهم كما اذا
 ماتت في تلك المثال الجدة التي هي ام الميراث المتوفات
 اولاد وخلفت زوجا وحيون فان ما في يدها نعمة كما عرفت
 انقاد نصيب مثلها اربعة وبين النعمة والاربعة مباينة
 فاضرب الاربعة في النصيب الثاني اعني الاثنين والثلاثين
 يبلغ مائة وثمانية وعشرين وهي جميع المسئلة فمن كان نصيب

من الاثنين والثلاثة يضرب نصيبا منها في الاربعة التي هي مسئلة
الحبة ومن كان له نصيب من الاربعة يضرب نصيبا منها في جميع
ما كان في يد الحبة وهي السعة فتقول قد كان لا مخرج مات
ثانيا وهو زوج الميت الاول هان من الاثنين والثلاثين
فاذا ضربا حيا في الاربعة يبلغ ثمانية فحيها وكان لابيها
منها اربعة تضربها في الاربعة بتبلغ ستة عشر فحيها
وكان لامه سهمان فاذا ضربتهما في الاربعة صار ثمانية
فحيها وكان لكل واحد من ابنيها مات ثالثا وهي
بنت الميت الاول ستة من ذلك العدد المذكور فاذا
ضربتهما في الاربعة بتبلغ اربعة وعشرين فهي لكل واحد
منهما وكان لنتها ثلاثة من ذلك العدد فاذا ضربتهما
في الاربعة بتبلغ اثني عشر فحيها وكان لزوج من مات
رابعا وهي الحبة المذكورة في الاربعة التي هي مسئلتها
سهمان فاذا ضربتهما في السعة التي كانت في يدها نصير
ثمانية عشر فحيها وكان لكل واحد من اخوتها من مسئلتها
سهم واحد يضربه في السعة فيكون سبعة فهي لكل واحد
منها فالبلغ الحاصل من كل واحد من الضربين على تقدير

الموافقة

الموافقة والمباينة خرج المثلين وما اندرج فيهما اذا اذنت
ان تعرف نصيب كل واحد من الورثة من تلك المبلغ على قياس ما ذكر
في معرفة انصبا الورثة من التصحيح فساهم ورثة الميت الاول
من تصحيح مسئلة يضرب في المضروب اعني في التصحيح الثاني
على تقدير المبانية او في وقفة على تقدير الموافقة فيكون الحاصل
من ضربهم كل واحد منهم في هذا المضروب يضربه من المبلغ
المذكور كما قرناها لك فيما فصلناه في مثال التوافق والبيان
والتي فيه ان التصحيح الثاني وقفة ههنا بمنزلة المضروب
في اصل المسئلة ثم ساهم ورثة الميت الثاني من تصحيح مسئلة
يضرب في كل ما في يده على تقدير المبانية او في وقفة على تقدير
الموافقة فيكون الحاصل من ضربهم كل واحد منهم بما ذكره في
من ذلك المبلغ كما بنيت عليه فيما فصل سابقا وذلك لان حق
ورثة الميت الثاني هو فيما في يدها من ساهم كل منهم مضروب في واث
ما من الورثة قبل القدر او مات رابع او خامس منهم قبلها فاجعل المبلغ
اي مبلغ الذي خرج من المسئلة الاولى في مقام تصحيح المسئلة الاولى
ويعمل المسئلة الثالثة المنقلة بالميت الثالث مقام المسئلة الثانية
في العمل كان الميت الاول والثانية صار ميتا واحد نصيب الميت الثالث

ميتا ثانيا ثم عمل في الرابعة والخامسة كذلك الجيد المحمية فانه لما
 صار يصحح الميت الاول والثاني والثالث تصيحها واحدا صاروا كلهم
 ميتا واحدا بقصر الميت الرابع ميتا ثانيا وكذا الحال اذا صار يصحح الميت
 من الموت تصيحها واحدا كما لو عجزت ميت واحد صار الخامس
 ميتا ثانيا وهكذا الى ما ينال حتى ان المصريح لم يذكروا في اصل
 باب المناجحة الاستقامة والموافقة والمباينة وضع المثلة
 مشتملة على ورثة ثلاثة وعبر في موتهم الترتيب جعل موت الاول
 منهم مثالا للاستقامة وموت الثاني مثالا للموافقة وموت
 الثالث مثالا للمباينة فان قلت قد عجزت هذه الاحوال الثلاثة
 بين الميت الثاني وبين تصيحها فكيف رد مثال الموافقة
 بين الميت الثالث وبين تصيحها ومثال المباينة بين نصيب
 الرابع وبين تصيحها قلت قد عرفت انه لما صار يصحح الميت الاول
 والثاني تصيحها واحدا صار عجزت ميت واحد صار الميت الثالث
 ثانيا وعسى هذا القياس قال الرابع والخامس وما بعدهما فالجواب
 ان يورد لكل من تلك الاحوال مثالا على حدة يكون فيه الميت الثاني
 ثانيا حقيقة وقد استغنى رعا الترتيب في موت تلك الورثة عن يرد
 مثال الخلل الثالث والرابع وقد قيل في نقد المناجحة قد يكون

تفان

بتعاقب موت الورثة من الميت الاول عن ورثة اخوي كما ذكره
 وقد يكون بين الوارث الثاني من الوارث الاول كما اذا مات
 الزوج في المثال المذكور ثم وابون على ما ذكره ثم ماتت هذه
 المرات عن ورثة كالاولاد والاهوات او غيرهما قبل القسمة
 ابية فيكون الحال هو ما قلنا في عي قيان ما ذكره في الكتاب
 اذا فرق في العمل بين الميتات المتقدمة في مرتبة ولفظ
 من الارث بينهما في مراتب متقدمة كما ذكر الشيخ وآف
 بما قصده لا يقال كيقض منه ايراد المثال قبل ان يذكروا اصل
 في المناجحة لانا نقول ذلك مثال الصيرورة لبعض الابناء
 ميتا قبل قسمة فلذلك قدمه ثم شهد الاصل الذي يستخرج
 به الاحكام المتعلقة بذلك المثال **باب ذوى**
الارحام ٢ هو كل قريب ليس بنصيبهم اي ذوي
 فرض مقدر في كتاب الله تعالى او سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم
 او اجماع الامة ولا عصبة يخرج المال عن الاقارب ثم الظاهر ان يقول
 ذوا الرحم هو كذا نزل الواو وتوجيهها انها للطف على الجنان ان
 اي هذا باب ذوى الارحام وذوا الرحم فلا حاجة الي ما قيل من ان الميراث
 لا يخرج من فرعائه الى بناد او جدها فغيره من النسب الى العاقبة لا عام

هو في اللغة يعني ذوي الرحم
 مستقفا من قوله تعالى

علا الدين السمرقندي في درقين فاستحسنها واخذ في تصنيف
 هذا الكتاب شرعا لها وكان القاني قد جعل فيها الورثة ثلاثا اقسام
 فيه اقسام الفرائض ثم عطف عليه العصبية ثم عطفه والرحم فقال
 وذا الرحم وهو كل قريب لم يفرض له سهم مقدور ولم ينقص نصيب
 الكتاب لما وصل الى هذا الموضع قد رتبك الواو في الشرح
 تصديق الكلام بالباب ولا يذهب عليك ان هذا يقتضي بآرد
 يقتضي وهو واو في كتابه ثلاث الفرائض مع فوائد
 الثانية في اكثر النسخ ههنا وقد نقلا لاولي ايضا في
 كثير منها كما هو لاولي كان عامة الصحابة رضي الله عنهم اجمعين
 اكثرهم كبر وعلم ودين معروفاً وابي حنيفة بن حرام ومعاذ بن جبل
 وابي الدرداء وابن عباس في رواية عنه مشهورون وغيرهم رضي الله
 عنهم اجمعين برتبوا توريث ذوي الارحام وتابعهم في ذلك
 من التابعين علقم وابراهيم وشريح والحسن وابن سيرين وعطاء
 ومجاهد بن جبر ونحوهم ابوها ابوها ابوها ابوها ابوها ابوها ابوها
 تابعهم همهم وقال زيبين ثابت رضي الله عنهما في رواية
 شاذة لا يورث لذوي الارحام ويوضح المال عند عدم اهل الفرائض
 والعصبة في بيت المال وتابعهما في ذلك من التابعين سعيد بن المسيب

وسعيد بن جبير

وسعيد بن جبير رضي الله عنه قال مالك والثوري مع ابي
 الناقون ذكر في آية الموارث لهن نصيب في الفروض والعصاة
 ولم يذكر لذوي الارحام شيئاً ولو كان لهم نصيب لآيته وما
 كان ترك استناداً بآية عليه السلام لما استخرج من
 ميراث العمة والخالة قال عليه السلام لعن في جبريل عليه السلام
 ان لا يثنى لها ولنا قوله تعالى واولوا الارحام بعضهم اولى
 ببعض في كتاب الله تعالى فاذ معناه كما مر بعضهم اولى ميراث بعض
 فيما كتب الله وحكم به لان هذه الآية نسخت التوارث
 بالمالات كما كان في ابتداء قدم مع المدينة فما كان لولي
 الموات والموت في ذلك الزمان صار معروفاً لذوي الارحام
 وما بقي عندنا من ارب مولى الموات صار متاخراً عن ارب
 ذوي الارحام كما بنهت عليه فيما سلف فقد شرع الله لهم
 الميراث فلا هل بين ذوي الرحم له فرض ونصيب وبين
 ذوي الرحم ليس له شيء منها فيكون ثانياً لكل هذه الآية
 فلا يجب تقصير كلهم في آية الموارث وايضا روي ان رجلاً
 ربي بسهم لي سهل بن خيفة فقتله ولم يكن له وارث الا
 خاله فكتب ابو عبيد بن الجراح الى عمر رضي الله عنه فاجاب بان يكتب مع

في ذلك

قال الله ورسوله مولي من لا مولي له والخال وارث من لا وارث له
لا يقال المقصود بمثل هذا الكلام التقي دون الابنات لقوله الصبر
حيلة من لا حيلة له والصبر ليس بحيلة فطاعة قبل من كان وارث
لخال فلا وارث له لانا نقول صدر هذا الحديث ياتي عن هذا
المعنى بل نقول بان الشرع بلفظ الابنات وارث
التقي يورثني الى الابن فلا يحز من صاحب الشريعة الكا
عنا وايضا لما مات ثابت بن الدقاع قال لم يقسم
هل تعرفون له نسبا فيكم فقال الله كان فتى فبنا غريبا
فلا تعرف له الابن اخنته هو ابو لباية بن عبد المعز فمل
رسول الله مع ميثه له والتوفيق بين ما رويناه موافقا
للقراء وبين ما رويتموه على ما قبل نزول الآية الكريمة او
تحمل على ان القصة والخالة لانثان مع عصته ولا مع ذي
فرض يرت عليه فان الرقة على ذوي الفروض مقدم على نوب
ذوي الارحام وان كانوا يرثون مع من لا يرثون كالتزوج
والرقة وذوي الارحام اصناف اربعة الصنف الاول
ينتمي اليه نسبه الميت وهم اولاد البنات وان سفوا
ذكورا كانوا واناثا واولاد بنات الابن كذلك والصنف

الثاني ينتمي اليه الميت وهم الاجداد والتا قطنون اي الفاسدون
وان علو كابلهم الميت وابك امهم والمجذات التا قطات اي
الفاسدات وان علون كام ابام الميت وام ام ابام والصنف
الثالث ينتمي اليه ابوي الميت وهم اولاد الاخوات وان سفوا
كان تلك الاولاد ذكورا واناثا وسواء كانت الاخوات لاب
وام اولاد اولاد وبنات الاخوة وان سفوا سواء كان
الاخوة من الابوين او من احدهما وبنو الاخوة لام وان سفوا
واما اطلاق الاخوات والاخوة في المتأين السابقين ليتا ولا
جميع اقسامهما كما ذكرنا وفي الاخوة همنا بقوله لام لان بني
الاخوة لاب وام اولاد من العصبة ولذلك لم يمكنه ان يختص
العبارة بان يقول واولاد الاخوة كما قال وهم اولاد الاخوات
والصنف الرابع ينتمي اليه الميت وهما اب الاب واب الام او
جدتيه وهما ام الاب وام الام وهما الاعمام لام والعمات
على الاطلاق فانهم اخوات لاب الميت فان كن اخوات له من
الابوين او من الاب فخير منية الى جد الميت من قبل ابيه وان
كن اخوات له من امه فتخير منية الى جدته من قبل ابيه
والاعمام لام فانهم اخوة لاهيه من امه فخير ايضا منية الى جدته

الميت من قبل بيه واعتبر في الاعم كوطم لام لان القوم من الابوين او من الاب
 عصة والافعال والخالات فانهم اخوة واخوات لام الميت فان كانوا
 من ايها ومها او من ايها لم ينتمون الي محمد الميت من قبل امه وان
 كانوا من امها كانوا ينتمون الي جدته من قبل امه هؤلاء الاصناف
 الاربعة وكل من يولد الي الميت منهم من ذوي الارحام والمراد من يولد
 بهم ما ينشأ من ما اشتد اليهم بقولنا وان علوا وان سفوا
 في الاصناف الثلاثة وينشأ من اولاد الصنف الرابع لكي لا نزال
 من يولد من الاعم المذكورة والعم والخالات والافعال الموصولة
 ابوي الميت وخواتمها وعمومة ابوي الميت وخواتمها مع
 انهم من ذوي الارحام فاود من التبعية تبسها فادارت
 ذوي الارحام ليسوا منحصرون فيما ذكره من الاصل والابنة
 ولم يولد اليهم وان ارجع هؤلاء بنوع تاول في المذكورين
 كان لراد كلمة التبعية بناء على انه اراد ان كل واحد من هؤلاء
 ومن يولد منهم من ذوي الارحام واختلفت الرواية عن ابي حنيفة
 في تقديم بعض هذه الاصناف على البعض روي ابو سليمان
 عن محمد بن الحسن عن ابي حنيفة راج ان اقرب الاصناف الي الميت
 واقدم في الورثة عنه هو الصنف الثاني وهو تاول

من الاجداد

من الاجداد والجدات وان سفوا ثم الثالث وان تاول ثم الرابع وان
 بعد وابالعلوا والفقول تأويل في ذلك عيسى بن امان عن محمد بن ابي
 حنيفة راج وروي ابو يوسف والحسن بن زياد عن ابي حنيفة وابي تمام
 عن محمد بن الحسن عن ابي حنيفة راج ان اقرب الاصناف واقدم
 في الميراث الصنف الاول ثم الثاني ثم الثالث ثم الرابع كترتيب
 العصا اذ يقدم منهم الابن ثم الاب ثم الجد ثم الاخوة ثم الاعم
 وهو الماخوذ اي للفتوى وحكي عن ابي عبد الله الفراء ان كان
 يوفق بين الروايتين ويقول ما رواه محمد بن ابي حنيفة قوله لا
 وما رواه ابو حنيفة قوله الاجداد من الرواية الاولى ان الجد
 اب لام اقوى سببا من اولاد البنات لان الاسبق التي في درجة
 اعني ام الام صاحبة فرض دون الاسبق التي في درجة ابن البنت
 وهي بنت الميت فانما البنت بصاحبة فرض وايضا الجد ابوالاعم
 يساوي ولد البنت في الاتصال بالميت بواسطة واحدة
 ثم للجد زيادة قرب حكما حتى قالوا لا يقتضيه هو الميت
 بخلاف ولد البنت فانه يقتضيه فيكون مقدما عليه والوجه في
 الرواية الماخوذة للفتوى ان ذوي الارحام يرتبون على سبيل
 التعصيب من وجه اذ يقدم منهم الاقرب فالاقرب فوجب
 ان يعتبروا في التوريث بالعصا من كل وجه وقد قدم في

وان علوا ثم الصنف الاول راج

في العصب من كل وجه بنوا البنا المبت على الجذاب الاب وسائر العصب
وان كان هذا الجذب لا يقتصر به وابن الابن يقتصر فكذلك في ذوي
الارحام يقدم اولاد البنت على الجذاب الام وفي قولهم اي عند
الي يوسف فرع الصنف الثالث وهم اولاد الاخوات وبنات
الاحق وبنو الاخوة لام مقدم على الجذاب الام وان كانت
قياس مذهبهم في الجذاب الابد مقاسمة الاخوة والاخوات
مادامت القيمة خيرا له من شئ جميع المال يقتضي ان لا يقدم
الصنف الثالث على الجذاب الام الذي هو في درجته واما ابو
رجع فقد جرى في ذوي الارحام على قياس مذهبهم في العصب
حيث قدم ههنا الجذاب الام الذي هو في درجة الاحد
الجذاب الاب على اولاد اب البنت فلا يرثون معه كما ان
تقديمه في قوله الاخيرا اولاد البنت في ذوي الارحام على
الجذاب الام جار على مذهبهم في العصب حيث كانت هناك
ابن الابن مقدما على الجذاب الاب وذكر بعض الشارحين
انه وقع في بعض النسخ في بيان مذهبهم هذه العبارة لان عند
كل واحد منهم اولي من غيره وخرج وان سفل اولي من اصله قال
ولم ينقصنا معنى في من لم يمتحوا بعض الطلبة القاصرين
لان كلام الشيخ ولهذا لا يوجد في النسخ القديمة ولما

فرع عن ترتيب الاصناف الاربعة شرع بتبيين كيفية توريث
كل واحد منهم فقال صل في الصنف الاول الذي هو اولاد البنت
واولاد بنات الابن اوليهم بالميراث اقربهم الي البنت كانت
البنت فانها اوليهم بنت بنت الابن لان الاولى تدلي على
البنت بواسطة واحدة والثانية بواسطة اثنتين وهذا قول
اهل القرابة وهم ابو جرح وصلاحه ومنه وعيسى بن ايمان قالوا
استحقاق ذوي الارحام باعتبار معنى العصبية ولهذا تقدم في الا
صناف الاربعة من هو اقرب يستحق للوحد منهم جميع المال و
في العصبية الحقيقة يكون زيادة القرب تارة بفعلة الدرجة
واخرى بقوة النسب كما في تقديم البنت على الابوة فكذلك
فيما فيه معنى العصبية يثبت لتقديم بقرب الدرجة كما
يثبت لقوة النسب في الصورة المذكورة يكون المال كله للبنت
البنت واما اهل التنزيل وهم الذين ينزلون المدي منزلة
المدي في الاستحقاق كعلقمة والشعبي ومسروق وابو
عبدة والقاسم بن سلام والحسن بن زياد دح ينجعون
المال بينهم كما ترك ثانيا وبنت ابن فيكون المال بينهما اما
ارباعا على قياس قول ابو جرح ثلاثة ارباع للبنت
وربعه لبنت بنت الابن لا يرثي المرأة على بنت الابن مع العصب

انما اسداً علي قيار قول ابن مسعود رضى غمته اسداً
بنت البت وسدسه بنت بنت الابن لانه لا يري الرد
على بنت الابن مع الصليبة ويستدلون اهل التنزيل
بان الاستحقاق ولا يمكن ثباته بالرأي والنقض ههنا
من الكتاب ولانه الشبهة والاجماع فلا طريق سوى
اقامة المدي + مقام المدي به لثبته الاستحقاق
الذي كان ثابتاً للمدي به فنصيب كل اصل ينتقل الي
فرع ويؤتيه ان من كان منهم ولداً لصاحب فرض
او لعصوبته كان اولى ممن ليس كذلك وليس ذلك الا
باعتبار المدي به ودر على قولهم انه يلزم منه ان
وهو همان الميراث يكون المدي به رقيقاً وكافراً
فكون الشخص محرماً وما غر الميراث بمحض في غير موجب
ان يكون الاستحقاق باعتبار وصف فيه وهو القرابة
ولما كان فيه معنى العصبية قدم الاقرب وذهب
لنوح بن دراج قتيش بن مشرور ما يعبرها ربح الى ان الله
بينها الضافاً لان استحقاقها انما هو باعتبار الوصف
العام الذي هو الرحم والاقرب والابعد مستويان فيه و
هو لاء يستون اهل الرحم وان استود في الدرجة

بان يدا

بان يدا لو اكلمهم الى الميت بدرجتين او ثلاث درجات مثلاً
قوله الوارث اولى من ولد ذوي الارحام كنت بنت الابن
فالمتا اولى من ابن بنت البنت وذلك لان الاولى
ولدت لابن وهي صاحبة فرض والثانية ولد لبنت البنت
وهي ذات رحم والبيت في هذه الاولوية ان ولد الوارث
اقرب حكماً والترحيم يكون بالقرب تحقيقاً ان وجدوا
فبالقرب الحكمي وان استوت درجاتهم في القرب ولم يكن بينهم
مع ذلك الاستواء ولد وارث كنت ابن البنت وابن بنت
البنت او كان كلهم ولد وارث يدلون بوارث واحد كان
الميت وبنت البنت فنقد الى يوسف في قوله الاجرة والحسن
بن زيار يعبر ابدان الفروع المتساوية الدرجات المذكورة
ويقيم المال عليهم باعتبار حال ذكورهم وانوثتهم سواء
اتفتت صفة الاصول في الذكور والانثى في المثال
الذي ذكرناه لا لايهم كلهم المذكور بوارث او لمختلف
كما في المثال المذكور لخلوهم عن ولد الوارث فان كانت
الفروع ذكوراً فقط وانما ثافت فقط تساد وفي الفقه وان
كانوا مختلطين فلذلك مثل حفظ الانثيين ولا يعبر في

ایک

المفتي

المعتبر في القسمة هو المديوم فانه الاب في القعة والام في الخالة وايضا
قد اتفقوا على انه اذا كان احدهما ولد وراث كانا وليين للفرع فقد ترجح
باعتبار معني في المديوم كما اذا ترك الميت ابن بنت وبنت بنت
عندهما اي اي يوسف والحسين يكون الما بينهما للذكر مثل حظ الانثى
لثنتين باعتبار الابدان اي ابدان الفروع وصفاته ثم قلنا المال
لابن البنت ولثله لبنت البنت وعند محمد يكون المال بينهما كذلك
لان صفة الاصول تنفق في الانوثة فيعتبر عنده ايضا ابدان الفروع
ولو ترك بنت ابن بنت وابن بنت بنت عندهما المال بين الفروع
اثلاثا باعتبار الابدان ثلثاه للذكر وثلثه للانثى كما في الصورة
التابعة وعند محمد يكون المال بين الاصول اعني في البطن الثاني
الذي هو اقل ما وقع فيه الاختلاف بالذكور والانوثة وهو بنت
البنت ابن البنت اثلاثا وترجح يكون ثلثاه لبنت ابن البنت لانه
ذلك نصيبها وقد انتقل اليها وثلثه لابن بنت البنت
فانه خير منه فانتقل اليه فصارت لارثهما في مذهبه على
عكس ما كان عليه في مذهبهما وهوان الانثى من الفروع ضعف
بالذكر ولما كان قول محمد محتاجا الي مزيد تفضل اشار الي بقوله
وكذلك عند محمد ايده كما اعتبر عنده حال الاصول في البطن

فكل واحدة من البنات التسع لهم واحد وكل من البنين الثلاثة سهمان
 واما عند محمد فاما تصح هذه المسئلة من ثمين وذلك لاننا اذا فرضنا
 المال على البطن الاول المشتمل على تسع بنات وثلاثة بنين عمو قاسم
 ما ذكرناه في الفروع على مذهبنا يوسف اصاب البنين ستة
 اسهم والبنات تسعة اسهم فاذا جعلنا الذكور الثلاثة طائفة
 وجمعنا ما اصابهم يعني الستة ونظرنا الى ما هو أسفل من البطن
 الاول فلم نجد في البطن الثاني خلافا بل وجدنا في البطن
 الثالث بنات البنين الثلاثة ابنا وبنين فقسما الستة عليهم الذكر
 مثل حظ الانثيين فاصاب الابن ثلثة والبنين ثلثة ثم دفنا
 نصيب الابن الى اخر فروع لان البطن المتوسط بينهما متوفقة في
 المائتة وجعلنا البنين طائفة على حدة ونظرنا الى ما هو أسفل
 من الثالث فلم نجد في البطن الرابع خلافا بل وجدنا في
 الخامس بنات ابنا وبنات وقسما الثلثة عليهما الذكر مثل
 حظ الانثيين فاصاب الابن اثنان والبنات واحد ثم د
 دفنا نصيب كل منهما الى فروع في البطن السادس وكذلك
 اذ جعلنا البنات التسع طائفة وجمعنا ما اصابها وهو نصف
 ونظرنا الى ما هو أسفل من البطن الاول لم نجد خلافا في
 البطن الثاني بل في الثالث حيث وجدنا فيه بنات بنين ستة

وثلاثة بنين

وثلاثة بنين فاذا انزلنا كل ابن منزلة بنين كان المجموع كاشعا
 افتلا لا يتقيم عليهم التسعة التي كانت نصيب البنات لكن بين التسعة
 وبين عدد راوسهن اعني اثنا عشر موافقة بالثلث ففرضنا وفق
 عدد الراوس وهو اربعة في اصل المسئلة وهو خمسة عشر فرضا من
 ومنها نصيب المسئلة اذا كان اصل التسعة البنين في البطن الاول ستة
 اصل المسئلة نظريهما في المضروب الذي هو اربعة ببلغ اربعة وعشرون
 ونقسمها على ما في البطن الثالث من فروع البنين الثلاثة فنقسمها الى
 اثني عشر والبنين ايضا اثني عشر ثم يدفع نصيب الابن الى آخر
 فروع من البطن السادس لعدم خلافا وتقسم نصيب البنين
 على الابن والبنات الذي بانزلهما في البطن الخامس للذكر مثل حظ الانثيين
 لثمين فاصاب الابن ثمانية والبنات اربعة يدفع نصيب كل منها الى
 فروع في السادس وكان لطاقفة البنات في البطن الاول تسعة من
 اصل المسئلة فنضربها في ذلك المضروب اعني الاربعة فيحصل ستة
 وثلاثون فاذا نظرنا الى ما هو أسفل من البطن الاول وجدنا خلافا
 في البطن الثالث اذا كان فيه بنات البنات التسع بنات
 وثلاثة بنين فقسما نصيبين اعني الستة والثلثين للذكر مثل حظ
 الانثيين فاصاب البنين ثمانية عشر والبنات ثمانية ثم جعلنا الذكر
 طائفة والاناث طائفة اخري ونظرنا الى ما هو أسفل من الثالث وجدنا في

الرابع باراء طائفة البنين بنا وبنين فقسنا عليهم ما اصاب البنين الثلثة
 للذكر مثل حظ الانثيين فاصاب الابن تسعة والبنين تسعة ثم دفعنا
 نصيب الابن الى اخر فروع لعدم الاختلاف ولم نجد باراء البنين في
 الخامس خلاف بل في السادس اذا كان فيه باراءهما ابن و بنت فقسنا
 عليهما نصيب البنين اعني التسعة للذكر مثل حظ الانثيين فاصاب
 الابن ستة والبنت ثلاثة وكذلك وجد في الرابع باراء طائفة البنات
 الست ثلاث بنات وثلاث بنين فقسنا عليهم الثمانية عشر للذكر مثل
 حظ الانثيين فاعطينا البنين منها اثني عشر والبنات ستة ثم
 جعلناهما طائفتين ولما نظرنا الى ما هو اسفل من الرابع وجدنا
 في البطن الخامس باراء البنين الثلاثة ابنا وبنين فقسنا نصيبهم
 هو اثني عشر للذكر مثل حظ الانثيين فاصاب الابن ستة والبنين
 ستة فدفعنا نصيب الابن الى فروع في السادس وقد وقع فيه باراء
 البنين ابن و بنت فقسنا نصيبهما عليهما فاصاب الابن اربعة والبنت
 اثنان وجد في الخامس ايضا باراء البنات الثلاث الثلاث في البطن
 الرابع ابنا وبنين فقسنا نصيبهما اعني الستة عليهم فاصاب الابن ثلاثة
 والبنات ثلث فدفعنا نصيب الابن الى فروع في السادس ووجدنا فيه باراء
 البنين ابنا و بنتا فقسنا الثلاث بينهما فاصاب الابن اثنان والبنت
 واحد واذ اجمعنا هذه الاربع اهلها كانت ستين حارقت باراء الفروع في

البطن السادس وكذلك محمد ياخذ الصفة اي الذكور والانثى
 من الاصل قال القيمة عليه وياخذ العدد من الفروع يعني انه اذا
 قسم المال على الاصل يعتبر فيه صفة الذكور والانثى التي فيه
 ويعتبر ايضا عدد الفروع كما اذا تزوجت ابنتي بنت بنت بنت و
 بنت ابن بنت بنت وبنيت بنت ابن بنت لهذه الصورة بنت بنت
 عندنا ليس في المال بين الفروع اسباعا بنت بنت ابن
 باعتبار انهم لان الابنين كاربع بنات بنت ابن بنت ومعهما
 ثلث بنات اخرى فالجميع سبع بنات بنت بنت بنت فكل
 بنت من البنات الثلث سهم واحد وكل من البنات السهمان و
 عند محمد في القسم للمال على اهل الخلائع اعني في البطن الثاني
 اسباعا باعتبار عدد الفروع في الاصول يعني انه يقسم المال على
 البطن الثاني وفيه ابن و بنتان لكنه يعتبر عدد فروع الابن
 وهو اثنان في الابن فيجعلها كابنتين ويعتبر عدد فروع البنت
 التي في فروعها تعد فيها فيجعل هذه البنت كبنين ومعهما
 يكون عدد الجميع في البطن الثاني سبعة لان الابن القاييم
 مقام الابنين كاربع بنات وهناك بنت كبنين و بنت اخرى
 هي واحدة فالجميع سبع بنات فيكون للابن في هذا اربعة اسباع

ولبت التي في فروعها تعد سبعة منها والبنت الاخرى سبع وحمد
ثم ان يجعل الذكور طائفة والاناث طائفة فعنده اربعة اسباع وي
اسباع المال لبنت بنت ابن البنت اذ هو نصيب جدتها وهو ذلك الابن
الذي ينزل في البطن الثاني منزلة ابنين وعنده ايضا ثلاثة اسباع
وهو نصيب البنين اللذين نزلت احدهما منزلة بنتين في ذلك البطن
يقسم علي ولديها اربعة في البطن الثالث انصافا وذلك لان البنت
التي في الثالث اذ اعتبر فيها عدد فروعها صارت كبنين في تاي
الابن الذي في الثالث فيعطى كل واحد منهما النصف ثلاثة الاسباع
وهو سبع ونصف سبع ومع يكون نصفه اي نصف المقسوم الذي
هو ثلاثة اسباع لبنت ابن بنت البنت نصيبا بها وهو الابن الذي
كان في البطن الثالث والنصف الاخر لابني بنت بنت البنت نصيبا
وهي البنت التي ساوت الابن في البطن الثالث وتصح هذه السئلة من
ثمانية وعشرين وذلك لان اصل السئلة في التقسيم على ابي الجد
الذي هو البطن الثاني من سبعة كما عرفت فاذا نظرنا الي البطن الثالث
وجدنا فيه ما نزل البنين اللذين في الثاني ابنا وبنات فلما اخذنا
في البنت عدد فروعها صارت كبنين ووجدنا ان يقسم عليهما اي على البنت
والابن نصيب البنين اللذين في الثاني انصافا لكن لا نصف صححا

لثلاثة اسباع فضرنا يخرج النصف في اصل السئلة صارت اربعة عشر
فاعطينا منها بنتي بنت ابن البنت ثمانية هي نصيب جدتها واعطينا بنت
ابن بنت البنت ثلاثة نصيبا بها واعطينا ابني بنت بنت البنت ثلاثة
لنصيبها لكن الثلاثة لا يتقيم عليها فضرنا عدد راسها في
الاربعة عشر صار للبلغ ثمانية وعشرين ومنها نصف السئلة فانما
نضرب الثمانية التي هي نصيب بنتي بنت ابن البنت في اثنين فيضرب
ستة عشر فهي لها ونضرب الثلاثة التي هي نصيب بنت ابن بنت البنت
في المضروب الذي هو ثمان فيحصل ستة فهي لها ونضرب نصيب ابني بنت
بنت البنت في ذلك المضروب فيصير ستة فيعطى كل واحد منها ثلاثة
وقول محمد بن حماد اشهر الروايتين عن ابي حنيفة في جميع احكام ذوي
الارحام ومن هذا الكلام يعلم ما استمرنا اليه سابقا من ان قول
ابي يوسف مروي عن ابي حنيفة ومع الاصل لكن رواية شاذت
وليت في حق الشرع مثل الرواية الاخرى وذكر بعضهم
ان مشايخ بخارى رحمهم الله اخذوا بقول ابي يوسف في ما سأل
ذوي الارحام والحيض لانه امر على المعنى **فصل** هذا الفصل
تتمه مباحث النصف الاول على ما اونا بقبول الجهرات
في التورث اي في توريث ذوي الارحام بخلاف ابي يوسف

اربعة فاذا ضربناها في المضروب الذي هو اربعة ايضا بلغ ستة عشر
 فاعطينا كل واحدة من بناته ثمانية وكان للبنين في البطن الثاني
 ثلاثة فاذا ضربناها في ذلك المضروب حصل اثنين عشر فنفقنا الي
 ابن بنت البنت ستة والي بنتي بنت البنت ستة فكل واحد منهما
 ثلاثة فصار يصب كل بنت في البطن الاخير احد عشر ثمانية من جهة
 ابها وثلاثة من جهة امها **صل في الصف الثاني** من ذوي الارحام
 وهم الناقصون من الاجداد والجدات اولاهم بالميراث اقربهم الي الميت
 من اي جهة كان اي سواه كان الاقرب من جهة الاب او من جهة الام
 وقد سوجه اولديه الاقرب في الصف الاول فاب الام اولى من اب
 ام الام وكذا اب الام اولى من اب ام الام والاب اولى من اب الام اولى
 من اب ام الام وقس على ذلك حال الجدات وعند الاستواء في
 جاتا القرب فمن كان يدي الي الميت بوارث فهو ولي من لا يدي اليه
 بوارث عندي سهل القرضي والي فضل الخفاف وعي بن عيسى
 البصري رحمه الله فعندهم يكون ابوام الام اولى من اب اب الام لانها
 تساوي في الدرجة لكن الاول يدي بوارث هو الجد القريب اعني
 ام الام والثاني يدي بغير وارث هو جد فاسد اعني اب الام
 الذي لا يرث مع الام الام فكانت ام الام اقوي فابوها اولى ولا

مصر

تفضلا

ولا تفضل له اي لمن يدي بوارث على من لا يدي به عندي يميلان
 لجرهاني داي علي البتي في الصورة المذكورة يقسم المال عندهما
 اثلاثا لثلاثة اباب الام وثلاثة ابام الام وعلى ذلك عيات
 الترجيح في الاجداد والجدات الفاسدة بالادلة بوارث يورث
 الي جعل المتبوع وهو الجد والجدات تابعان لثابته وهو خلاف المفعول
 وليس يلزم مثل ذلك في الاولاد فان فرقنا وان استوت منا
 نزلهم اي دجالتهم في القرب والبعد وليس فهم مع الاستواء
 في الدرجة من يدي بوارث كاب ام الاب واقرب ام الاب
 او كان كلهم يدي بوارث كاب ام اب اب اب اب اب اب
 ام ام ام الاب واقفت صفة من يديون بهم في الذكوة
 والانثى كما فيما ذكرناه من مثال عدم الادلاء بالوارث
 فان الجد والجدات في ذلك مثال متحدان فيما يدلان به فلا
 يتصور هناك اختلاف في صفة المدي به واتخذت
 ايضا قراهم بان يكون كلهم من جانب اب الميت او من جانب
 امه كما في ذلك المثال فالقسمة على ابدانهم اي يجب ان
 يقسم المثال عند اجتماع هذه الشرائط باعتبار صفات
 ابدان الفروع للذكر مثل حظ الانثيين فيجعل المال في

ذلك المثال ثلاثا لثلاثه لابل اسم الاب ثلثه لامها اسم الاب واث
 اختلفت مع استواء الدرجة صفة من يدلون بهم في الذكوة والانثى
 كما في المثال الذي ذكرناه لادلاء الكل بوارث يقسم المال على اول
 بطن اختلفت كما في الصنف الاول اي يقسم بينهم على ان الذكر
 صنف نصيب لاني ثم يجعل الذكور طائفة والناث طائفة
 على قياسي من انهم في الصنف الاول وان اختلفت مراتبهم مع استواء
 درجاتهم كما اذا تراءى امرأ اب امرأ اب وامرأ اب اب الام
 فالثلثان لقراءة الاب وهو نصيب الاب والثلث لقراءة الام
 وهو نصيب الام وذلك لانه الذين يدلون بالاب يقومون
 مقام والذين يدلون بالام يقومون مقامها فيجعل المال
 اثلاثا كما ذكرنا بين ثم اصاب كل قريب يقسم بينهم كما لو
 اتحدت مراتبهم اي يقسم الثلثان على ذوي قرابة الاب
 والثلث على قرابة الام على قياس ما عرفت في اتحاد القرابة
 والضابط ان يقال اما ان يكون هناك استواء الدرجة او لا
 فعلى الثاني الاقرب الاول وعلى الاول اما ان يتحد القرابة او
 يختلف فان اختلفت يقسم المال اثلاثا كما ذكرت اتفاقا وان
 اتحدت فان اتفقت همة الاصول فالقصة على يدان الفروع

وان لم يتفق بقسم المال على الخلاف كما في الصنف الاول فتأمل ^{فصل}
 في الصنف الاولاد الاخوات وبنات الاخوة مطلقا وبنو الاخوة لام
 الحكم فيها كالحكم في الصنف الاول وهم اولاد البنات واولاد
 بنات الابن اعني اولادهم بالحيوات اقربهم الي ليت بنت الاخت اي من
 ابن بنت الاخ لانها اقرب وان استويا في درجة القرب فولد العمة
 اولى من ولد ذوي الارحام كنت ابن اخ وابن بنت اخت كلاهما
 لاب وام اولاد واحد هما الاب وام والاخواب والمال كله لبنت
 ابن الاخ لانها اولد العمة الذي هو ابن الاخ ثم ان الصنف قال
 همنا فولد العمة وقال في الصنف الاول فولد الوارث واراد
 بولد الوارث هناك ولد صاحب الغرض فقط اذ لا يتصور في الصنف
 الاول ذوحم هو ولد العمة وهو في درجة ولد ذوي الارحام و
 ذلك لان ولد ذوي الرحم في البطن الثاني من اولاد البنات وولد العمة
 في البطن الثاني من اولاد البنات ما عمت كما بن ابن ابن او صاحب
 فرض كنت ابن ابن فذكر ولد الوارث مكان ولد صاحب الغرض
 اختصارا في العبادة واختار في الصنف الثالث ولد العمة لانه
 لانه لا يتصور فيه ولد صاحب فرض في درجة ولد ذوي الرحم وذلك
 لان ولد صاحب الغرض في البطن الاول من اولاد الاخوة فقط ولد

ذي الرحم انما هو في البطن الثاني وما بعده فلا يسمي في الدرجة بخلا
 ولد العمة فانه يكون في درجة ولد ذي الرحم كبن ابن الاخ مع ابن بنت
 الاخت ولو كانا بن بنت ابن الاخ وابن بنت الاخت لام كان المال
 بينهما المذكور من حفظ الاثنين عند ابي يوسف باعتبار الابيات
 فان الاصل في الميراث تفصيل الذكر على الانثى وانما ترك هذا الاصل
 في الاخوة والاخوات لام بانحصار القياس على قوله في
 فهم شركاء في الثلث وما كان مخصوصا عن القياس لا يلحق بما
 في معناه من جميع الوجوه وليس لاولادهم ولا في معناتهم من
 كل وجه لا يرثون بالغرضية شيئا فيهم ذلك الاصل في
 توريث ذي الارحام يعني العصبون بفضل فيه الذكر على الانثى كما
 في حقيقة العصبية وعند محمد بن الحنفية الصداق باعتبار
 الاصول وهو ظاهر الرواية والوجه فيه ان استحقاقهم في الميراث
 بقرابة الام وباعتبار هذه القرابة لا بفضل للذكر على الانثى لاهل
 بل بما يفضل الانثى عند ابي ابي ان لام صاحبة فرض بخلاف
 اب الام فان لم يفضل الانثى ههنا فلا اقل من التاوي
 اعتبارا بالمداييد وان استقوا في القرب وليس فهم ولد عمة
 كنت بنت الاخ وابن بنت الاخ او كان كلهم اولاد العصبات

كنت

كنت ابني الاخ وابن بنت الاخ او كان اولاد العصباء وبعضهم اولاد العصباء
 الغراييف كنت الاخ لاب وام بنت الاخ لام فابو يوسف يعتبر الا
 قوي في القرابة ففنده من كان اصله اخا لاب وام واوي من كان
 اصله اخا لاب فقط اولام فقط بنت بنت اخت لاب وام واوي
 عنه من بنت بنت اخ لاب ومن كان اصله اخا لاب ولي من كان
 اصله اخا لام كما سير عليك تفصيله ومحمد بن يقسيم المال على الا
 حقة والاخوات مع اعتبار عدد الفروع والجماعات في الاصول
 وهو الظاهر من قول ابي حنيفة رحمه الله فما اصاب كل فريق من تلك
 الاصول يقسم بين فروعهم كما في الصنف الاول على ما تقرره هناك ثم
 اورد مثالا او اشارة الى قول الاماميين فيه فقال كما اذا تراءى بنت
 ثلاث بنات لحق متفرقات اي بعضهم لا بد لهم وبعضهم
 لام فقط كما اذا تراءى ثلاث بنين وثلاث بنات اخوات متفرقات
 بهذه الصورة والصورة المذكورة في صحيفة الابنة
 اخ لابون اخ لاب اخ لام لاخت لابون لاخت لاب لاخت لام
 بنت بنت بنت بنت بنت بنت بنت بنت بنت بنت بنت بنت
 عند ابي يوسف رحمه الله يقسم كل المال بين فروع بني الاعيان ثم بين
 فروع بني العلات ثم بين فروع بني الاجنان للمذكر من حفظ الانثى
 ارباعا باعتبار الابان اي ابدان الفروع وصفاتهم يعني انه يقدم

عند فروع بني العيان على غيرهم لانهم اقوي في القرابة فيجعل المال
 ارباعا فيعطى الابن الاخت لاب وام رابعين وبنت الاخ لاربعة
 ربعا وبنت الاخ لاب وام ربعا اخر فان لم يوجد فروع بني
 العيان يقسم المال على فروع بني العلات باعتبار ابدانهم لان
 قرابة الاب اقوي من قرابة الام فيجعل المال بينهم ايضا ارباعا ربعان
 لابن الاخت لاب وربع لبنت لاب وربع اخر لبنت الاخت لاب
 فان لم يوجد فروع بني العلات يقسم المال على فروع بني الاخفاف
 ارباعا ايضا باعتبار ابدان فتصير المسئلة على رايه من اربعة وعند
 محمد يقسم المال ^{بين} بين فروع بني الاخفاف على السوية لانهما ^{الاصول}
 اصولهم في القسمة فاذا اعتبر عدد الفروع في الاخت لام صارت
 كاخا اختان لام فتأخذ في ثلثي ثلث المال وياخذ الاخ لام
 ثلثه ثم يتقل بغيرها الى فروعها والباقي وهو ثلث المال بين
 فروع بني العيان ايضا فاذا باعتبار عدد الفروع في الاصول
 فتصير لهذا اعتبارا للاخت لاب وام كاختين من الابوين فتساوي
 اخاهما في النصف ومع يكون نصفه اي نصف الباقي وهو الثلث لبنت الا
 لاب وام نصفين بينهما والنصف الآخر من ذلك الباقي بين ولدي
 الاخت لاب وام للذكر مثل حظ الانثيين باعتبار ابدان اي
 ابدان الفروع لعدم الاختلاف في اصول هذين الفرعين ولا

بني الفروع

شيئي لفروع بني العلات لانهم اقوي من بني العيان كما سبق وتقع
 هذه المسئلة عند محمد من تسعة لان اصل المسئلة من
 ثلاثة واحد منها لبني الاخفاف الثلاثة ولا يتقيم عليهم
 واثنان لبني العيان واحد منها لبني الاخ لاب وام
 واحد لابن الاخت منها مع بنت الاخت منها وهما
 ككنتين لان الابن كنتين ولا يتقيم الواحد على الثلاثة
 لكن بين راوي بني الاخفاف وراوس بني العيان محما
 ثلثة فضرنا واحد الثلثين في اصل المسئلة وهو ثلاثة
 ايضا فصار ثلثة تسعة فتصير منها المسئلة اذ كان لبني الاخاف
 من اصل المسئلة واحد ضربه في الثلاثة فكان ثلاثة فكل
 واحد منهم واحد وكان لبني العيان من اصلها اثنان
 ضربناهما في الثلاثة فحصل ستة دفعا منها ثلاثة
 الى بنت الاخ واثنين الى بنت الاخت ولو تركت
 ثلاث بنات بني اخوة متفرقين لهذه اصول المال
 كله لبنت ابن الاخ لاب وام ومعهم بالاتفاق لانها ولدته

اخ لاب وام	اخ لاب	اخ لام
ابنت	ابنت	ابنت

الذي هو ابن الاخ
 لاب وام يكون
 مقدم على بنت الاخ

لآب وقد نزل بعض الشارحين هنا مسألة لآب الجارات وعدد
 الفروع في الماصول فقالوا لو تزاد بنت لآب وبنت ابن لآب
 لآب وهما أيضا بنت بنت لآب ولم وترك أيضا بنت ابن
 أخت لآب هذه الصورة مد لآب اخت لآب اخت لآب ولم تترك
 عند لي يوسف مد بنت ابن بنت بنت
 المال كله لبنت بنت بنت بنت بنت
 الاخت لآب وأم لقوة القرابة وعند محمد بن يعقوب المال على
 الأصول التي هي الأخوة والإخوات ويعتبر فيهم الجارات
 وعدد الفروع فما أصاب كل فريق منهم يقسم المال على فرقتهم
 فاصل المسئلة عند من سنة لوجود السدس فيها واحد منها وهو
 سدس لآب وأم وأربعة وهي ثلثها لاخت لآب وأمر
 لأنها تعتبر فيها عدد بنتي بنتها فهي كاخت لآب ولم فلها
 الثلثان والباقي منها وهو واحد للأخ والاخت للذكر مثل حظ
 الأنثيين بطريق العصبية وإذا اعتبرنا عدد بنتي ابن لآب
 لآب فإن كانت كاخت لآب فالواحد الباقي يكون بينهما
 وبين الأخ لآب نصفين فإذا ضربنا خرج المصف وهو ثلثان
 في أصل المسئلة وهو سنة صار الحاصل اثني عشر كان لاخت
 لآب وأم من أصل المسئلة أربعة وقد ضربناها في المضروب أعني

الابن

الاثنين بلح ثمانية أعطناها البقية بنتها وكان للاخت لآب من
 أصلها واحد ضربناه في ذلك المضروب كان الاثنين فأعطناهما
 بنت ابنها وكان للأخ والاخت لآب من أصلها واحد أيضا
 ضربناه في ذلك المضروب فصارتا اثنتين فقسناهما بين الأخ
 والاخت لآب نصفًا لما عرفت فنكل واحد منها واحد فنصفنا للأخ
 لآب وهو واحد إلى ابن بنته ودفعنا نصف الاخت لآب وهو نصف واحد
 إلى بنتي بنتها فلا يستقيم عليهما فإذا ضربنا عدد هما في أصل المسئلة وهو
 اثني عشر صار أربعة وعشرين فقسناها نصف المسئلة إذا كان لبنتي بنت
 الاخت من الابن ثمانية من اثني عشر ضربناها في المضروب الذي
 هو ثلثان فصارتا ستة عشر فقسناها وكان لبنت ابن الاخت لآب ثلثان
 من أصلها ضربناها في ذلك المضروب صار أربعة فدفعناها
 إليها وكان لابن بنت الأخ لآب واحد منها ف ضربناه في ذلك
 المضروب فصارتا اثنتين فصالة وكان لبنتي ابن الاخت لآب و
 أحد منها ضربناه في الاثنين فلم يتغير فدفعناهما إليهما
 نصف البنتين من الخمسين ثمانية عشر فكل واحد منهن نصف
نزل في المصف الرابع الذي ينتمي إليه بنت أو جدته وهم الثمان
 على الإطلاق والاعم لآب والأخوال والخالات مطلقا الحكم
 فيهم أنه إذا انفرد واحد استحق المال كله لعدم المزمع فإذا تركه

مصر

واحدة او عمّا واحد او خالا واحدا او خالة واحدة كان المال كله لذلك
 الواحد المنفرد لام عن نزع فان قيل هذا الحكم اعني استحفاظ الواحد
 للكل عند الافراد عن المخرج مشترك بين الاضاف الاربعة فما
 وجه تخصيص ذكر هذا الصنف قلنا اعمد نظر اليك يانه
 في هذا الاضاف الاربعة يفيد جريانه في سايرها فالاويان
 طريق الاختصار وانما يذكر الاقربيه في هذا الصنف
 لانهم كلهم في درجة واحدة فلا يتصور فيهم اقربيه بخلاف
 اولادهم كما سيجي واذ اجتمعوا وكان حيز قرانهم متحدا
 بان يكون الكل من جانب واحد كالعمات والاعمام فانهم من جانب
 الاب والاخوال والخالات فانهم من جانب الام فالاقوي
 منهم في القرابة اولى بالاجماع اعني ان من كان لاب وام اولى
 بالعمات فمن كان لاب ومن كان لاب اولى ممن كان لام وذلك
 لان القرابة من الجانبين اقوي وهو ظم وكذا قرابة الاب اقوي من
 قرابة الام ذكورا كانا او انثى فبجه لا فرق بين ان يكون الاقوي
 ذكرا او انثى فعمّ وعمّ لاب وام اولى من عمّ وعمّ لاب وهما او
 لي من عمّ وعمّ لام فانها اقوي قرابة فيكون المال كله وعمّ لاب اولى
 من عمّ وعمّ لام لقوة قرانها وكذا الحال والخالة لاب وام
 اولى بالعمات من خال او خالة لاب ومن خال او خالة لام و

والحال والخالة لاب ومن خال او خالة لام والحالة الثالثة لاب اولى
 منهما اذ كانا لام وان كانوا ذكورا او انثى اعني لا يقدّر اتحاد
 خيرا القرابة ان اختلط في الصنف الرابع الذكور والاناث و
 استوت اليه قرانهم في القوة بان يكون كلهم لاب وام
 اولاب اولام فلذلك مثل حفظ الانثى كعم وعمّ كلهم عمّ لام
 او خال وخالة كلهم لاب وام او كلهم لاب او كلهم لام وذلك
 لان العم والعمّة متحدان في الاصل الذي هو الاب وكذا اصل
 الحال والخالة واحد وهو الام ومتى اتفق الاصل فالعبرة
 في القسمة بالاب بان عندهما جميعا وان كان خيرا قرانهم مختلفا
 بان يكون قرانهم بعضهم من جانب الاب وقرابة بعض آخر من جانب
 الام فلا اعتبار لقوة القرابة فيما بين المختلفين في غيرهما
 فلا يكون من هو اقوي قرابة لكونه من الجانبين او من جانب
 الاب اولى من قرانته من جانب الام كعمّ لاب وام وخالة لام
 او خال لاب وام وعمّ لام فالثلاثان لقرابة الاب و
 هو نصب الاب والثالث لقرابة الام وهو نصب الام فان
 ترابعت عمّ لاب وام وعمّ لاب وعمّ لام وترك ايضا
 معهن خالة لاب وام وخالة لاب وخالة لام فالثلاث
 لقرابة الانثى بالعمات وثلاثة لقرابة الام اى الحالات ثم ما اصاب كل

فريق من قرابتي الاب والام يقسمهم كما لو تحدثت حين قرابتهم فالعز
لاب ولم في المثال المذكور تحت الثلثين لان قرابتها اقوي
وكذا الحال لاب وام تحت الثلث لذلك واذا انقسمت العز
لاب وام يقسم الثلثان بينهما على السوية وكذلك الخالي
تعود الحالات لاب وام فيقسم الثلث بينهما على السوية فان
قبل الحكم بان الثلثين لقراءة الاب ينافي قوله فلا اعتبار
لقوة القراءة قلنا الامانات اذ المراد باعتبار قوة القراءة
هو ان ياختار الاقوي جميع المال كما مر في اولادهم اي اولاد
الصف الرابع قدم ان الصف الاول اولاد البنات واولاد
بنات الابن وهذه العبارة باطلا لما قد يجعل علي الاولاد
المنسوبة الي البنات وبنات الابن بلا واسطة وبواسطة اي
فاذا اريد التصريح بذلك فليقلنا وان سفلوا والحكم في الكل
اعني فيما علا وسفل واحد في الشمول وان الصف الثاني
هم الساقطون من الاجداد والجدات وان علوا والحكم في الكل
واحد كما عرفت والعبارة مطلقة وليس في هذا الصف
اعتبار اولاد وان الصف الثالث اولاد الاخوات وبنات
الاخوة وبنون الاخوة لام وهذه العبارة كالاولى يتناول
من يكون بواسطة والحكم ايضاً واحد واما الصف الرابع

مصر

وهم لعمري

90
وهم العز والاعمام لام والاحوال والحالات فليس يتناول العبارة
عنهم اولادهم فلذلك احتج الى تخصيص اولادهم بالذكر وبنات
احكامهم الحكم بينهم كالحكم في الصف الاول اعني بذلك
ان اوليهم بالميراث اقربهم الي الميت من اي جهة كان اي سواء
كان الاقرب من جهة الابداء ومن غير جهة فذت العمة
او بنتها او لي من بنت العمة وابن بنتها وبنات ابنتها اقرب
الي للميت في الرحم من هؤلاء مع اتحاد الجهة وبنات الخالة
او بنتها او لي من بنت بنت الخالة وابن بنتها مساوون وكذلك
اولاد العمة او لي من اولاد اولاد الخالة وبالعكس لوجود الاقرب
مع اختلاف الجهة وان استويا في القرب الي الميت وكان
حين قرابتهم متحدان بان يكون قراءة الكل من جانب الميت
او من جانب امه فمن كان له قوة القراءة فهو ولي بالاجماع
ممن ليس له قوة القراءة فاذا اترعت ثلاثة اولاد العز متفرقات
كان المال كله لولد عمه الاب وام فان قد كان كله لولد عمه الاب
فان قد كان كله لولد عمه لام وكذلك الحكم في اولاد الاحوال
من قرابين او حالات متفرقات وذلك لان الشاوي
في درجة الاتصال بالميت حاصل ولا شك ان ذي القرابين اقوي

بياً وعند اتخاذ السبي يحمل الاقوي سبياً في معني الاقرب درجة فكون
اولي وكذا اولاد من الاب بقربة الاب قد سلفوا في استحقاق معني
العصوبة يقيم قرابة الاب على قرابة الام واعلم ان هذا الجمع ليس طافاً
بل هو مقيد بما اذا لم يكن فيهم ولد لعصبة اما اذا كان فيهم ولد
عصبة ففي اولوية منزله قوة القرابة خلاف بين ظاهر الرواية وقول
بعض المشايخ كما ستقف عليه وان استوفوا في القرب حسب الدرجة
وفي القرابة حسب القوة وكان حيز قرابتهم متحدان بان يكون الكل
من جهة اب الميت او من جهة امه فولد للعصبة اولي من لا يكون ولد
العصبة كنت العم وابن العم كلاهما اب وام اولاد وللمالك طلبة
العم لانها ولد للعصبة دون ابن العم وذلك لان العم اب وام
اولاد من العصبة بخلاف العم فانها من ذوي الارحام كالعم لام
وفي جانب ولد للعصبة قوت ورجحان باعتبار المديين وعند اتخاذ
حيز القرابة في صورة تساوي الدرجة يعتبر هذه القوة وان لم يعتبر
عند اختلاف حيزها كما سيأتي وان كان احدهما اي احد هذين المذكورين
ابن وعم العم والعم اب وام والاضراب كان المال كله لمن كانت
له قوة القرابة لم ير هذه العبارة ما ينشأ من اطلاقها لان العم كالا
لاب وام والعم اب فلا خلاف لاحد في ان المال كله لبنت العم لانها

وللعصبة ولها اي قوة القرابة بل الرباطات العتقات كانت لا يمت
والعم لاب كان المال كله لمن له قوة القرابة وهو ابن العم وحيتاني
الخلاف الذي منكره وكان قال وان كانت العمة لاب وم والعم لاب
فكل المال لابن العم لاب وم في ظاهر الرواية لقوة القرابة دون بنت
العم المذكورة وان كانت ولد الوارث قياً على الحالة لا يملكها
مع كونها ولد ذي الرحم وهو ابو الام تكون في اولي بالبراث لقوة
القرابة الخاصة لها من جهة الاب من جهة الام مع كونها اي كون
الحالة لام ولد الوارث وهي ام الام فانها وارثة بخلاف اب الام وفا
كانت الحالة الاولى اولي من الثانية لان اكثر حيز اي ترجيح شيء
علي غير لمعني حاصل فيه وهو من نحن يصدره قوة القرابة الخاصة من
الحالة الاولى التي هي من جهة الاب ولي من الترجيح لمعني حاصل في
غيره وهو في مثالنا الادلاء بالوارث الحاصل في عند الحالة الثانية
التي من جهة الام فان الورثة ليست حاصلة في هذه الحالة بل في
امها التي هي ام ام الميت لا يقال الادلاء موجود في الثانية كما
ان قوة القرابة موجودة في الاولى لانا نقول المعني الذي ترجح به
حقيقة هو الورثة الموجهة في غيرها والادلاء هو نوح تعلق بها
تلك الورثة التي ترجح بها ولو لا هذا التعلق لم ينص ترجيحاً بها

فان قيل من اين يتيقم قياس ابن العمدة وبنيت العم المذكورين علي الخا
لبيين المذكورين مع ان ترجيح الخالة لاب يعني فيها وهو قوت
قربانها بخلاف ابن العم لاب ولم فان قوة القرابة ليست في ذاته
بل في اتم قلنا من حيث ان قوة القرابة تتغير من العمدة الي فرعها
او ما يري ان بنت العم لاب ولم اولى من بنت العم لاب وليس
ذلك الاختيار سرية قوة القرابة من الاصل الي الفرع
ولولا السرية لكان المال كله بينهما لصفين لان كل واحد
منهما ولد العصبة وهذا بخلاف العصبة فانها لا تسري
من العم الي فرع الانثى فان ابن العم عصبة دون بنته واما
سرت قوة القرابة من العم الي ابنها كانت حاصلة في ذات فيكون
اولي من بنت العم وقال بعضهم اي قال بعض المشايخ بناء علي
رواية غير الظاهرة لما اكله في الصورة المذكورة بنت
العم لاب لانها ولد العصبة بخلاف ابن العم فانه ولد ذي
الرحم ومن هنا علم ان ذلك الاجماع المذكور هناك مقيد
بما قيدناه به ثم لان بنت العم لاب وابن العم لاب ولم
متساويان في القرب وحيث قربتهما متحد كونهما من قبل الاب
ومع ذلك ليس من قوة القرابة اعني ابن العم اولى بالاجماع

لخالف هذا

لخالفه هذا البعض من المشايخ الذي يرجح قوله علي ظاهر الرواية بانه
يلزم من هذا الظاهر ترجيح فرع الاصل المرجوح علي فرع الاصل
الرابع الا يري انه اذا ترك عمه لاب ولم وعمه الاب كان المال للعم
دون العمدة فعلي هذا ينبغي ان يرجح بنت العم علي ابن العم وان
استووا في القرب ولكن اختلفت حيز قرائنهم بل كان بعضهم من
جانب الاب وبعضهم من جانب الام لا اعتبار اي فلا اعتبار هنا
لقوة القرابة ولا ولد العصبة في ظاهر الرواية فلا يكون ولد
العمدة لاب ولم اولى من ولد الخال او الخالة لاب ولم لعدم
اعتبار قوة القرابة ولذا العمدة وكذا بنت العم لاب ولم ليست
اولي من بنت الخال او الخالة لاب ولم لعدم اعتبار كون بنت العم
ولد العصبة قياسا علي عمه لاب ولم فانها مع كونها ذات
القربانين وكونها ولد الوارث من المحضتين اي جهة الاب والام
فان اباها احد صحيح وعصبة امها جهة واحدة صحيحة ذات فرض
ليست هي اولى من الخالة لاب او الام كما في الصنف الرابع فلا اعتبار
فيهما لقوة القرابة ولا ولد العصبة فكذا اجمعين فيه يمكن التلخيص لمن
يدري لقراءة الاب لقيامهم مقامه فيعتبر فيهم اي فيما بين الذين
لقراءة الاب مع كذا في الدرجة فوق القرابة ثم ولد العصبة وذلك

لا ثم لم تأخذوا نصيبهم صاروا بالقياس إلى ذلك النصيب متحدين
في الحيز وكان الميت لم يترك من المال الامقدار نصيبه فيعتبر اولاد
قوة القرابة وثانياً ولد العصبة كما اذا كان الحيز متحداً في
الاصل كما مر والثالث لمن يطلب القرابة الام لقيامهم مقامها
ويعتبر فيهم قوت القرابة على قياس ما عرفت فمن يدلي بالاب
ولم يذكر ههنا ولد العصبة اذا لا يتصور عصوبة في قرابة الام
قال الامام السرخسي ليس استحقات الثلثين والثلث ثمانية
بكثر العدد في احد الجانبين وقلته في الآخر لان هذه الاستحقاق
انما هو بلدي برأعي الاب والام ولا اخلافاً بينهما بالكثرة والقلّة
وهو سؤال اليوسف على محمد رحمه الله في اولاد البنات اذا
لو كان هنالك الاعتبار بالمدى بما اختلفت القيمة بكثرة العدد
وقلته كما لم يخنف ههنا ومحمد ان يفرق بينهما ان يقول هنالك
يتعدد المدى به حكماً بتعدد الفرع وههنا لا يتعدد المدى به حكماً
ونلك لان الشيء انما يتعدد حكماً اذا كان يتصور بشئ حقيقه
ومن اليمين مكان التقدر في الاولاد من النين والبنات
فثبت التقدر فيهم حكماً بتعدد الفرع واما الاب والام فلا
يتصور فيهما التقدر حقيقة فكذلك لا ثبت التقدر حكماً في القوابة

المنفعة منها ثم عند أبي يوسف ما اصاب كل فريق من فريقين
والام يقسم على ابدان فروعهم مع اعتبار الجهات في الفروع وعند محمد
يقسم المال على اول بطن اخذ من عدة الفروع والجهات في الاصول كما هو
مذهبهما في النصف الاول اعني اولاد البنات واولاد بنات الابن
على ما سبق فاذا فرض انه ترك ابني بنت عمه واب وبنتي ابن عمه لاب
وهما ايضا بنتا بنت عمه لاب وترك ذلك بنت خالة لاب وابني
ابن خالة لاب وهما ايضا ابنا بنت خال لاب بهذه الصور

فاصل المسئلة هو ثمانية ثلثاها وثلثاها اثنان منها القرابة اب
وثلثها وهو واحد القرابة الام لكن عند ابي يوسف تنقض هذه المسئلة
من ثلثين وذلك لان ما اصابه فريقيه اب اثنان واعدادهم
اذا اعتبر عدد الجهات في الفروع اربعة لان ابنتي في هذه الفرقة
كادع بنات من جهة ابن العم لا وبنات من جهة بنت العم لا اب نكثا
مختص عدلهما في جعل هذه البنات انا اربع كابنتي فلهذا
الفرقة اربعة ابناء ولا اشقامة لما اصابهم اعني الاثنين على الاربعة

بل هما متوافقان بالنصف فيرد عدد الراوس الى مضربه وهو اثنان
 وما ايضا فرقي الام واحد وعددهم اذا اجتمع عدد الجها في الفروع خمسة
 لانا نجعل الاثنين في هذا الفريق اربعة ابناء اثنان من قبل ابن
 الحالة لاب واثنان من قبل بنت الحال لاب ونجيب الاختصار الاثنين
 فيهم ابنا واحد فهذا الفريق ثمة ابناء ولا تنقاة للواحد على خمسة
 بل بينهما مباينة فتركنا الخمسة كلها ثم نظرنا الى الاثنين الذي
 هو وقف راوس فرقي الاب والابنة الخمسة فوجدناهما متباينين
 فضربنا اهدهما الى اخر فصار عشرين فضربناها في اصل المسئلة
 الذي هو ثلاثة صار ثلثين ومنها فقم المسئلة ثلثاها اربع عشرين
 لفريق الاب وعشرة منها لا يثبت العم لاب وعشرة للبنين وثلثاها
 اربع عشرة لفريق الام ثمانية منها لا يثبت واثنتان للبنين وعند محقق
 تقع هذه المسئلة في ستة وثلاثين لانه يقسم المال على اوليها هو
 اختفد ويعبر فيهم عدد الفروع والجهات في فريق الاب نجيب
 العم لاب عمن هو اربع عمات ونجيب كل واحد من العمات فالحجج
 ثمانية عمات فاذا اختصر في عدد الراوس جعل العم الذي هو كارج
 عمات عما واحد والاربع الباقية عما اخر فيعطى كل واحد من هذين
 العمات واحد من الثلث الذي هو اثنان وفي فريق الام نجيب الحال

كالحالين هما كارج عمات ونجيب كل واحدة من الحاليتين كالحالين بناء على
 اعتبار عدد الفروع والجهات في الاصول فالحجج هاهنا ايضا ثمانية
 حالا واذا اختصر في عدد الراوس جعل الحال الذي كارج عمات
 حالا واحد وجعل الحالات اربع الباقية بمنزلة حال اخر وما اصابه
 عن اصل المسئلة وهو واحد فلا يستقيم على هذين الحاليتين فنضرب
 عددهما في اصل المسئلة وهو ثلثة فيحصل ستة فيعطى فريق الاب
 من هذه ستة اربعة ثم ندفع اثنان من هذه الاربعة الى العم
 لاب ويجعل الصابغة عشرين وندفع لغيره الى اخر فوجدناهما
 متباينين فكل واحد منهما واحد وندفع الاثنان الاخران
 من الاربعة الى العماتين لاب وتجعلان طائفة ثلثهما ثم ننظر
 الى اسفل العماتين فيوجدان كائنين ونبت كئنين لاهذهما
 الفرد من فروعهما واذا اختصر في الراوس جعلنا البنين
 كائنين فالحجج ثلثة مبنين وبقية العماتين وهو اثنان لا يستقيم
 على ثلثة بل بينهما مباينة فيترك الثلثة بحالها ويعطى فريق
 الام من ستة اثنان وندفع من هذين الاثنين واحد الى
 الحال ويجعل كطائفة واحد اخر الى الحالين ويجعلان طائفة
 واذا دفع لغير الحال الى بنين بنت لم يستقيم عليها فيترك عددهما

بحاله ثم انظر الى اسفل الخاتين وجدي كابين ذنت كنين واذا اخبر
 جعل المجموع ثلاثة بنين ولا استقامة للوحد عليهم فتركنا الثلثة
 بحالها واذا نظرنا الى عدد الروس والروس اعني الى الثلاثة و
 الاثنين والثلاثة وجديين الاثنين مماثلة فيكفي باحدهما
 ووجديين الاثنين والثلاثة مباينة بضروب احدهما في
 الاخر فيحصل ستة ثم يضرب هذه الستة في الستة التي هي اصل
 الستة فيبلغ ستة وثلاثون ومنها تصح المسئلة كان لفريق
 الاب اربعة من اصل الستة وقد ضربت في المضروب الذي هو ستة
 فصار اربعة وعشرين فهي لضرب هذا الفريق ستة وثلاثين
 واما ضرب احدهم منها فنقول قد ضرب لضربتين بنت كهم لاب
 من جهة العم وهو اثنان في ذلك المضروب صار اثني عشر فكل
 واحدة منهما ستة وضرب بضربهما من جهة وهو الواحد في ذلك
 المضروب المذكور وكان ستة فكل واحدة منها ثلاثة فقد حصل
 لكل واحدة منهما ستة اسهم من جهة كهم وثلاثة من جهة كهم وضرب
 ايضا بضرب ابني بنت العم وهو واحد في ذلك المضروب فكان ستة
 فكل واحد منهما ثلاثة ومجموع هذه الاربعة اربعة وعشرون وكان لفريق
 الام من اصل المسئلة اثنان فاذا ضربنا في المضروب الذي هو ستة

اثني عشر فهي لضرب هذه الفريق الستة والثلاثين واما ضرب احدهم
 فنقول اذا ضرب لضرب ابني بنت الخال وهو واحد في المضروب اعني
 الستة فكان ستة لكل واحد منهما ثلاثة فاذا ضرب لضرب فرع الخاتين
 وهو ايضا في ذلك المضروب كما ستة فلا يبي ابن الخالة اربعة من تلك
 الستة فكل واحد منهما اثنان فقد حصل لكل من الابن خمسة ثلاثة
 من جهة الخال واثنان من جهة الخالة ولبنتي بنت البنين اثنان و
 جميع هذه الاربعة اثني عشر فاذا انضمت الى اربعة وكعشرين
 كان المجموع ستة وثلاثين ثم ينقل هذا الحكم الذي ذكرناه مفصلاً
 في عمومة الميت وخوولسها ثم اي اولادهم ثم ينقل الى جهة العمومة ابوي
 ابويه وخوولسها ثم اي اولادهم كما في العصبية يعني اذا لم
 يوجد عمومة الميت وخوولته واولادهم انتقل حكمهم المذكور الى
 عم اب الميت لام وعمه وخالة وخالته واي عم ام الميت وعمتها
 وخالها وخالتها فان انفرد واحد منهم اخذ المال كله لعدم المرحوم
 وان اجتمعوا اتحدوا غير قرابتهم فالاقوي منهم اولى ذكر كان الا
 قوي وايتى وان استوت قرابتهم فلذلك كرم مثل حظ الاثنين وان اختلفت
 غير قرابتهم فلقرابة الاب الثلثان ولقرابة الاب الام ثلث الى الخصة
 مائة هناك فان لم يوجد هؤلاء كان حكم اولادهم حكم اولاد نصف النزع

فان لم يوجدوا لادهم اليه انتقل الحكم الى عمومة ابو البيت وهو لستهم
ثم الى اولادهم وكذا الى ما يتاها في النار بقوله كما في العصا الى ان تورث
العصوة ولما عرفت العصوة بحقيقة الحكم في اعمام البيت كل من نقل
ذلك الحكم الى اعمام ابيه ثم الى اعمام جده فذلك الحال في معنى
العصوة **في الخنثى** هو فعلى من الخنثى وهو اللين والثلث
يقال خنثى الشيء فتخثت اي عطفته فان عطفه من سمى
الخنثى وجمع الخنثى خناثه يعني الخنثى كجدي وجماله والمراد بها
من الالة الرجال والالة النساء معا وليس له شيء منهما اصلا
ما نقل من الشغباني انه قال عن يورث مولود ليس له شيء من الاثنين
ويخرج من سترته بشد بول غليظ ومثل هذا المخرج في لبن والفظا
للخنثى **المشكل** الاشكال في الخنثى من حيث انه لا بد ان يكون
الذكورة ذكر او انثى لا انحصار الانسان بينهما مع كونه ذكورة ولا
نوتة صفتين متضادتين لا يتحققا ثم ان علامة التمييز بينهما
عند الولادة وهو الالة الى ان يبين سائر العلامات بمضي الزمان
والاشكال اعني الاستنباه حال الولادة اما بتعارض الاثنين
واما بفقدانها جميعا فان وقع الاستنباه بالتعارض فالحكم
للبن لان منفعة الالة عند انفصال الولد من الام خرج البول

مصر

فهو المنفعة

المنفعة الاصلية للالة وما سواه من المنافع يحدث بعد ذلك
فان بالزالة الحل فهو ذكر والالة الاخرى يراوت خرق
في البطون وان بالزالة النساء فهو انثى والالة الاخرى
كنق بول في البدن روي عن ابن عامر بن الضرب العدواني
كان من حكم العرب في الجاهلية وقد رفع اليه هذه الحادثة
فتخير فطان يقول جلي وامرت فلم يقبلوه منه فدخل بيته
للاستراحة وتقلب على فراشه ولم يأخذ النوم فسالته جارية
صغيرة عن تخيره فاجبه بذلك فقالت الجارية دعي
الحال واتبع الميل ويروي حكم المبال اي جملة حاكما فخرج
بهذا فاستحسنوه فهو حكم جاهلي وقد قدم النبي صلى الله عليه وسلم
بماروه عن ابي يوسف عن الطبري عن ابي صالح عن ابن عباس
نه انهم لما سئل كيف يورث مولود كذلك قال من حيث
يقول وقد روي سئل عن عبي وجابر وعن قتادة وسعيد
بن السبيك فان كان يولد من الاثنين جميعا فالحكم هو اسبوغ وجا
لانه لما خرج من احدهما حكم حال الخروج بانه على تلك الصفة فلا
يتغير هذا الحكم لانه وجه من الاخرى كما اذا قام رجل بنية على
نكاح امرأت فقضى له بها ثم اعز بنية اخرى لم يلتفت

وكذا اذا اقام بيته على نبي سولو فحكم له ثم اعاده آخر وقام
اليته لم يفتت الي الثاني فان لم يكن هناك سبق في الخروج
فقد قال الموعوم لا اعلم لي بذلك وقال لا يعتبر اكثرهم
بولاء لان اكثرهم تدل على زيادة القوة وردة الي حيفه ذلك
على الي يوسف وقال له هل رايت قاضيا من البول بالاولايه
واذا استويا في المقدار فقد قال لا اعلم لنا بذلك ومن العلوم
ان الاعتراف بعد العلم دليل على فقه الرجل وديانته فلا يفر
في ذلك في ذلك على اي حيفه وصاحبه واذا بلغ صاحب
الاثنين فلا بد ان يزول الاشتغال لظهور علامته لانه ان جامع
بذكره او نبت له حية او احتلم كاحتلام الرجل فهو رجل وان
نهده له التدبان كشد المأث وراي حيفضا كالنساء
او جومع كالحامه من او ظهر رجل او نزل في نذيرين
فهو مأث فخذ علامتا لادان يظهر عيه بعضا عند البلوغ
وقوله مقبول فما كان من هذه الامور باطلا لا يعلل غيره
فمن ثم قلنا لا يبقى اشتغال بعد البلوغ فخذ ذكره الامام
السرخسي في شرح كتاب الخنثي وعند بعض الفقهاء انه لا
اعتبار بنهود التدي والتدي ونبات الحية وانما اذا امتد
لفرج الرجال او بال منه وحاض فرج النساء كان مشكلا وكذا اذا مال

لفرج النساء وتبين لفرج الرجال لان كل واحد منهما دليل على انفراد فاذا
اجتمعا تفارضا واذا اجتمعا لخنثي مجبضا ومجي او ميل الي الرجال
او النساء يقبل قوله ولا يقبل رجوعه بعد ذلك الي ان يظهر كذا
يقينا مثل ان يخبر بانه رجل ثم يلد فانه يتراء العمل بقوله
التاوي هذا وان وقع الاستناء بفقدن الاثنين حقيقا
فقد قال محمد بن عوف بن ابي الخنثي المشكل سوله والمراذاة
مما قيل ان يدرك فتيين حاله نبات الحية او نهود
التدي وخنثي العلي بالخنثي المشكل في باب الادب
فجعل المصنف فصل على هذه وبين حاله بقوله الخنثي المشكل
اقل النصيبين للخنثي المشكل اقل النصيبين اي نصيبين
الذكر اعني اسوء الحالتين عند الجرح واصابه يعني محمد بن محمد
الي يوسف في قول الاولاد هو قول عامة الصحابة وعليه
الفتوى عندنا فان قيل لماذا لم يقل لا نصيب الاثني من
الاقول قلنا لان نصيب الاثني قد يساوي نصيب الذكر في
اولاد الام وقد يرتد عليه كما اذا تركت زوجا وماتا
ولحنثا الام وحنثي لاجل المسئلة كسنة ونصيب منها
اذا جعلت الخنثي ذكر او ان زوج نصفها وهو ثلاثون للام
سدسها وهو واحد ولو ولد الام سدس اخر فينفي واحد وهو ثلثون

بالمعصية كونه لغير الأب وان جعلته انثى كان اخنألاب زوج
 لقول المسئلة الى ثمانية ثلاثة منها الزوج وواحد للام ووا
 حد اخر للاخت لام وثلاثة اخرى للخنثى كقولها صاحبة النصف
 ومن الظاهر المكثوف ان ثلاثة من ثمانية الكثر من واحد من
 ستة فان قلت فيما فائدة تفسيره اقل النصيبين بأسوء
 الحالين قلت فائدة انه لو لم يرد باقل النصيبين أسوأ حال
 الذكور والانثى لاشبهه الامر علينا فيما اذا كان بحيث
 يورث في احدي الجانبين ويحرم في الاخرى كما اذا تركت
 زوجا واخنا لآب وام وخنثى لآب فانه اذا جعل انثى
 كان له سهمان من سبعة وان جعل ذكرا لم يكن له شيء فلما
 اريد باقل النصيبين أسوء الحالين كان الحكم شاملا
 لهذه الصوة بان يجعل ذكرا فلا يستحق شيئا كما اذا
 ترك ابنا وبنتا وخنثى للخنثى هي صاندة لانه متيقن
 اي معلوم نبوته على تقدير ذكوره وانوشته وان
 يدعى ذلك شكوك فلا يستحق محج والشك وعند
 عامر بن النجدي وهو قول عبد الله بن عباس للخنثى
 نصف النصيبين بالنازعة بدء محمد كتاب الفرائض
 للخنثى بما رواه عن الشعبي من انه سئل عن ميراث مولود

فاقد الابوين

فاقد الابوين كما سبق ذكره وقال له نصف حظ الذكر ونصف حظ
 الانثى بناء على النازعة التي بينه وبين باقي الورثة وانه يقول انما
 ذكر في نصيب الذكور وهم يقولون باعتبار الجانبين اذا لم يكن نزاع
 احدهما على الاخرى فيجعل فيعمل بهما بقدر الامكان وذلك بما
 ذكرناه ورد بان العمل بهما جمع بين صفتين متضادتين وهو
 محمد فوجب العمل باقل لما قرناه واختلفا اي الي يوسف ومحمد
 في خروج قول الشعبي وتقريره قال ابو يوسف في المثال المذكور
 لابن سهم ولبن نصف سهم وللخنثى ثلاث ارباع سهم لان
 الخنثى يستحق سهمها كالابن ان كان ذكرا ويستحق نصف سهم
 كالبنت ان كان انثى وهذا اي استحقاقه ولسهم على تقدير
 ونصف سهم على تقدير اخر متيقن ولا نزاع لاحد التقديرين
 على الاخر في اخذ نصف مجموع النصيبين عملا بالتقدير على
 حسب الامكان كما ذكرنا انفا في اخذ نصف سهم ونصف
 نصف سهم او نقول ببيان اخر في اخذ النصف المتيقن الذي
 هو ثابت على تقدير الذكور والانثى مع النصف النافذ المتنازع
 فيه بينه وبين الورثة دفعا للنازعة يعني بثبوت هذه النصف
 على زعمه وانفاية على زعمهم فصار له اي للخنثى ثلاث ارباع سهم
 وذلك لانه اي ابا يوسف يعتبر السهم والقول اي البسط الى

الكسر مجموع الانصاف المسئلة المذكورة على الوجه الذي تقر
 سهمان وربع لانه يعبر السهام والقول فاذا بسطنا السهمين
 بضربهما في مخرج الربع مع زيادات هذا الكسر عليه كانت
 الحاصل ثمانية اربع فخطها صحاحا فنقص منها المسئلة فلذا
 لك قال ونقص من ثمانية فلان اربعة وللبنت ثمان وللخنثى
 ثلاثة فانها نصف مجموع ما للابن والبنت او نقول في تصحيح
 هذه المسئلة بوجه اخر ماله الي ما يقدم للابن سهمان وللبنت
 سهم وللخنثى نصف النصيبين وهو سهم ونصف سهم
 والمجموع اربعة اسهم ونصف فبط السهام الي الكسر الذي
 هو النصف بان لضربها في مخرجها وترب عليه هذا الكسر فيحصل
 ثمانية اربع فخطها صحاحا وقال محمد في مخرج قول الشيخ
 في الصورة المذكورة ياخذ الخنثى من المال في هذه المسئلة ان
 كان ذكرا الا ان الاولاد ابناء وبنت فالمسئلة من ثمانية
 اثنان وللخنثى نصف عن تقدير المذكور اثنان وللبنت
 واحد فللخنثى عن هذا التقدير خمس المال وياخذ الخنثى ربع
 المال ان كان اثنى لان الاولاد ابناء وبنتان فالمسئلة من
 اربعة فلان اثنان ولكل واحدة من البنين واحد فللخنثى عن
 تقدير الانثى ربع المال وياخذ الخنثى نصف نصيبين

وذلك النصف خمس وثم باعتبار الحائنين فان للخنثى نصف النصيبين
 والثلث نصف الربع فمجموع النصيبين الثمانين باعتبار رحا
 الذكور والانثى ونقص المسئلة عن مخرج محمد من اربعين
 وهو العدد المجتمع من ضرب احد المثلثين وهي الاربع
 التي هي مسئلة الانثى في المسئلة الاخرى وهي الخمسة التي
 هي مسئلة الذكور ثم ضرب الحاصل وهو عشرون في الحائنين
 اعني حالي الذكور والانثى فيبلغ اربعين وحضر هذا
 ان يقال اذا كان للخنثى خمس وثمن واردا عدد ما يقع منه هذا
 ن الكسر ضربنا مخرج احد هما في الاخر فيحصل اربعون
 ثم انه اشار الى طريق تعيين نصيب كل وارث من الاربعين
 بقوله فمن كان له شيء من الخمسة فمضروب اياها ثمانية فمضروب
 في الاربع ومن كان له شيء من الادبعة فمضروب في الخمسة فمضروب
 للخنثى من الضربين ثلاثة عشر سهما وللابن ثمانية عشر سهما
 وللبنات سهم وبيان ذلك ان من مسئلة الخنثى المذكور اثنان
 فاذا ضربنا في الاربع حصل ثمانية فهي وكان نصيبه من مسئلة الانثى
 واحد فاذا ضرب في الخمسة كان خمسة فهي ايضا له فصار نصيبه من
 الاربعين ثلاثة عشر وللابن من مسئلة الذكور اثنان فاذا ضربنا في
 في الاربع صار ثمانية فهي له وكان مسئلة الانثى اثنان ايضا فاذا ضربنا

في خمسة حصل عشرة فهي ايضا له فصار نصيبه من الاربعين
ثمانية عشر والثلث من مسألة الذكور وله ضرباه في الاربع فكانت
اربعه فيهما وكان لها من مسألة الانثى ايضا ضرباه في خمسة فكان
خمسة فهي ايضا لها فصار نصيبها من الاربعين تسعة ولا يذهب
عليك ان نصيب الخنثى اعني ثلاثة عشر في هذه المسئلة كما هو من
وثن للاربعين كذلك هو نصف نصيبه بحسب حاله لان نصيبه
في حالة الذكور ستة عشر ونصفه ثمانية وحالة الانثى عشر
نصفها خمسة ومجموعها ثلاثة عشر فالحاصل بين التخييلين
انما هو في الطريق لافي المقصود الذي هو نصف النصيبين ثم ان
ضرب احد المسئلتين في الاخرى وضرب ما كان ليخص من
احدي المسئلتين في جميع الاخرى انما يكونان في تقدير البانية
بين المسئلتين اما اذا اتوا فثابتا بضرب وفقد هاهنا في الاخرى
ويضرب الحاصل في عدد الحالتين ثم يقرب ما كل شخص من احد
المسئلتين في وفق الاخرى ولا شهرة في ذلك بعد ما طكبا
القولاء السابقة وقد اشار اليه المصنف في فضل الابن
كما ستعرف ان شاء الله تعالى وعلم ان مذهب الشافعي ان
ياخذ الخنثى المشكل ومن مذهبنا نحن المتقدمين الى ان يكشف
كما في المفقود والحمل فاذا انزل حاله ولم يولد خنثى فلا شيء

لا احتمال كونه

لا احتمال كونه الخنثى ذكر فالحال والخنثى نصف المال لان احسن حاله ان
انثى فتوقف النصيب الباقي الى ان ينكشف حال الخنثى واذا انزل حاله ولم
يولد من خنثيين فكل واحد منهما ثلث المال الاحتمال ان يكون هو انثى
وصاحبه ذكر او توقف الثلث الباقي الى ان ينكشف حال المصلحة
بينهم على شيء وقس سائر الصور على ذلك لما كان الحمل ايضا مترددا
بين الحالتين او رد فصوله عقيب فصل الخنثى فقال **فصل في الحمل**
التردد للحمل سنتان عند الجميع روي واصحابه عند ثلثين سنة
ثلث سنين وعندنا في اربع سنين وعند الزهري سبع سنين لنا
حديث عائشة رضي الله عنها فانه قال لا يلقى الولد في رحم امه الا في
سنتين ولو بفلانة مغزل وشل هذا لا يعرف قياسا بل سماعا
من رسول الله صلى الله عليه وسلم ولما روي عن ابن الفخار
ولد لاربعة سنين وقد بنت ثيناه وهو يصحك فسمي ضحكا
وان عبد العزيز الماجشوني ولد ايضا لاربعة سنين وقد
استهر في نساء ما جشون انهن يلدن كذلك وروي ايضا
ان رجلا غاب عن امرأته سنين ثم قدم وهي حامل فزعم عريان محررا
فقال معاذ ان كان ذلك حبل علم فلا يولد علم ما في
بطنها فتذكرها حتى ولدت ولدا قد بنت ثيناه واثنتاه
فقال الرجل هذا ابني ورب الكعبة فابنت عمر بنت عبد المنذر

فصل

ولد اكثر من ستين وقال الامام اهل الكوفة عن الاول ان الضحاة
وعبد الوتر ما كان يوفان فليسوا انفسهما ولا يوفون غيرهما اذ لا اطلاع
لا احد على ما في الرحم سوى الله تعالى ويجوز ذلك لان دافع الرحم
لمرض علي بن ابي طالب فلا اعتداده وعن الثاني ان المراءى غيبته عنها
قربا من ستين وابيات الخب كان باقرا الزوج واقلها ستة
اشهر لا اتفاق لما روي عن ان رجلا تزوج امرات فولدت لسته
اشهر فم غمها فم يوحها فقال ابن عباس رضي الله عنه اما لو انها
لو خاضت بكاتب الله فكم لخصمتك ان قال الله تعالى وحمله وفضله
ثلاثون شهرا وقال وفضاله في عامين فاذا ذهب عامان للفصل
لم يبق للحمل الا سنة اشهر قد روي عن عثمان رضي الله عنه وابيات النسب
من الزوج وروي عنه عن علي رضي الله عنه في حديث مسعود رضى ان الولد
بعد ما مضى عليه اربعة اشهر تنفذ الروح وبعد ما ينفذ نيم خلفه في
شهرين وحسبوا انفصاله مستوي الخلق لسنة اشهر ذكره
شمس الائمة السرخسي رح في شرح كتاب الطلاق ويوقف الحمل عند
اي حيف رح لغيره بنين او لغيره بنات ايتهما اكثر وبعث
لغيره الورثة اقل الانباء رواه عنه ابن المبارك وبه اخذ
وذلك لا يحاط قال شيخنا الخفي رايت بالكونم لا يبي اسمعيل
اربعة بنين في بطن واحد ولم ينقل من المتقدمين ان امرات ولدت

اكثرون ذلك

اكثرون ذلك فكيفنا به وعند محمد رح يوقف لغيره بنين او ثلاث
بنات ايتهما اكثر وروى عن ابن سفيان وليت هذه الرواية موجودة
في شروح الاصل ولا في عامة الروايات وفي رواية اخرى عن محمد يوقف
لغيره بنين او بنين ايتهما اكثر وهو قول حسن واحدي الروايتين عن علي
يوسف رواه عنه هشام وذلك لان ولدت اربعة في بطن واحد في
غاية القدرة فلا ينبغي عليه الحكم بل على ما يعتاد في الجملة وهو ولدت
اشين وروي الحسن بن علي يوسف انه يوقف لغيره بنين او بنات واحدة
ايتهما اكثر وهذا الناصح وعليه الفتوى وذلك لان المقادير الغالب
ان لا تلد المرات في بطن واحد الا ولد واحد فيني عليه الحكم خلاف
وذكر في فتاوي اهل سمرقند ان الولادة ان كانت قريبة يوقف الفقه
الحمل اذ لو عجلت له بما لفت بطنه والحمل على خلاف ما قدر وان كانت بعيدة
لم يوقف اذ فيه ضرر بيباقي الورثة ولم يفتن للمقرب حدا بل اصيل به عبي
العادة وقيل هو ما دون الشهر بناء على انه لو حان لغيره بنين حق فلان
عاجلا كان محمولا على دون الشهر وفي واقعات المناطق انه يقسم النكاح
ولا يغزل لغيره الحمل اذ لا يعلم ان ما في البطن حمل ام لا وان ولدت ثمانية
القسمه وعند الشافعي لا يدفع لغيره الورثة شيئا الا من كان له فضل لا يدفع
بتعدد الحمل وعدم قدره فانه يدفع اليه فرضه على تقدير العول ان تقدره
ويترأى الباقي ان ينكح للحمل لان الحمل ما لا ينضج فقد روي عن شيخنا كماله عشر

ولد اكل خمسة منهم في بطن واحد ويؤخذ الكفيل من الورثة على قوله
اي على قول ابي يوسف برواية الحنفية اي يؤخذ القاض من منهم كثر اعي
امر معلوم هو الزيادة على نصيب ابن واحد نظراً لمن هو خارج عن النظر
لنفسه اعني الحمل كما اذا تزك ابناً وخني ففقد ابي 2 ومحمد وابي يوسف
في قوله الاول يعطى الخنثى الثلث والابن الثلثان ويؤخذ منه الكفيل
عند صاحبه وقيل بل يجتاط ههنا فيؤخذ الكفيل عندهم جميعاً لانه
اذا ثبتت دلائل الذكورة في الخنثى كان مستحقاً لما زاد على المصنف مما اخذه
الابن فكذا في الحمل فان كان الحمل من الميت بان خلو امرت حاملاً وما
ومت تلك امرت بالولد لتمام اكثر مدة الحمل اي لثنتين عندنا ولا بدع
سين عند الشافعي واقل منها اي من تلك المرات التي هي اكثر زمان
الحمل سواء جاءت به سبعة اشهر او اقل واكثر ولم يكن المرات مع ذلك
اقرت بانقضاء العدة يثبت ذلك الولد من الميت واقاربو يورث عنه
لان وجود الولد في البطن وقت الموت شرط في استحقاق الارث
فاذا لم يكن اقرت بانقضاء العدة مع شبهة مدة الحمل حكم بان الحمل
كان موجوداً في ذلك الوقت وان جاءت بالولد لاكثر من اكثر مدة
الحمل لا يثبت ذلك الولد من الميت ولا يورث عنه من قبله اذ قد
علم بحجته كذلك ان علوقه كان بعد الموت موت الميت فلا نسب لا
ميراث وكذا اذا اقرت المرات في مدة الحمل بانقضاء عدتها بعد زمان

يتصور في

يتصور فيه انقضاء العدة مشتملة بالولد في تلك المدة فانه لا يثبت
واليورث عنه اذ قد علم باقرارها ان الحمل لم يكن من الميت وان كان الحمل من غيره
بان تزك ماتت حاملاً من ابيه او غيره مما من ورثته وجاءت تلك
المرات بالولد لسبعة اشهر او اقل من زمان الموت يثبت ذلك الولد من
الميت لانه قد تحقق وجوده في البطن حال الموت وان جاءت بالولد لاكثر
من اقل مدة الحمل لا يثبت اذ لا يتيقن علوقه مع ولا ضرر من ههنا
الي تقدير وجوده في زمان الموت بخلاف ما اذا كان الحمل منه فان العلوق
هنا لا يثبت الي اكثر اوقات الحمل لضرورة اثبات نسبته الي الميت
بعد ارتفاع النكاح بالموت اما اذا كان الحمل من غيره فثبت ثبوت من
ذلك الغير فلا ضرورة ههنا الي اعتبار اكثر الاوقات بل يجب الا
قتصار على ما هو اقل مدة الحمل وما دونه حتى يتيقن اوجوده حال
الموت وطريق معرفة حقيق الحمل وقت الولادة ان يوجد منه ما يعلم
به الحيوة كصوت او عطاس او بكاء او منجى او تحريك غصن فان خرج اقل
الولد وظاهر شيء من هذه العلامات ثم مات لا يثبت لانه لا يخرج
اكثر ميتاً فكانه خرج كل ميتاً فلا يثبت وان خرج اكثر ثم مات
يثبت لان التبرك الاكثر له حكم الكل فكانه خرج كله ميتاً والاصل
في ذلك ما رواه جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا استمرق

الصبي ورث وصيا عليه والضابط في خروج الكثر والاقل ما ذكره بقوله
فان خرج الولد مستقيما وهوان خرج رأسه او لا فالمعتبر صدق عني
اذا خرج صدق كله وهو حي يرث اذ قد خرج اكثره حيا وان خرج اقل
من ذلك لم يرث وان خرج منكوسا وهوان خرج رجلا فلم يعتبر صدق
فان خرج القبة وهو حي يرث قد خرج اكثره حيا وان خرج اكثره
لم يرث الاصل في تصحيح مسائل الحمل ان تصحح المسئلة على تقدير
اعني على تقدير ان الحمل ذكر وعلى تقدير انه انثى ثم انظر بين تصحيح
المسئلتين فان توافقا جازا ضرب وقولهما في جميع الاخر فان تباينا
فا ضرب كل واحد في جميع الاخر فالخامس تصحح المسئلة ثم اضرب بصيب
من كان له شيء في مسئلة ذكورت في مسئلة انوثة على تقدير التباين
او في دفعهما على تقدير التوافق واضرب ايضا بصيب من كان له شيء
من مسئلة انوثة في مسئلة ذكورت او في وقفهما على ذينك التقدير
كما ذكرنا في ميراث الخنثى ومن هذا يعلم ما قلنا فنهنا ان المص
امثاله في فصل الآتي ثم انظر في الحاصلين من الضرب لكل واحد
حد من الورثة ايتهما اقل يعطى لذلك الوارث لان استحقاقه للاقل متفق
والفضل الذي بينهما اي بين الحاصلين موقوف من نصيب ذلك الوارث
لانه اشبه مستحق ذلك هذا الفضل هل هو للحمل او غير موقوف الى ان

ينزل

ينزل الاستباه فاذا ظهر الحمل زال الاستباه فان كان الحمل مستحقا
لجميع الموقوف فيها وان كان مستحقا للبعض فبما هذا الحمل ذلك البعض و
الباقى مقسوم بين الورثة فيعطى لكل واحد من الورثة ما كان موقوفا
من نصيبه كما اذا ترك بنتا وابوين وامرأت حاملة فالمسئلة في رجة
وعشرين على تقدير ان الحمل ذكر والبنت مع الحمل الذكر الباقي لانه
اجتمع فيهما ثمن وسدسان وما بقي فللزوجته ثنها وهو ثلثة وكل
وهو ثلثة عشر والمسئلة في سبعة وعشرين على تقدير ان انثى
لانها اجتمع فيهما على هذا التقدير ثمن وسدسان وثلثان فيهم
منبرتين ونقول من اربعة وعشرين الى سبعة وعشرين فللابوين
ثمانية والامرات ثلثة والبنت مع الحمل الانثى ستة عشر وبين عددي
لتصحح المسئلة اعني اربعة وعشرين وسبعة وعشرين لتوافقا
الثلث لان محجره وهو ثلاثه بعد ما عا فاذ ضرب وقف لهما
اي ثلاثه وهو ثمانية حتى الاول وسبعة ثمانية في جميع الاخر
صار الحاصل ما يقا وستة عشرهما ومنها تصحح المسئلة اذ على تقدير ذكورة
للأمات سبعة وعشرون ولكل واحد من الابوين ستة وثلثون وذلك
لان سهام الأمات من مسئلة الذكورة اعني اربعة وعشرين ثلاثة كما عرفت
فاذا ضرب في ذوات مسئلة الانوثة وهي ثلثة بلغ سبعة وعشرين وهو الحاصل

من الابوين من مسئلة الذكوة اربعة ايضا فاذا ضربناها في ذلك الوقف
بلغ ستة وثلاثون وعلى تقدير ان وثقت له المرات اربعة وعشرون لانه سهم ا
من مسئلة الانثى اعني سبعة وعشرين ثلثة ايضا فاذا ضربت في
وفق مسئلة الذكوة وهو ثمانية صار اربعة وعشرين ولكل واحد من الابوين
بوين اثنين وثلاثون لان سهم كل واحد منهما من مسئلة الانثى اربعة
ايضا فاذا ضربناها في وفق المسئلة الذكوة وهو ثمانية صار اثنين
وثلاثين فيعطى المرات من المائتين والستة عشر اربعة وعشرون لانها
اقل نصيبها على تقدير ذكوة الحمل وانوثته ويوقف من نصيب ثلثة
ثلثة اسهم وهو الفضل بين النصيبين الى ان يكتشف الحال للحمل ويوقف
من نصيب كل واحد من الابوين اربعة اسهم اي يعطى من المبلغ المذكور كل منهما
اقل من النصيبين وهو ثمان وثلاثون ويوقف الفضل الذي بينها
فقد جعل الحمل في حق الزوجة والابوين اشئ ويعطى بنت من ذلك المبلغ
ثلثة عشرهما وذلك لان الوقف في حقها نصيب مائة بنتين
عند ايج لان اقل نصيبها انما يستحق في مذهبنا على هذا التقدير
تقدير اربع بنا واذا كان البنون اربعة فنصيبها مما بقي من ذوى القربى
في مسئلة الذكوة وهو اعني ذلك الباقي ثلثة عشرهما كما سلف
وامر اربعة اشاع سهم لانا اذا اعطينا من الباقي كل ابن سهمين

واحد ابني اربعة اسهم فلكل ابن سهم آخر الا انهما فيجتمع للبنت اربعة
اشاع سهم من اربعة وعشرين وفي مسئلة الذكوة وهذا النصيب
مضمون في ثلثة هي وفق مسئلة الانثى فصار حاصل
هذا النصيب ثلثة عشر سهمها فيهما من المائتين والستة عشر والباقي
منها بعد ما اعطى الابوان والزوجة والبنت موقوف وهو
اي ذلك الباقي مائة وخمسة عشر سهمها لان الذاهب مائة و
حد فان ولدت بنتا واحدة او اكثر فيجمع الموقوف للبنت وذلك
لا يجعلنا الحمل ابني في حق الزوجة والابوين واعطينا كل واحد
منهم ما هو نصيبه على تقدير الانثى فقد استوفوا حقوقهم
على تقدير الانثى فكان جميع ما بقي بعد حقوقهم وهو
مائة وثمانية وعشرون نصيب البنين او البنات اليسوي
ان نصيبهن من مسئلة الانثى اعني من سبعة وعشرين
سنة عشر واذا ضربت في وفق مسئلة الذكوة وهو
ثمانية بلغ مائة وثمانية وعشرين فهي حقهن وقد اخذت
منها البنت ثلثة عشر نصيبها الى الباقي الذي هو مائة و
خمسة وعشرين سهم يسلم للمبلغ بينهما على السوية فاذا
استقام عليهم وذلك والا فان كان بين السهمين واحد

موافقة فاضرب وفق الرأس في المائتين والستة عشر فمبلغ
 تسعة مئة السبعة وان لم يكن بينهما موافقة بل مباينة فاضرب
 جميع عدد الرأس في جميع المائتين والستة عشر فاحصل
 كان يصحح المسئلة وان ولدت ابنا واحدا او اكثر فيعطى المرات
 والابوين ما كان موقوفاً من نصيبهم اي يعطى المرات الثلاثة
 التي كانت موقوفة من نصيبها في مسئلة ذكره المحل فيكمل لها
 سبعة وعشرين وهي اكثر النصيبين ويعطى كل واحد من الابوين
 السابقة الموقوفة من نصيبه في مسئلة الذكوات
 فيقسم لكل منهما اكثر النصيبين وهو ستة وثلاثون
 وما بقي بعد ما اخذت هؤلاء الثلاثة وما اخذت البنت وهو مائة
 واربعة يضم اليه الثلاثة عشر التي اخذتها البنت حتى يبلغ
 مائة وسبعة عشر ويقسم هذا المبلغ بين الاولاد ان صح عليهم
 للذكر مثل حظ الانثيين وان انكسر فقص المسئلة ما عرفت
 غير مرة وان ولدت ولداً ذكر او انثى فالحال على ما ساء اذا
 ولدت ذكراً كما لا يخفى وان ولدت ولداً بنتاً فيعطى البنت
 وللابوين ما كان موقوفاً من نصيبهم ويعطى البنت الى تمام النصف
 وهو اي ذلك التمام خمسة وتسعون سهماً لانها كانت
 قد اخذت ثلاثة فيكمل لها نصف التركة وهو مائة وعشانة والباقي

والباقي من المائة والاربعة بعد تكميل النصف للاب وهو تسعة اسهم
 لان نصيبه على ما مر من ان له مع البنت فرضاً ونصيباً واعلم ان
 الميت اذا تزك من لا يتغير فرضه بالحمل فانه يعطى فرضه كما اذا تزك
 جنة وامرأت حاملان فانه يعطى الحصة السادسة وكذا اذا تزك امرأت حاملان
 وابنا فلهما الثلثان وان الوارث اذا كان من ييسقط في احد من حالتي الحمل
 فانه لا يعطى شيئاً لان اصل استحقاقه مشكوك ولا يرث مع الشبهة
 كما اذا تزك امرأت حاملان واحداً وعما فلا شيء للعم والخال لجوارات
 يكون للحمل ابناً فاحذرنا سابقاً انما هو بمن يتغير فرضه من الورثة
 والله اعلم في المفقود وهو الغائب الذي انقطع عنه ولا يدري

حيوته من موته وحكم ما اشار بقوله المفقود في حق ماله
 حتى لا يرث منه احد لبثت حيوته باستصحاب الحال وهو معتبر في
 ابقاء ما كان على ما كان دون اثبات ما لم يكن ولهذا لا يثبت استحقاق
 ورثته طاله ولا يتزوج امرأته عندنا وهو مذهب غيره ويوقف ماله
 حتى يتيقن حاله وموته او ينفق عليه مدة فاحلف له وان بقي ذلك المدة
 في ظاهر الروايات اذ لم ينفق عليه امرأته حكم بموته فقبل المجهل اقرانه
 في جميع البلدان والاولى والاصح كما ذكر في ذرايع القضاة ان نصيبه
 اقرانه في بلد لان الاعمال تمايزت باختلاف الاقاليم والبلدان
 وايضا اعتبار جميع الاقران فيه خرج عظيم وروي الحسن بن زياد

هـ

والمفقود ميت في حق غيره
 فلا يرث شيئاً من ماله من
 سائر شئ حال حياته وانما يوقف
 نصيبه ثم فان جاءه اقرانه اخذ
 والا فممن حكم بموته اقرانه يرد
 الموقوف الى اقرانه الا اصله
 فيرثونه سواء كان كلا او بعضاً
 من اقرانه غائباً وله اب واقوة
 وهي غيبته ما مات ابوه فوقف
 نصيبه فان لم يجرى فيها حكم بموته
 يرد نصيبه للاضوة ولا تركة اولاده
 منه شيء وهذه الكلمة اذا لم يتحقق في
 حياته فوقفت من الاوقات والافراد
 ويكون ما رثه المفقود لورثته كما
 في المتن والله ربي وعزها

عن أبي جريح أن تلك المدة مائة وعشرون سنة من يوم ولد فيه المفقود
وهذا مبني على ما استتر بين العامة من أنه لا يعيش أحد أكثر من هذه
المدة وهو من الكاذب المشهور فلا اعتداد به وقال محمد بن مائة وثمان
سنتين وقال أبو يوسف مائة وخمسة سنين وهما ثمان الروايات
لم توجد في كتب المعتمدة وروي عن أبي يوسف أنه إذا مضى مائة
سنة من ولادته حكم بموته إذا ظهر في زمانه أنه لا يعيش أحد أكثر
من مائة وكان قد حدد هذه الفترة في الصورة والرواية في المفقود حتى
ظهر له في نفسه أنه خطأ فإنه عاش مائة وسبع سنين وقال بعضهم
لتهون سنة لأن الزيادة عليها في زماننا هذا في غاية الندرة فلا يناد
بها الأحكام الشرعية التي مدرها على الأغلب قال الإمام التتائشي
وعليه الفتوى وذهب بعضهم إلى أنها سبعون سنة لما روي
في الحديث المشهور في إجماع هذه الأمة وقال بعضهم مال المفقود
موقوف إلى إحصاء الإمام في موته وهو مذهب الشافعي رحمه الله
فانه قال إذا مضى مدة يقضي القاضي أنه كان مثله لا يعيش أكثر
من هذه المدة حكم بموته ويقسم ماله على ورثة الموحدين حكمه حال الحكم
ثم إن الألبق بطريق الفقهاء أن لا يقدر بشيء كما في ظاهر الرواية إذا
محال للقياس في نصيب المقادير ولا ينقض ههنا فحال على اعتبار
أثره ونظائره كما في قسم التلقات ومهر مثل النساء والمفقود

موقوف الحكم في حق غيره حتى يوقف نصيبه من مال مورثه كما في الحل فان كان
الموقوف مباحا للحي اضرين لم يصرف اليهم شي بل يوقف لما ذكره وان كان لأحكامهم
يعطى كل واحد منهم ما هو الأقل من نصيبه على تقدير حيوة المفقود ومما أتت
فإذا مضت المدة وحكم بموته فماله لورثته الموجود به عند الحكم بموته ولا ينبغي
لمن مات منهم قبل الحكم بذلك أن شرط التوريث بقاء الوارث حيا بعد موت المورث
وما كان موقوفا لإجله من مال مورثه يرد إلى وارث مورثه الذي وقف
ذلك الموقوف من ماله كما في الحل أن انفصل حيا حتى يوقف نصيبه وان انفصل
ميتا يأخذ الورثة ما كان موقوفا من نصيبهم فكذا هنا ان ظهر المفقود حيا
أخذ حقه وان حكم بموته لم يستحق شيئا مما وقف له الاصل في تصحيح مسائل المفقود
أن تصح المسئلة على تقدير حيوة ثم تصح المسئلة على تقدير وفاته وباقي
العمل كما ذكرنا في الحل وهو ان ينظر في مسئلة الحيوة والوفات فإين توقفنا
لنضب وفقا لهما في جميع وفق الاخر وان تباينت اضربا لحيوة في الحيوة
فمحصل من الضرب على الوجهين كان تصحيح المسئلة على كل واحد من التقديرين
ثم لضرب نصيب من كان له شيء من مسئلة الوفات في مسئلة الحيوة او في
وقفها ثم تنظر في هذين الحاصلين من الضربين فيعطي الوارث الحاضر ما هو
الأقل من الحاصلين ويجعل الفضل بينهما موقوفا من نصيب ذلك الوارث إلى أن
يظهر حال المفقود فإذا انزكت مثلا زوجا حاضرا واثنين اب وام حاضرين
وأخا لبدنهم مفقودا فنقدر بكون المفقود ميتا يكون للزوج النصف وللأختين

الثلاث فالمسألة هي ستة لكنها تقسم الى سبعة وعلى تقدير كونها التزوج
 المتصور غير حائل ولاختين الربع لانه اصل المسألة على هذا التقدير اثنان واحد
 للتزوج وواحد للآخر مع الاختين فلا يستقيم عليهم وهم كاربعة اخوات فيضرب
 الاربع في اصل المسألة فيبلغ ثمانية اربعة منها للتزوج واثنان للآخر واثنان
 اخوان للاختين لكل واحد من المفقود خير للاختين من حيوته
 وهو ظاهر وحيوته خير للتزوج اذ لا نصف من المال بل اعوان فيقتصر حيوة
 للمفقود في حق الاختين فلا يصرف اليهما الا ربع المال ويعتبر موت في حق الزوج
 فلا يطبق الاثلاثة اسباع المال ويوقف الباقي وهذه المسألة تقع من خمسين
 لان مسألة الخيق من ثمانية ومسألة الوفات من سبعة وبينهما مائة و
 يضرب احدهما في الاخر فيبلغ ستة وخمسين كان للتزوج من ستة الحيوة اربعة
 فاذا ضربت في مسألة الوفات وهي سبعة حصل ثمانية وعشرون وكان له من
 الموت ثلاثة فاذا ضربت في مسألة الحيوة وهي ثمانية بلغت اربعة وعشرين فيبقى
 للتزوج اربعة وعشرون لانها اقل الحاصلين وهو النصف العاقل ويوقف
 لغيره اربعة وكان للاختين من ستة الحيوة اثنان فاذا ضربت في ثمانية
 حصل اربعة عشر وكان لهما من ستة الوفات اربعة فاذا ضربت في الثمانية
 الحاصل اثنان وثلاثين فيصير اليهما اقل الحاصلين وهو اربعة عشر وهي من
 الستة والخمسين فكل واحد منهن سبعة ويوقف لغيرهما ثمانية عشر
 فيجمع ما يؤول اليه الزوج والاختين ثمانية وثلاثون والباقي من الستة والخمسين

وهو ثمانية عشر موقوف فان ظن انه المفقود في يصرف اليه الزوج اربعة الموقوفة ليقم
 له نصف المال وهو ثمانية وعشرون ويكون الباقي وهو اربعة عشر للآخر حتى
 يكون النصف الاخر بين الاخر والاختين للذكر مثل حظ الانثيين وان ظهرت
 ميت يدفع اليه الاختين الثمانية عشر الموقوفة من يصيرها اختين يتم لها اربعة
 اسباع المال وهي اثنان وثلاثون ومما الزوج فقد اخذ لغيره كاملاً وهو
 اربعة وعشرون في المرتداد اقامات الرجل المرتد على ارتداده او
 قتل او حرق بالحرب وحكم القاضين بالحاجة فما اكتسبه في حال اسلامه فهو
 لورثته المسلمين وما اكتسبه في حال ردته يوضع في بيت المال هذا
 حكم عند ابي حنيفة رحمه الله وعند الكشافيين لورثة المسلمين وعند الشافعي
 الكسان جميعاً يوضع في بيت المال في احد القولين بطريقه في وفي قوله
 الآخر بطريقه انه ما لصاحب نفس الماذي على مذهبه في المختصر لا ي
 يوسن ومحمد ان المرتد على رده الى الاسلام فيحكم عليه في حق ورثته باحكام
 في كل الكيين ملك له وهذا يقتضي من لا دين له مع انا خلا في كيفية
 القضاء فطلاق لورثته ولا ينفقه الفرقة بينك وبينه بان حكم موته يترد
 اليه وقت رده لانه صارها كالكافر فتملك اسناد التورث فيما اكتسبه
 في زمان اسلامه الي قبل ذلك الوقت لانه كان موجوداً في ملكه فيكون
 تورث المسلم من المسلم ولا يمكن فيما اكتسبه في حال رده ان يستند تورثه

الى زمان اسلامه اذ لم يكن موجودا في ملكه في ذلك الزمان فلو قضى
 لوارثه لكان ثورثا لمسلم من الكافر فلا يجوز وما اكتبه بعد الحق
 بد الحرب فهو في الاجماع لانه اكتبه وهو من الحرب والمسلم لا يرد
 من الحرب وكسب المرتبة جميعا اي سواء اكتبته في اسلامه او في ردها
 قبل الحق بد الحرب لو رثتها المسلمين بلا خلاف بين الصحابة وذلك لان
 المرتبة لا تقتل عند بل تحبس حتى تسلم او توت لانه عليه السلام لم يرد قبل
 التا وايضا الاصل تاخير العقوبة الى دبر الجزاء وانما عدى في الحال
 لدفع شرفا حتى يتوقع عنه وهو الحرب بخلاف المرات واذا لم تزل بارئها
 عصمت نفسها لم تنزل عصمتها لها فضل واحد من الكسبي ملكا فخصه لورثتها
 الا انه لا ميراث من الزوج الا انما بنفس الردت قد بان منه ولم ينقص
 من شرفه على الهلاك فلا تكون كالغارة المبيضة وانحقت بد الحرب
 نزل عصمتها في نفسها لانه لا يترك والاسترقاق اطلاق حكمه في رد
 عصمة ماله ايضا ذكره الامام الشافعي في شرح المتيقن الصنفين وذكره
 في شرح المتيقن الكبير ان الذي اذا انقض العهد والحرب بد الحرب
 كان الحكم فيه كالحكم في المسلم الذي ارتد ولحق بد الحرب وذلك لانه
 من اهل انا في عبيد احكام المسلمين واما المرتد فلا يرث من اهل
 لانهم مسلم ولا يرث من اهل لانهم لا يرثون من اهل لانهم لا يرثون من اهل
 التي هي الارث بل يحرم عقبة كالقاتل بغير حق وايضا المرتد لا يرث

لان ما

لان ما انتقل اليها لا يقع عليها ويعتبر في الميراث الملة وهو نظير الحكم في كسبه فليس
 المرتد ان يزوج مسلمة ولا كافرة اصلية ولا مرتدة لان النكاح يعتبر الملة ولا ملة
 له وذلك المرتدة لان احد لانها ليست ذات ملة الا اذا ارتد اهلها جميعا باجماعهم
 في توريثون اي يترتب بعضهم من بعض لان ديارهم صارت ديار حرب لظهور احكام الكفر
 فيها فقتل جالهم وتبني ساوهم وذريتهم كما فعل ابو بكر رضي الله عنه بيني خيفة
 عليها فاصاب على نسبهم جارية فولدت له محمد بن حنيفة وسبي عتيق ربه ذرية بني بلية
 لما ارتد رثتم باعهم من مصقلة بن عبيد بن جارية الفدرهم واخذوا له ويا في ان اي وارث
 يعتبر في قسمة مال المرتد فروي الحسن عن ابي حنيفة ان من كان وارثا وقت ردة
 دعي الى موت المرتد فانه يرث ولا ميراث لمن عد بعد ذلك حتى لو سلم بعض قرابة بعد
 ردة او دلل على عقوق حادث بعد الرد لم يرث منه وروي ابو يوسف انه يغير وحسب
 الوارث دقت الردة ثم لا يبطل استحقاقه بموته قبل المرتد بل يكون ميراثه لورثته وروي
 محمد وهو الاصح انه يغير من كان وارثا له حين قتل او مات سواء كان موجودا حال ردة
 او حدث بعدها في السير حكم الاسير حكم سائر المسلمين في الميراث ماله انفاق
 دينه فيوت ويورث منه لان السلم لا ياتي منه فالاسير كما لا يورث في قطع عقه النكاح
 لا يورث ايضا في الميراث فان فارق دينه فحكم المرتد اذا لفرق بين ان يرتد في دار الاسلام
 ثم يلحق بد الحرب بين ان يرتد في الحرب فيقيم فيها فانه على التقديرين يصير حرا فان لم
 يعلم ردة ولا حيوة ولا موته فحكم المرتد كالمفقود فلا يرث ماله ولا يزوج امراته حتى ينكشف حال

نصر

فان ادعي ورثته انه ارتد في دار الحرب لم يقبل في ذلك الاستحاضة مسلمين عدلين
فاذا شهد احكم القاضي بوقوع الفرقة بينه وبين امراته وقسم له بين ورثته لا
ثبت حكما عند قضاء القاضي فان جاء بعد قضاءه وانكر الردة لم ينقض القاضي
حكمه فلا يرث عليه امرته ولا مال الا ما كان قائما بعينه في يد ورثته كما في المرتد الموقوف
اذ جاء ثانيا وانكر الردة وكما مال له على حاله ثم اذا لم يرثه لكن القاضي يري الشاهد
فان عدل بان امراته منه لان ذلك حكم ثبت بنفس الردة ولا يحكم بغيره
وامثا او لا ملاه حكم ثبت بالموثوق بالردة حكم المودة الا اذا اتصلت بقضا القاضي
في الفتي والحري والهدمي اذ امت جماعته يذهب قهره ولا يدرى انهم مات
او لا كما اذا غرقوا في السفينة معا او وقعوا في النار دفقة او سقط عليهم حذرا
او سقطت اوتوا في معركة ولم يعلم التقدم والتأخر في موتهم جعلوا كما هم
ما نزلوا معا فكل واحد ورثة الاحياء ولا يرث بعض هؤلاء الاموات من بعض
وهذا هو المختار عندنا وعند مالكا والرضي عن ذلك في الموطأ وكذا عند الشافعي
رحم الله وهو مروي عن ابى بكر رضى وعمر وزييد بن ثابت رضى في منكر موتهم
وبن سفيان رضى عنه في احاديث الرواية عن ما يرث بعضهم من اي بعض هؤلاء الردة
من بعض الاخوان وكل واحد منهم من ما كرهه فانه لا يرث منه والا لزم ان يرث
كل واحد من مال نفسه لاشك في بطلانه واليه ذهب ابن ابي ليلى والوجه في ذلك
ان سبب تخلف كل منها ما يرث صاحبه هو حوته بعد موته وقد عرفت حوته بيقين